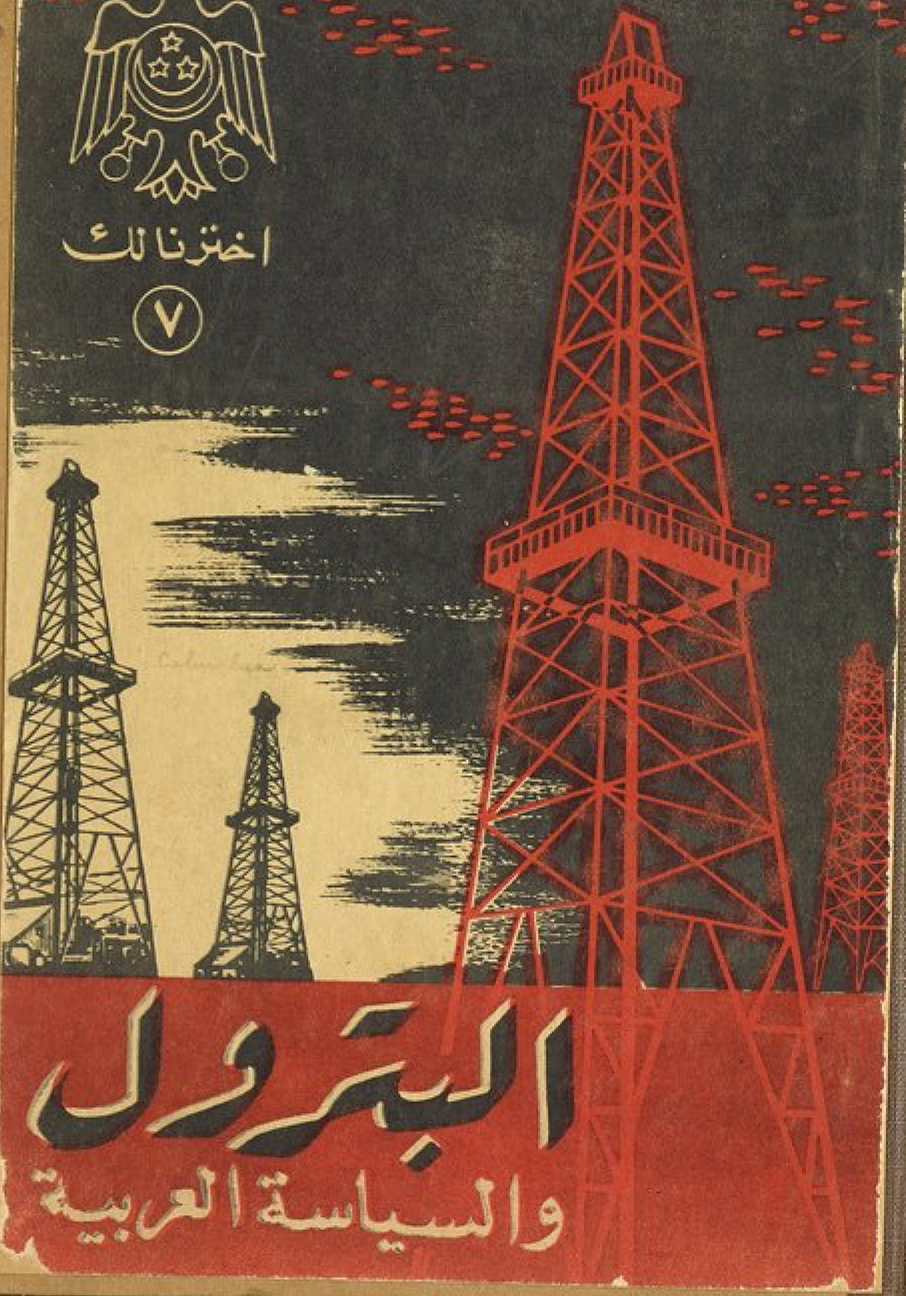
اخترنا لك

٧



البترول والسياسة العربية

اخترنا لك ...
٧

البترول
والسياسة العربية

اشترك فى إخراج هذا الكتاب :

- أمين شاكر
- سعيد العريان
- توفيق مقار

ملتزم الطبع والنشر
دار المعارف بمصر



الرئيس جمال عبد الناصر

البترول . . . برهان جديد !

بقلم

جمال عبد الناصر

« العرب أمة واحدة »

هذه حقيقة مؤكدة لا تنقضها دعوى مدّعٍ فى الشرق ولا فى الغرب ؛ فالعربىُّ فى مصر ، أخو العربى فى نجد ، وفى صنعاء ، وفى بغداد ، وفى دمشق وبيروت ، وفى الدار البيضاء من أقصى المغرب . . .

أبونا واحد وإن زعم من زعم أننا لآباء . . .

ووطننا واحد وإن حاول الاستعمار بوسائله أن يجعله أوطاناً . . .

وهدفنا فى الحياة واحد وإن جهل باحثٌ فى الشرق أو فى الغرب وعمى أو تعامى عن الحقيقة الواضحة .

على أن وحدتنا لو لم تكن وحدة جنس ولا وطن ولا هدف لكانت وحدة آلام ؛ فإن أخوّة الشعور بالألم لتربطنا قلباً إلى قلب من شاطئ الخليج الفارسى إلى شاطئ الأطلسى ، فما يكاد عربى يشكو ألماً حتى يتداعى له سائر العرب من قريب ومن بعيد بالسهر والحُمَّى . . .

وإنى لأعجب كيف عشنا — نحن العرب — قروناً غافلين عن هذه الحقيقة الصريحة، فأتحنا للأجنبي الدخيل بيننا أن يغلب ويتسلط، ويتوزّع بلادنا مناطق نفوذ، ويجعلنا فى سوق السياسة تجارة، وفى أتون الحرب وقوداً . . .

أكان ذلك لأن طائفة من سادتنا وكبرائنا فى عهد مضى أغواهم الترف وخدّرتهم النعمة ففسقوا وضلوا وركبوا إلى الباطل كل مركب، فحقت عليهم كلمة الله وحقت علينا، وأظلتنا فتنةٌ لا تُصيب الذين ظلموا خاصة ؟ . . .

ولكنى لا أريد أن أعود إلى الماضى، فقد ذهب ذلك الماضى بما فيه فلا معاد له، وإنما نحن أبناء الساعة ؛ والحقيقة واضحة صريحة أمام أعيننا ؛ فماذا فعلنا وماذا نريد أن نفعل لنؤكد هذه الحقيقة الصريحة الواضحة ونحوّلها من شعور وعاطفة إلى جهد وعمل ؟

إننا لنستطيع بوسائل كثيرة أن نحقق وجودنا الإنسانى فى الجماعة البشرية العامة وأن نحدد مكاننا، بإرادتنا لا بإرادة غيرنا . . .

إننا لنملك من أسباب القوة ما يحقق لنا السيادة الكاملة وقوة التوجيه للسياسة العالمية العامة . . .

إن بلادنا فى مكانها المتوسط بين الشرق والغرب والشمال والجنوب، لتقع بين دول العالم فى مثل مكان العاصمة من الدولة ؛ فلماذا لا يكون لنا مثل مكانة العاصمة من قوة التوجيه لسائر بلاد الدولة الإنسانية العامة ؟

وإن فى أرضنا وسمائنا وبحرنا وبرّنا قُوى ضخمة لم تزل أمم كثيرة فى الشرق وفى الغرب تلتمس الأسباب للظفر ببعضها فلا يتهيأ لها ؛ فلماذا لا نحاول بما نملك من هذه القوى أن يكون لنا الرأى والتوجيه فى العالم ، ليعتدل بنا ميزانه المائل ويتحقق بنا الخير للإنسانية ؟

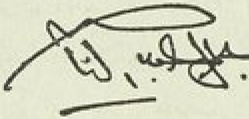
وإننا لنملك من قوة الروح ومن الإيمان بالله ومن الشعور بمعانى الأخوّة الإنسانية بين البشر ما يمكن أن يصنع بنا فى العالم تاريخاً إنسانياً جديداً مثل التاريخ الذى صنعه أسلافنا منذ ألف وثلاثمئة سنة ؛ فلماذا لا نُشرق على العالم مرة أخرى برسالة السلام والرحمة وناموس الأخوّة والمساواة ، لنمحو ما ران من ظلمات الباطل على عقول وقلوب لا تؤمن إلا بالمادة ؟

وإن لنا قبلة نحجّ لها ونتوجه إليها فى صلواتنا وليس لغيرنا قبلة ؛ وما الكعبة فى حقيقتها الروحية إلا رمزٌ تأديبيٌّ يريد به الله أن يعلّمنا نحن العرب أن الإنسانية لا تبلغ كمالها إلا حين تجتمع القلوب على هدف وغاية وتتوحد جماعتها إلى قبلة ؛ فلماذا لا تكون قبلتنا منذ اليوم أن نجعل للإنسانية الضالة كعبة ؟

لقد نزل علينا الوحى ذات يوم لنقود الإنسانية إلى مراشدها ، فكانت حضارة الإسلام التى أنقذت العالم من ظلمات الضلال والجهل والفتنة ؛ وإن وحياً جديداً لينبثق اليوم فى قلوبنا لنقود الإنسانية مرة أخرى إلى مراشدها ؛ فما أحرى دعوتنا أن تبلغ اليوم مبلغها من القلوب والعقول وقد أشرف العالم على الانحلال ، لننقذه مرة ثانية من ظلمات الضلال والجهل والفتنة !

ألا وإننا لنرى كل يوم برهاناً جديداً على إمكاننا وقدرتنا وطاقتنا المادية والمعنوية . وهذا السائل الأسود الذى ينبثق اليوم فى أرضنا فيشتعل ناراً ونوراً وإنتاجاً وحركة ، ويجعل أفئدة من الناس تهوى إلينا وتسعى فى مرضاتنا وتلتمس أسباب الرزق بيننا — ليقدّم لنا برهاناً جديداً على ما نستطيع أن نفعله لو أننا استكملنا أسباب الإيمان بأنفسنا . . .

ولن نستكمل أسباب هذا الإيمان حتى نؤمن ابتداءً بأننا أمة . . . أمة واحدة !



البترول فى العصور القديمة

البترول كلمة مشتقة من لفظى « بترا » و « ليوم » اليونانيتين ، ومعناهما زيت الصخر ، ويدل اشتقاق الاسم من هاتين الكلمتين على معرفة الأقدمين له ، وقد استخدموه لبعض أغراضهم ؛ فقد استعمله قدماء المصريين بين مواد التحنيط ، كما كان أهل آشور وبابل يستخدمون القطران فى بناء المنازل ، وفى تغطية جدران القنوات ومجارى المياه والمراكب ؛ وكان يستخدمه الإغريق فى الكشف عن مخابئ العدو ، بغمس سهام خشبية فى سائل البترول وإشعالها وقذفها فى الهواء نحو العدو ؛ وفى أمريكا كان الهنود الحمر يستخدمون البترول لأغراض طبية ؛ وكان سكان إيران ينظرون إلى النار المشتعلة على مسطحات البترول فى إقليم باكو نظرة التقديس .

وقد كان الناس فى تلك العصور القديمة ، وحتى القرن التاسع عشر ، يحصلون على البترول أو النفط من مستودعاته القريبة من سطح الأرض ، بحفر ممرات واسعة فى تلك المناطق . وكان البترون يظهر فى صورة زيت النفط على التلال الواقعة فى آسيا الصغرى ، أو فى صورة غازات ، أو يظهر سائل البترول نفسه فى بعض المناطق ، كما كان الحال فى جبل الزيت ، وفى سيناء ، وفى بعض الجزر الصغيرة المنتشرة فى البحر الأحمر ، وخاصة جزائر الفرسان .

حقول البترول فى العالم

دلت الأبحاث العديدة التى قام بها المختصون فى ميدان الكشف عن البترول ، أن حقول هذا السائل ومستودعاته تتركز فى مناطق ساعدت طبيعتها الجيولوجية على تكوينه وتجمعه ؛ إذ لوحظ أن المناطق الغنية بهذا السائل يدل تاريخها الجيولوجى على أنها كانت قبل ملايين السنين مسطحات مائية ذات مساحات كبيرة ، ارتفع قاعها على ممر القرون ، بتراكم المواد الطينية والرملية والجيرية والنباتات المختلفة التى نقلتها الأنهار معها من مرتفعات الجبال ، واختلطت تدريجياً فى قاع الماء بالملايين من بقايا الكائنات المائية ، وبتوالى هذه العملية الجيولوجية البطيئة على مدى الملايين من السنين ، اطرد ارتفاع قاع الماء ، فتكونت طبقات من الصخور الرسوبية ، وزاد ارتفاعها تدريجياً حتى علت على سطح الماء ، فتكونت طبقات رسوبية أخرى ، تحول تحتها بتأثير الضغط الشديد بعيداً عن الأكسجين ، ذلك الخليط من النباتات المتحللة وبقايا الحيوانات المطمورة إلى سائل بترولى .

ولا يظن القارئ أن البترول فى قاع الأرض يوجد على هيئة بحيرات أو قنوات ، وإنما يملأ فتحات هذه الصخور المسامية المتصلة التى تكوّن خلالها ، فتتشبع بها كما يتشبع الإسفنج بالماء .

وكان لتعرض سطح الأرض فى كثير من العصور الماضية إلى هزات زلزالية عنيفة ، أثر كبير فى تكوين البترول ، إذ ارتفع سطح الأرض فى بعض الجهات وانخفض فى البعض الآخر ، كما التوت طبقات الأرض فى بعض المناطق وتشققت الطبقات الرسوبية على ما أسلفنا . ولكن هزات الأرض المتوالية أو المتقطعة ، رفع بعض السهول ومسطحات الماء إلى مرتفعات ؛ وهذا هو السبب فى أن مستودعات البترول الغنية توجد فى مناطق عدة ، وقد تكون منعزلة عن بقاع الأرض التى تعرضت لتكوين الطبقات الرسوبية كما أوضحنا . وقد يحدث أن يتسلل البترول من المناطق التى تكوّن فيها خلال مسام الطبقات المجاورة ، تحت تأثير الضغط عليها ، إلى أن تعترض تسلله طبقه من الصخور غير المسامية ، فيبقى فى مكانه ؛ وهذا هو السبب فى أن جهود التنقيب عن البترول لا تقتصر على المناطق التى يعتقد العلماء أنها كانت فى الماضى البعيد مغمورة بالماء .

مناطق البترول

وقد دلت أعمال التنقيب التى قام بها حتى الآن علماء طبقات الأرض ، على أن المناطق الغنية بالبترول توجد فى خمس جهات :

١ ـ الولايات المتحدة ، وتنتج فى الوقت الحاضر أكثر من نصف إنتاج البترول العالمى .

٢ ـ منطقة البحر الكاريبى : أمريكا الوسطى والبلاد التى تمتد على طول الشاطئ الشمالى لأمريكا الوسطى ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، وترنداد ؛ وتدخل ضمن هذه المنطقة أقاليم الولايات المتحدة التى تمتد على خليج المكسيك والتى يطلق عليها منطقة شاطئ المكسيك .

٣ ـ الشرق الأوسط : إيران ، والعراق ، والمملكة العربية السعودية ، ومصر ، والكويت ، والبحرين ؛ وهى الأقاليم التى تمتد على شاطئ البحر الأحمر والخليج الفارسى والشواطئ الشرقية للبحر المتوسط .

٤ ـ منطقة الاتحاد السوفيتى ، وتمتد من بحر قزوين إلى إقليم الفولجا ـ الأورال ، وتشمل مناطق البترول الواسعة فى رومانيا .

٥ ـ الشرق الأقصى . . .

مولد صناعة البترول

فى أمريكا :

بقى استخدام البترول ومشتقاته الأولى محدود الأغراض حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وعلى الرغم من ذلك ظل استخدام البترول فى تلك الأغراض المحدودة فى ازدياد مستمر ، لاستمرار الزيادة فى عدد السكان ؛ فزادت قيمته التجارية . وكان سبيل الحصول عليه قاصراً على استنباط المستودعات القريبة من سطح الأرض ، ولكن هذا لم يكن كافياً لمواجهة زيادة الطلب عليه ، فدفع هذا الكثيرين إلى البحث للحصول على كميات أوفر من هذا السائل ، بحفر الآبار فى الجهات التى يوجد بها البترول ظاهراً على سطح الأرض . وكان من بين الذين لجأوا إلى هذه الوسيلة الكولونيل دربك ، فقد حفر فى سنة ١٨٥٩ أول بئر فى بنسلفانيا بأمريكا ؛ وقد وفق فى ذلك ، إذ فاضت البئر بالبترول الذى أصبح فيما بعد من أكبر الصناعات التى تدر على البلاد ثراء عريضاً ؛ وقد كان نجاحه هذا دافعاً للكثيرين من أصحاب رؤوس الأموال المغامرين إلى اقتحام هذا الميدان ، فكان الحظ حليف الكثير منهم .

وقد كثرت الطلبات فى الوقت نفسه على البترول ، على أثر اختراع المحرك ذى الاحتراق الداخلى الذى يدار بالبنزين ، فساعد هذا على استخدام هذا السائل ومشتقاته المختلفة فى أوجه الصناعة ، ففى سنة ١٨٩٥ ظهرت

أول سيارة ذات محرك يدار بالاحتراق الداخلى ، وفى سنة ١٨٦٧ بدئ فى استخدام المازوت فى البواخر .

بدء عهد تكوين الشركات :

على أن الطرق البدائية التى كانت تستخدم فى جميع مراحل الإنتاج : البحث والتنقيب عن البترول ، حفر الآبار واستخراجه وتكريره ونقله — جعلت عملية الاستغلال باهظة التكاليف ، فأدى ذلك إلى ارتفاع سعر البترول ؛ ولكن اشتداد الطلب عليه لاتساع إمكانيات استخدامه ومشتقاته فى الصناعات المختلفة ، دفع أصحاب رءوس الأموال إلى التكتل فى شركات ، حتى تتمكن بما لها من القدرة المالية من الاستعانة بالعلماء فى طبقات الأرض للتنقيب والكشف عن مناطق البترول على نطاق واسع ، وتجنيد الإخصائيين ، واستخدام الوسائل الحديثة فى جميع مراحل الإنتاج .

هذا إلى أن عملية التنقيب والحفر فى ذاتها محفوفة بالمخاطر كثيرة التكاليف ، وقد تستغرق زمناً طويلا ، كما أنها قد لاتسفر عن نتائج إيجابية مجدية ؛ وكانت أكبر الشركات التى تألفت ، شركة استاندرد أويل التى أسسها جون ووليم روكفلر سنة ١٨٧٠ ، وقدأصابت نجاحاً كبيرا بعد أربع سنوات من إنشائها ؛ ثم عقدت اتفاقات مع شركات النقل وغيرها من المؤسسات الصناعية التى تتعاون معها فى مختلف مراحل الإنتاج ، فلم تمض اثنتا عشرة سنة حتى أصبحت هذه الشركة تسيطر على تسعة أعشار إنتاج البترول فى الولايات المتحدة .

فى أوربا وغيرها من أقطار العالم :

اتسع نطاق إنتاج البترول فى أمريكا وامتلأت به أسواق العالم ، إلا أن أسعاره كانت مرتفعة ، نظراً لتكاليف إنتاجه ونقله من أمريكا إلى الأقطار النائية المختلفة ؛ لذلك أخذ أصحاب رءوس الأموال فى تكوين الشركات للقيام بعمليات البحث والتنقيب واستغلال البترول فى المناطق التى كان محتملا اشتمالها على هذا السائل ، فى أوربا وكثير من المناطق الأسيوية ، فتكونت شركة منتشوف لاستغلال البترول فى باكو ، وفى غليسيا ، ورومانيا ؛ كما تألفت الشركة الهولندية الملكية فى سنة ١٨٩٠ لاستغلال بترول جزائر الهند الشرقية الهولندية ؛ وتألفت فى بورما فى سنة ١٩٠٢ . شركة بورما للزيت ، لاستغلال الزيت فى كل من بورما وأسام ، وأنشأت لها معملا للتكرير فى نجون ، كما تألفت فى سنة ١٨٩٧ شركة شل الإنجليزية لاستغلال الزيت فى جزر الهند الشرقية ، ولكن معظم نشاطها اقتصر على وسائل النقل البحرى .

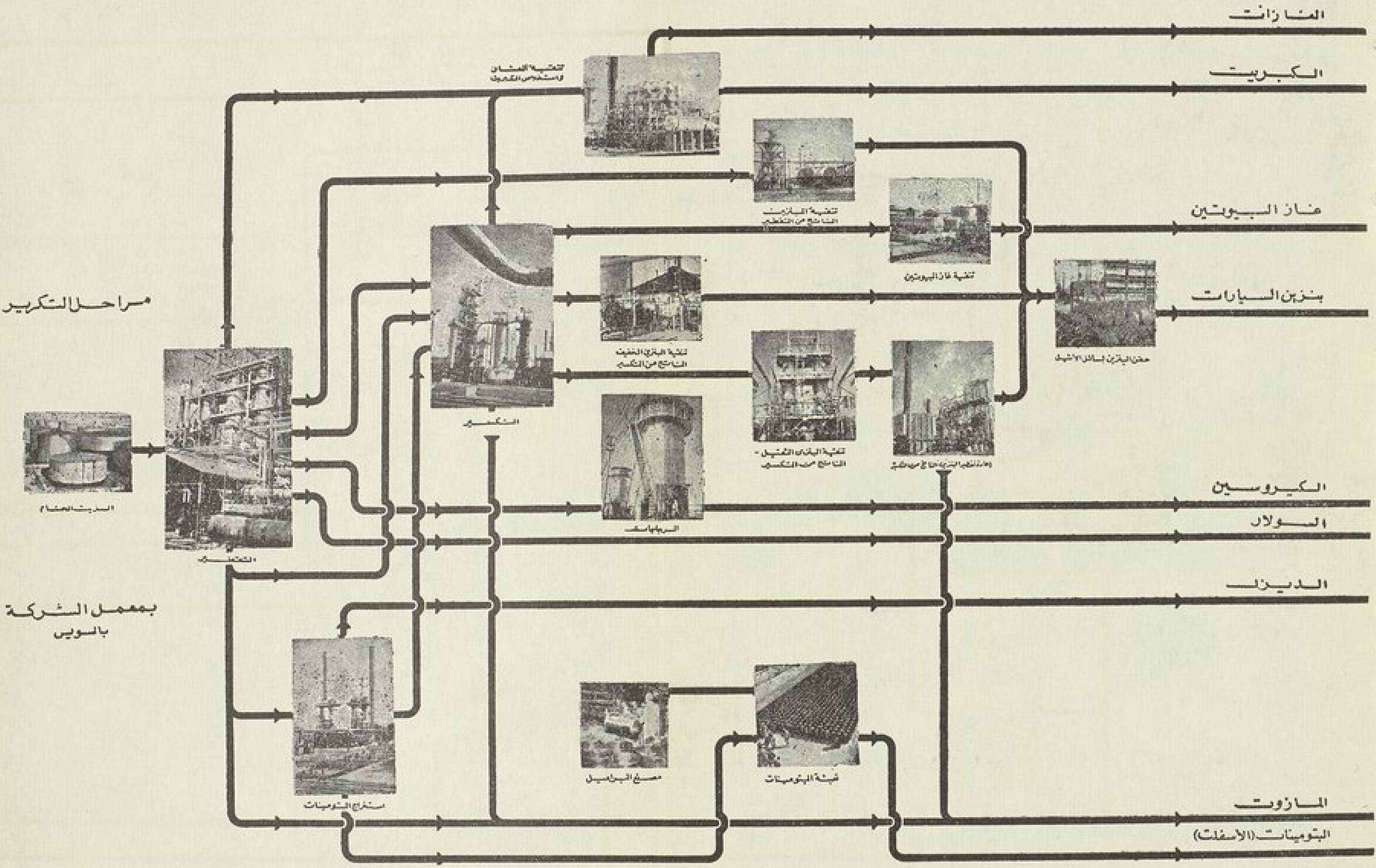
التنافس بين الشركات :

أثارت الأرباح الطائلة التى أصابتها الشركات المنشأة روح التنافس بين بعضها وبعض ، فكان بعضها يبذل جهوداً كبيرة للقضاء على الشركات الأخرى ، ومن ذلك أن شركة ستاندرد أويل بدأت تنافس شركة الهند الهولندية الملكية التى أصابت نجاحاً كبيراً فى إنتاج البترول

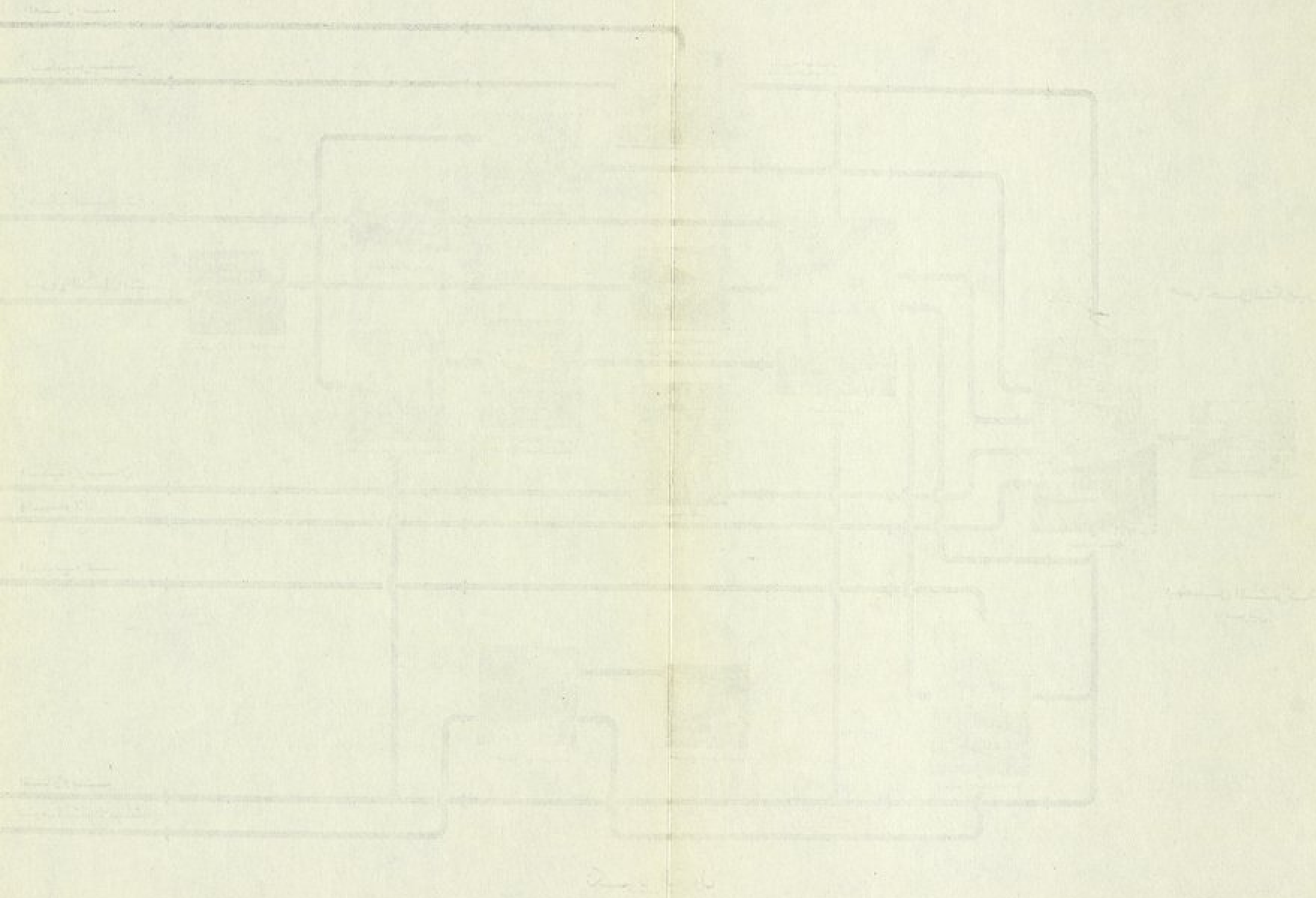
وتصريفه ؛ فأخذت تبيع البترول فى غرب أوربا بأقل من نفقات إنتاجه فى الولايات المتحدة ذاتها ؛ وقد أدى هذا التنافس إلى أن انضمت – فى سنة ١٩٠٢ – الشركة الهولندية الملكية للزيت ، إلى شركة شل التى كانت تسيطر على نقل البترول فى المحيط الهندى ، وأصبحت تسمى رويال دتشن وشل ؛ فاضطرت شركة ستاندرد أويل إلى الكف عن المضى فى المنافسة ؛ وقد اتسعت أعمال شركة رويال دوتشن وشل اتساعاً كبيراً ، فاشترت فى سنة ١٩١٢ عدداً كبيراً من آبار الزيت فى أمريكا الغربية ، كما أنشأت شركة لاستثمار البترول فى كليفورنيا ، ونالت امتيازات التنقيب عن البترول فى فنزويلا والمكسيك وترنداد .

الشرق الأوسط :

لم يجتذب الشرق الأوسط حتى أوائل القرن العشرين أصحاب رءوس الأموال الكبيرة للسعى فى استثمار أموالهم فى استغلال مناطق البترول فيه ؛ وذلك لأن معظم بلاد الشرق الأوسط كانت تحت نفوذ الأتراك الذين كان يدير شئونهم سلاطين وحكومات لم يكن من السهل الاتفاق معها ؛ على أن هذا لم يمنع بعض أصحاب رءوس الأموال المحليين من استخدام بعض الوسائل البدائية للحصول على البترول من مستودعاته القريبة من سطح الأرض فى بعض أقاليم الأناضول والعراق ، وبعض المناطق القريبة من بحر مرمرة ، وإقليم الأسكندرونة ، استجابة لزيادة الحاجة إلى استخدام البترول للإنارة ؛ وكانت الحكومة تحصل على أتاوات من



تكرير البترول



هؤلاء المستغلين ؛ على أن أحد الأثرياء الأرمن — وكان إنجليزى الجنسية ويقيم فى الأناضول — أظهر اهتماماً بالبترول الموجود هناك ، فرفع تقريراً إلى الباب العالى عن البترول فى منطقتى الموصل وبغداد ؛ فأثار هذا التقرير اهتمام بعض أصحاب رءوس الأموال ، ومن بينهم شركة سكة حديد الأناضول التى سبق أن ألفتها شركة ألمانية بضمان من البنك الألمانى ، فطلبت هذه الشركة فى سنة ١٨٨٨ حق الأولوية فى احتكار الكشف عن المعادن واستثمارها ، ومن بينها البترول ، فى منطقة الأناضول .

ولم تمتد حركة التنقيب عن البترول بعدُ إلى شبه الجزيرة العربية ، كما لم تجتذب إيران اهتمام أصحاب رءوس الأموال الأجنبية ، نظراً لسوء الحالة السياسية فى تلك البلاد ؛ ولكن أحد أصحاب رءوس الأموال من الإنجليز ، وهو البارون روتر ، تمكن من الحصول فى سنة ١٨٨٩ على امتيازات احتكار كثير من مصادر الثروة الطبيعية فى أنحاء إيران ، كإنشاء خطوط حديدية ، وتعبيد الطرق ، وإنشاء البنوك ، والبحث عن المعادن ، على أن تتقاضى الحكومة الإيرانية أتاوة قدرها ١٦ ٪ من صافى أرباحه .

أما مصر التى تعادل منتجاتها من البترول نحو ٨٧ ٪ من حاجاتها للوقود ، فيرجع نشوء الصناعة البترولية فيها إلى سنة ١٨٦٣ حين منحت « شركة مناجم الكبريت بجمسة » امتيازاً للبحث عن الكبريت فى تلك المنطقة ؛ فلما اكتشفت الشركة رشح البترول فيها رغبت فى استغلال موارده ، وطلبت تصريحاً بذلك من الحكومة المصرية ، فرفضت ؛ ثم استقدم

نوبار باشا بعد ذلك فى سنة ١٨٨٤ بلجيكياً هو المسيو « D. Bael » وعهد إليه دراسة المنطقة ، توطئه لإنتاج البترول منها لحساب الحكومة ، ثم استحضر المعدات اللازمة للكشف ولحفر الآبار ، كما استقدم عدداً كبيراً من الإخصائيين الروس والأمريكان ، فحفرت الآبار فى جمسة وفى جبل الزيت ، دون أن تكلل هذه المجهودات بنجاح يذكر .

تدخل الإنجليز :

ولكن الإنجليز الذين ثبتت أقدامهم فى البلاد ، أخذوا يعملون فى تنظيم المرافق الاقتصادية وفقاً لسياستهم ، فأوعزوا إلى الحكومة المصرية بالاستغناء عن خدمات الخبير البلجيكى ، وأسندت أعمال الحفر إلى خبير إنكليزى يدعى المستر « تويدل » ، فاستأنف العمل فى جمسة ، ولكنه لم يكن أسعد حظاً من سابقه ، إذ كانت كمية الزيت والغاز الطبيعى التى عثر عليها من التفاهة بحيث فضل عدم المضى فى بذل جهوده . . .

وقد حصل بعد ذلك مالى إنكليزى آخر ، هو سير « ألوين بالمر » ، فى سنة ١٨٩٩ على التزام بالبحث والتنقيب عن البترول ، ولكنه اضطر إلى ترك العمل بعد سنة واحدة ؛ إذ لم تكن النتائج مشجعة ؛ وعلى الرغم من ذلك استمرت الجهود تبذل فى القرن العشرين ، فى سبيل التنقيب عن مناطق أخرى للبترول ، كما سنرى فيما بعد .

فى القرن العشرين

أخذت أهمية البترول تزداد منذ بداية القرن الحالى ازدياداً مطرداً ، لكثرة استخدامه فى الصناعة وفى وسائل النقل المختلفة ؛ كما ازداد اهتمام الدول به لأهميته فى الأغراض العسكرية ؛ ويحق لنا أن نعتبر هذا القرن بالنسبة للبترول ، عهد الاستغلال المشوب بالتدخل السياسى ؛ إذ أصبح البترول عنصراً جديداً فى السياسة الدولية ، وسبباً جديداً للخصومة بين الأمم ؛ وقد بدأت هذه السياسة تظهر بوضوح تدريجياً منذ فجر القرن العشرين ؛ ولم يكن تدخل الدول فى بادئ الأمر سافراً ، إذ كان الغرض منه تأييد الشركات بالطرق الدبلوماسية لدى حكومات البلاد التى بها مناطق البترول ، لتسهيل منح هذه الشركات التزام الاحتكار.

وعلى هذا الأساس نرى تقسيم هذا العصر إلى عدة فترات يختلف بعضها عن بعض من حيث تكتل الشركات وسياسة الدول :

١ ــ الفترة الأولى ، فترة الكشف والاستغلال ، من مستهل هذا القرن إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤ .

٢ ــ الفترة الثانية ، من سنة ١٩١٤ إلى معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ .

٣ ــ الفترة الثالثة ، ما بين الحربين العالميتين إلى سنة ١٩٣٩ .

٤ ــ الفترة الرابعة ، أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها .

الفترة الأولى

١٩٠٠ — ١٩١٤

فترة الكشف والاستغلال

١ — اتساع دائرة استغلال البترول ومشتقاته فى الصناعة .

٢ — علاقة الحكومات مع شركات الاحتكار وبدء مساعدتها لها

(ا) فى إيران .

(ب) تركيا مسرح لتنافس الشركات والدول .

فترة الكشف والاستغلال

١٩٠٠ — ١٩١٤

١ — اتساع دائرة استخدام البترول ومشتقاته وتقدم صناعته :

شهد فجر القرن العشرين تقدماً كبيراً فى صناعة البترول وإنتاجه وتكريره وتنظيم تجارته ، فقد كان المستخرج منه فى ١٨٨٠ لا يتعدى أربعة ملايين من الأطنان ، زادت فى ١٩٠٠ إلى خمسة أمثال هذه الكمية ؛ ثم زادت فى سنة ١٩١٥ خمسة عشر مثلا ، كما زاد استخدام البواخر التجارية زيادة مضطردة ؛ ولم تكد تبدأ الحرب العالمية الأولى حتى استخدمت الأساطيل التجارية الأمريكية هذا السائل وقوداً لها ، نظراً لقلة نفقاته ، كما استخدمته المصانع فى كثير من البلاد الأمريكية والأوربية فى إدارة مصانعها ؛ ولم يكن استخدام البترول فى الأغراض الحربية بأقل منه فى الأغراض السلمية ، فلا عجب إذا استخدمت أحدث الآلات فى البحث والتنقيب عن مواطن هذا السائل وإنتاجه وتكريره ونقله ، وقد ساعد استخدام تلك الآلات على حفر الآبار إلى أعماق بعيدة فى وقت قصير ، كما استخدم الصلب فى عمل الأنابيب لنقل البترول بدلا من البراميل الخشبية التى كانت تستعمل حتى ذلك الوقت ، واستخدمت كذلك الوسائل العلمية والآلات الدقيقة للكشف عن أماكن البترول ومواطنه ؛ ولم يكن الوصول إلى كل هذا ممكناً إلا بتكوين

الشركات واتحادها ، حتى يمكنها أن تموّل مشروعات الإنتاج فى جميع مراحلها ، ولتقليل المنافسات بين بعضها وبعض ؛ ولهذا نرى المنافسات الطويلة بين شركة شل للنقل والشركة الملكية الهولندية تنتهى بانضمام بعضهما إلى بعض فى سنة ١٩٠٧ ، وبإنشاء مركزين رئيسيين لهما ، أحدهما فى العاصمة البريطانية والآخر فى العاصمة الهولندية ؛ وقد انضم إليهما فيما بعد الشركة الإنجلوسكسونية للبترول ، وشركة باتافش للبترول .

٢ — بدء مساعدة الحكومات لشركات الاحتكار :

وتعتبر هذه الفترة بدء تدخل الدول للأخذ بيد الشركات ومساعدتها فى الحصول على امتيازات للبحث والتنقيب وإنتاج البترول ،فى بعض المناطق ، وخاصة فى بلاد الشرق .

(١) فى إيران — وعلى أثر تقرير قدمه العالم الجيولوجى الفرنسى مورجان عن وجود مناطق غنية بالبترول — كون أحد الأثرياء الإنكليز ، واسمه دارسى ، شركة للبحث ، ونجح فى الحصول — فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠١ — من الشاه ، على امتياز احتكار الزيت فى إيران ، ما عدا المناطق الخمس الشمالية ، لمدة ستين عاماً ؛ وقد مُنح بمقتضى هذا الاتفاق حق إنشاء أنابيب البترول حتى الشاطئ الغربى من إيران ، وكان لزاماً على داسى أن ينشىء فى مدى سنتين شركة أو عدة شركات لتقوم بتنفيذ الاحتكار ؛ كما نص العقد على أن يدفع ٢٠,٠٠٠ جنيه للحكومة الإيرانية عند البدء فى تنفيذ مشروع الاحتكار ، علاوة على إشراك

الحكومة فى أسهم الشركة بما قيمته ٢٠,٠٠٠ جنيه ، وأن يدفع ضريبة للحكومة قدرها ١٦ ٪ من صافى الأرباح . . .

وقبل أن تتم إجراءات التصديق على هذا الاتفاق ، أرسل دارسى الخبراء فى علم طبقات الأرض ليأخذوا فى أعمال التنقيب والحفر ، وقد كلفت طبيعة الأرض الشركة أموالا طائلة . وبالرغم من حصول الشركة على الزيت فى تلك المنطقة ، لم تكن النتيجة ذات قيمة تجارية تذكر ، وقد حاول دارسى بكل ما يستطيع أن يحصل على مساعدات من أصحاب رءوس الأموال لاستئناف العمل فى جنوب تلك المنطقة ، حتى نجح أخيراً فى الحصول على اعتماد يساعده على الاستمرار فى أعمال التنقيب ؛ وذلك بالاتفاق مع شركة بورما التى كان مركزها لندن على الاشتراك فى هذا المشروع ، على أن يكون لها نصيب فيه . ويرجع الفضل فى هذا الاتفاق إلى تدخل الأميرالية البريطانية التى كان على رأسها الأميرال فيشر . وقد كتب النجاح لهذا الاتفاق ، وامتدت أعمال التنقيب حتى منطقة مسجد سليمان فى سنة ١٩٠٨ ، ومن ذلك الوقت أخذت شركة دارسى اسم « الشركة الإنجليزية الإيرانية » ، ويظهر مبلغ اهتمام الحكومة البريطانية ومدى تدخلها فى مساعدة هذه الشركة ، من التصريح الذى أدلى به المستر ج ــ ت كارجيل مدير شركة بورما فى جلسة الافتتاح للشركة الإنجليزية الإيرانية ، إذ قال : إن هذا العمل لا يقتصر على حصول شركة بورما للزيت على ما يبدو أنه من أغنى آبار الزيت فى العالم ، بل أنه ضمن للإمبراطورية مورداً طبيعياً سوف تثبت الأيام أنه ذو أهمية عظمى

للشعب ، وفى الوقت نفسه ، حال هذا العمل دون وقوع هذا المنبع الطبيعى للثروة فى أيد غير بريطانية !

على أن تدخل الحكومة البريطانية لمساعدة هذه الشركة يرجع إلى سببين : أولهما أنه تبين لها أن ألمانيا قد بدأت منذ سنة ١٩٠٩ فى تنفيذ برنامجها البحرى ، وأخذت تبنى المدرعات والطرادات ، وهو أمر بعث الخوف فى روع إنكلترا وخيَّل لها أن ألمانيا سوف تنتزع منها سيادة البحار ، ولذلك رأت أن تسرع فى بناء سفن أكبر وأسرع ، وأن تستخدم البترول عوضاً عن الفحم وقوداً لأساطيلها ؛ ولما كانت موارد الإمبراطورية من هذا السائل ضئيلة جداً ، إذ تقتصر على ما تنتجه شركة بورما الصغيرة ، ولما كان معظم واردات الإمبراطورية من البترول يرد لها من الولايات المتحدة ، فقد رأت من الخطر أن تعتمد فى تمويل أساطيلها بالبترول على دولة أجنبية ؛ هذا إلى أن استيراد البترول من الولايات المتحدة كان يكلفها نفقات كبيرة ، لارتفاع أسعاره .

اشتراك الحكومة البريطانية فى الشركة :

وأرادت الحكومة البريطانية أن يكون لها نفوذ فى سياسة الشركة ، فاتخذت طريقاً ملتويا توصلت به إلى ما أرادات ، وذلك بانها طلبت من الشركة أن تمدها بمقادير كبيرة من البترول لتمويل أساطيلها ، فلما اعتذرت الشركة من عدم مقدرتها إجابة طلب الحكومة ، اقترح مديرها السير كارجيل زيادة رأس مال الشركة ، وتقدم أحد النواب باقتراح

اشتراك الحكومة فى هذه الشركة ؛ وبعد معارضة شديدة قُبل الاقتراح وأصبح للحكومة البريطانية ما يقرب من نصف أسهم الشركة . . .

ومن الغريب أن تدور هذه المفاوضات والتدبيرات بين الشركة والحكومة البريطانية ، من غير علم حكومة البلاد الشرعية، ولكن البلاد وقتئذ كانت محكومة حكماً أوتوقراطياً ، ولم يكن هناك برلمان يشرف على مصالح البلاد ويعمل على حمايتها .

وقد بلغ استهتار الشركة بمصالح البلاد الإيرانية – اعتماداً على تأييد الحكومة البريطانية لها – أنها أنشأت عدداً من الشركات التى ترعى المصالح البريطانية ، وأهمها شركة بختيارى التى تكوّنت فى سنة ١٩٠٩ لاستغلال مناطق الزيت فى جنوب إيران ووسطها ، كما كونت فى سنة ١٩١٥ شركة الناقلات البريطانية لنقل الزيت من إيران إلى أوربا .

ب – تركيا مسرح لمنافسات الشركات والدول :

وفى هذه الفترة كانت تركيا ومعظم بلاد الشرق الأوسط التابعة لها مسرحاً لمنافسة الشركات الأجنبية التى تسعى للحصول على امتيازات للبحث والكشف واستغلال مناطق البترول الموجودة فى بعض أنحاء الإمبراطورية العثمانية .

وكان أول ساع فى هذا الميدان « شركة سكة حديد الأناضول التركية » – وهى شركة ألمانية يشرف عليها البنك الألمانى – إذ طلبت من السلطان فى سنة ١٩٠٠ تحقيق ما سبق أن وعدها به عند تكوين الشركة فى سنة

١٨٨٨ ، وهو احتكارها لجميع المعادن ومنها البترول ، فى المنطقة التى أنشئت فيها سكة حديد الأناضول .

وبعد إمضائها عقد إنشاء سكة حديد بغداد — الموصل سنة ١٩٠٣ ، طلبت أن تكون منطقة احتكارها للبترول ممتدة من سكة حديد الأناضول إلى رأس الخليج الفارسى ، على أساس تعهدها إنشاء الخط الحديدى من البصرة إلى بغداد . ثم منحت الشركة بعد ذلك حق احتكار البترول الموجود فى أملاك الباب العالى بمنطقتى الموصل وبغداد . . .

ولكن حاجة الشركة إلى المال لم يمكنها من إتمام هذا المشروع الأخير فى المدة المحددة ، فألغى تنفيذه . . .

وتقدمت عدة شركات أخرى بطلبات لكى تمنح حق احتكار البترول فى بعض المناطق ،منها شركة شل بعد اندماجها مع الشركة الملكية الهولندية للبترول سنة ١٩٠٩ ، ونجح الأميرال شستر الأمريكى فى الحصول على حق البحث عن البترول فى مناطق واسعة كبيرة فى سنة ١٩٠٩ . ولكن حركة الشباب التركى الذى انبعث للمطالبة بالحرية وبالحد من نفوذ السلطان وإلغاء الامتيازات الأجنبية — كان لها أثر كبير فى تغيير السياسة التركية إزاء شركات الاحتكار الأجنبية ؛ فقد بدأت السلطات التركية تنظر بحذر وعدم ارتياح إلى الشركات التى منحها السلطان حق احتكار البترول ، وهى شركة سكة حديد الأناضول التركية ، وهى ألمانية الجنسية ، والأميرال شستر الأمريكى ؛ وعلى العكس من ذلك أخذت السلطات التركية تنظر بعين الاطمئنان إلى

ما تطلبه الشركات الإنجليزية من احتكار بعض المناطق البترولية ؛ لذلك تقدمت شركة شل والشركة الملكية الهولندية . . .

إنكلترا تعزز مركزها فى مناطق البترول فى تركيا :

واتخذت إنجلترا هذه الفرصة التى سنحت لها ، لتصيب عصفورين بحجر واحد ، بوضع معظم مناطق البترول فى تركيا فى متناول الشركات الإنجليزية ، دون أن تثير الشك فى نفوس السلطات التركية ، مع الحيلولة دون تمكين الشركات الأمريكية من الحصول على امتياز لاحتكار البترول فى أى منطقة من المناطق .

ولكى تصل إلى الغرض الأول ، سعت لدى السلطات التركية حتى تمكنت من تكوين البنك التركى الوطنى « برأس مال إنكليزى ، وجعلت مركزه الرئيسى لندن ، وكان بين مديريه المستر جلنبكيان الأرمنى الإنكليزى الجنسية والمقرب من السلطات التركية ؛ ثم أوعزت إنجلترا إلى جلنبكيان هذا أن يطلب من البنك الوطنى التركى العمل للاتفاق مع البنك الألمانى لكى ينظما معاً احتكار البترول فى جميع أنحاء تركيا ؛ وبذلك ضمنت إنجلترا التوفيق بين المصالح الإنجليزية والألمانية ، وإبعاد الشك الذى يمكن أن يساور نفوس السلطات التركية من نيات إنجلترا .

وقد تم فعلا اندماج هذين البنكين فى سنة ١٩١١ ، وكوّنا شركة مركزها لندن ، اتخذت اسم شركة أفريقيا والاحتكارات الشرقية المتحدة ، وغرضها احتكار البترول فى جميع أنحاء تركيا ؛ ثم ضمت الشركة بعد

ذلك الشركة الملكية الهولندية وشل ، وتقرر إبدال اسم هذه الشركة وتسميتها باسم «شركة البترول التركية» ، وبذلك أصبح رأس المال الإنجليزى يسيطر على هذه الشركة ، ولم تكن تسميتها بهذا الاسم إلا ذرًّا للرماد فى العيون !

وكان توزيع الأسهم كالآتى :

١ ـــ ٢٥ ٪ للبنك الألمانى عن شركة سكة حديد الأناضول ـــ بغداد.

٢ ـــ ٢٢,٥ ٪ للشركة الأنجلوسكسونية ، «رويال دوتش وشل» .

٣ ـــ ٤٧,٥٪ لبنك تركيا ، وهو فى الحقيقة مصرف إنجليزى .

٤ ـــ ٥ ٪ للمستر جلنبكيان الذى وضع هذه الخطة المحكمة .

ولم تقف دسائس إنجلترا الاستعمارية الاقتصادية عند هذا الحد ، بل أوعزت إلى بنك تركيا الوطنى أن يتنازل عما له من أسهم فى شركة البترول التركية إلى الشركة الإنجليزية الهولندية ؛ وبذلك أصبحت هذه الشركة مساهمة فى شركة البترول التركية ؛ ثم سعت بعد ذلك حتى أخذت وعداً كتابياً من الحكومة العثمانية بأن تعهد احتكار منطقتى الموصل وبغداد إلى شركة البترول التركية .

ومن هذا يتبين كيف نجحت إنجلترا فى السيطرة على مناطق الزيت فى تركيا، وكيف نجحت فى إبعاد الشركة الأمريكية التى أسسها الأميرال شستر ، وهو أمر ترك أثراً سيئاً فى نفوس الأمريكان الذين أخذوا يتبينون أن إنجلترا قد وطدت العزم على أن تتحكم فى بترول الشرق الأوسط .

هذا ، وسوف نرى فيما بعد كيف اتبعت إنجلترا هذه السياسة منذ نشوب الحرب العالمية الأولى وما بعدها . . .

جـ - فى مصر : تكوين الشركات ومحاولة اكتشاف مناطق البترول :

أما فى مصر فكان احتلال الإنجليز للبلاد دافعاً لتكوين كثير من الشركات الإنجليزية التى أخذت تعمل فى سبيل الكشف عن مناطق البترول فى جهات متعددة . وقد تكونت شركة تعاون القاهرة ، وهى إنجليزية ، ونجحت فى الحصول على احتكار البحث والتنقيب عن البترول قرب « قنا » ، كما تكونت شركة أخرى باسم شركة تعاون سينا للبترول للتنقيب والبحث عن هذا السائل فى شبه جزيرة سينا ؛ ولكن هذه الأبحاث لم تؤد إلى النتيجة المرتقبة .

ولم يكن نصيب « شركة حلوان للبترول » التى تألفت للبحث عن هذا السائل فى منطقة حلوان ، بأوفر حظ من غيرها ؛ ولكن هذا الفشل لم يفت فى أعضاد أصحاب رءوس الأموال ، فواصلوا الجهود للتنقيب عن البترول ؛ وقد رأت شركة البترول المصرية التى تألفت فى سنة ١٩٠٥ أن تبيع جزءاً من احتكارها فى منطقة « جمسة » إلى شركة الزيوت المصرية المتحدة ، التى أخذت فى تكرير البترول الموجود قرب سطح الأرض هناك . . .

وفى سنة ١٩٠٩ عثرت الشركة على امتداد المنطقة البركانية فى جمسة على كميات من البترول ظهر أنها ذات قيمة تجارية ، ولكن حاجتها إلى المال دفعتها إلى أن تبيع جزءاً من احتكارها فى « جمسة » إلى شركة البحر الأحمر للبترول » ، وقد صادفت نجاحاً وكسباً فى استغلال منطقة « جمسة » .

ثروة منطقة جمسة من البترول :

وقد استرعى نجاح الشركات فى منطقة جمسة اهتمام شركة « شل » ، فألفت هذه فى سنة ١٩١١ شركة باسم « شركة الزيوت المصرية الإنجليزية » وابتاعت حقوق احتكار الشركات الثلاث السابقة .

وفى ١٤ سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية وشركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية ، صار للشركة بمقتضاه الحق فى القيام بأعمال التنقيب فى مناطق أخرى ، وحددت أتاوة الحكومة بـ ٥ ٪ ، كما صار لها ١٠٠,٠٠٠ سهم من الأسهم المرموزلها بحرف « ج » .

وعلى أثر هذه الاتفاقية أخذت شركة الزيوت المصرية فى استغلال منطقة جمسة ، فساعد هذا على زيادة الإنتاج باطراد سنة بعد سنة .

وفى السنة نفسها اكتشفت الشركة مستودعات للبترول فى منطقة « الغردقة » على بعد ٣٠ كيلومتراً جنوب منطقة جمسة ، وقد ظهر فى بادئ الأمر أن المنطقة غنية بهذا السائل ، فأسرعت الشركة إلى عقد اتفاق مع الحكومة المصرية لاستغلال المنطقة ، تتقاضى الحكومة بموجبه ١٠ ٪ من سندات « ج » ، وأتاوة قدرها قرشان ونصف عن كل مائة جالون ؛ ولكن ظهر فيما بعد أن المنطقة قليلة البترول .

وسنرى فيما بعد كيف استمرت الشركات فى بذل الجهود للكشف عن مناطق البترول ، وخاصة عندما نشبت الحرب العالمية الأولى . . .

الفترة الثانية

١٩١٤ – ١٩٢٣

من بدء الحرب العالمية الأولى حتى معاهدة لوزان ١٩٢٣

١ – الحرب من أجل البترول

٢ – الشرق الأوسط موضع مساومة بين الدول

٣ – امتياز شركة البترول التركية لاحتكار البترول العراقى

٤ – الخلاف بين إنجلترا وفرنسا

٥ – الخلاف بين حكومة إيران والشركة الإنجليزية الإيرانية

٦ – استمرار الكشف فى مصر عن البترول و إنتاجه

الفترة الثانية

من أول الحرب العالمية الأولى إلى سنة ١٩٢٣

الحرب من أجل البترول :

دلت الحرب العالمية الأولى على مقدار اعتماد الدول على البترول ومشتقاته فى الصناعة الحربية؛ فقد كان كل ما استخدم من وسائل الفتك والتدمير ، من بوارج وطائرات وسفن حربية ومدافع ، تسير بقوة البترول ومشتقاته ، فلم تكد الحرب تبدأ حتى أصبحت مناطق الزيت فى الشرق الأوسط هدف رجال الحرب والساسة على السواء ، يتسابق إليها المتخاصمون والمتحالفون ، يحاول كل منهم أن يضع يده على مواردها وأن يحرم خصمه منها .

ولهذا لم تكد الحرب تبدأ حتى وجه القواد الألمان هجومهم على غليسيا ومناطق الزيت فى رومانيا ، وصوب الأتراك هجومهم على إقليم القوقاز ، واتخذ الإنجليز احتياطهم للاحتفاظ بآبار الزيت فى إيران ومعامل تكرير البترول وأنابيبه ، كما كانت العراق هدف للحملات التى وجهها الإنجليز للاستيلاء على مناطقه الغنية بالبترول .

الشرق الأوسط موضع مساومة الدول :

وبينما كانت الحرب تدور رحاها ، كانت الدول الثلاث المتحالفة . الإنجليز ، وفرنسا ، وروسيا ، تتبادل اتفاقات سرية لتقسيم منطقة الشرق الأوسط فيما بينها ؛ وكان كل حليف يحاول الفوز بنصيب الأسد من تلك المناطق ، إما لأهميتها الاستراتيجية ، أو لغناها فى البترول .

وكان بين هذه الاتفاقات الاتفاق الإنكليزى الفرنسى ، أو اتفاق نيكو – ساكس ، الذى كان يدور حول تقسيم الجزء من الشرق الأوسط الذى يشمل العراق وسوريا وجزءاً كبيراً من الأناضول ، وهذه المناطق كلها معروفة بغناها بالبترول .

وقد نص الاتفاق الذى تبودلت مذكراته بين إنجلترا وفرنسا فى مايو سنة ١٩١٦ على ما يأتى :

١ – تحتفظ فرنسا بالجزء الأكبر من سوريا ، وجانب كبير من الأناضول ، ومنطقة الموصل فى العراق .

٢ – تستولى إنجلترا على المساحة التى تمتد من أقصى جنوب سوريا إلى العراق ، وعلى المنطقة الواقعة ما بين الخليج الفارسى من جهة ومنطقة العراق والموصل من جهة أخرى ، وعلى ثغور حيفا وعكا .

٣ – جزء من فلسطين احتفظ به لإقامة نظام دولى خاص !

الخلاف بين إنجلترا وفرنسا :

ولكن الخلاف لم يلبث أن نشأ بين الحليفتين إبان الحرب وبه لرغبة إنجلترا فى الاستيلاء على المناطق الغنية بالبترول والتى كانه نصيب فرنسا ، وخاصة الموصل ، فى الاتفاقية السرية التى جرت وبين إنجلترا .

(ا) لم ترض إنكلترا أن تكون الموصل الغنية بالبترول من ن فرنسا إلا مرغمة ؛ وذلك لأنها أرادت إغراء فرنسا على بذل جهد فى الشرق الأدنى ؛ ولكن تحرج موقف فرنسا فى الميدان الأوربى من الاهتمام بهذه المنطقة ، فاضطرت إنجلترا إلى أن تبذل جهوداً ج فى الميدان الأسيوى ؛ وعلى هذا ظلت إنجلترا تعلل النفس بأن تَ الموصل من نصيبها بعد انتهاء الحرب .

(ب) نشب الخلاف بين إنجلترا وفرنسا بشأن الحدود ال لسوريا التى سبق الاعتراف بأن تكون من نصيب فرنسا ؛ إذ أر إنجلترا أن تحتفظ بالجزء الشرقى منها ، وهو الذى يشمل منطقة المو الغنية بالبترول ، وعمدت إنكلترا إلى طرقها الملتوية المعهودة حتى أصدقائها ، فسحبت قواتها من سوريا حتى تعم الفوضى وتظهر ن بمظهر الضعف ، وزاد موقف فرنسا تحرجاً عند اشتباكها مع الكما الذين أبوا الاعتراف بانتدابها على منطقة كليكيا . وإذا كانت ف قد نجحت فى إخماد ثورة القبائل عليها ، وهى الثورة التى أثارها الإن

ضد حليفتهم فرنسا ، فإن الحرب بين الكماليين وفرنسا ظلت قائمة حتى طلب الشعب الفرنسى انتهاءها ، فخضع الجنرال غورو ورضى الدخول فى صلح مع الأتراك ، وتساهل معهم فى شأن كليكيا ، وعرض عليهم الاستيلاء على منطقة الموصل الغنية بالبترول ، والتى كانت موضع خلاف بين فرنسا وإنجلترا ؛ على أمل أن تنال فرنسا امتيازاً من الأتراك باستغلال الزيت فى تلك المنطقة . ولما تم هذا التفاهم استاءت إنكلترا وهددت فرنسا بإلغاء اتفاقية سان ريمو الخاصة بالبترول ، المبرمة فى سنة ١٩٢٠ ، والتى تنص المادة السابعة منها على السماح لفرنسا باقتناء ٢٥٪ من بترول الجزيرة بسعر الإنتاج ، مقابل ترخيص فرنسا بمرور أنابيب الزيت إلى أحد موانىء البحر المتوسط .

ولما احتلت تركيا الموصل ، اعتبر الإنجليز ذلك خرقا لنصوص الهدنة مع تركيا ، ولجأوا إلى إثارة اليونان ضدها ، فأنزلت اليونان جنودها فى آسيا الصغرى ، ولكنها دحرت فى معركة سقاريا ؛ وبذلك فشل لويد جورج فى سياسته ، إلا أن إنجلترا عمدت — بعد أن نودى بفيصل ملكاً على العراق — إلى إثارة العراقيين للمطالبة بالموصل ، وقامت جيوشهم واحتلت هذه المنطقة ؛ وفى هذه الأثناء بدأت مفاوضات الصلح مع تركيا ، وانتهت بمعاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ ، على أن تعرض مسألة الموصل على جمعية الأمم ، وقد قرر مجلس العصبة فى ٢٠ سبتمبر سنة ١٩٢٤ تأليف لجنة لبحث أسباب الخلاف — ورفع التقرير فى ٢٥ يوليو سنة ١٩٢٥ — فاعترض ممثل تركيا على ذلك ، مبدياً أن مجلس

العصبة ليس له الحق فى منح الموصل للعراق ، ولا فى مدّ الانتداب البريطانى ٢٥ سنة ؛ لأن تركيا لم تعترف بالانتداب . وأمام هذا الإشكال قرر المجلس رفع الموضوع إلى محكمة العدل الدولية ، طالباً الحكم باعتبار قرار المجلس « حكم تحكيم » ، فكان رأى المحكمة موافقاً ؛ وهنا قرر مجلس عصبة الأمم فى ديسمبر سنة ١٩٢٥ إعطاء الموصل للعراق ، وأن تقدم بريطانيا إلى عصبة الأمم معاهدة أخرى بينها وبين العراق ، تضمن استمرار الانتداب ٢٥ سنة ؛ وبهذه السياسة ضمت إنجلترا لنفسها مصدراً هاماً من مصادر البترول ، تمون منه أساطيلها ، ويعود عليها بالفائدة الكبيرة عاجلا أو آجلا ؛ لغنى هذا الإقليم بالبترول .

شركة البترول التركية وبترول العراق :

انتهزت إنجلترا فرصة اشتغال مجلس عصبة الأمم بمسألة تقرير مصير ولاية الموصل ، وأخذت تحاول بمختلف الوسائل إبرام إتفاق بين شركة البترول التركية التى يسيطر عليها رأس المال البريطانى ، والحكومة العراقية التى تسيطر عليهابريطانيا ، وقد تم هذا الاتفاق فى مارس سنة ١٩٢٥ ، وأعطيت بموجبه شركة النفط التركية امتياز احتكار البترول فى جميع أنحاء العراق ، ما عدا ولاية البصرة لمدة ٧٥ سنة ، تعود بعدها كافة الممتلكات إلى الحكومة العراقية بدون مقابل . ومن أهم ما جاء فى هذا الاتفاق :

أولا : تقوم الشركة بعملية كشف جيولوجى خلال ثمانية أشهر ، على أن تختار خلال ٣٢ شهراً ٢٤ منطقة لا تزيد مساحة كل منها على

ثمانية أميال مربعة ، تبدأ أعمال التنقيب فيها خلال ثلاث سنوات .

ثانياً : على الحكومة العراقية بعد ذلك أن تختار ما لا يقل عن أربع وعشرين قطعة مساحتها ٨ أميال مربعة ، وتعرضها للمنافسة بين الشركات والأفراد دون النظر إلى أى اعتبار بسبب الجنسية .

ثالثاً : تدفع الشركة للحكومة العراقية حصة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن من الزيت ، لمدة ٢٠ سنة ـ وذلك بعد إتمام خط الأنابيب ـ وبعد ذلك التاريخ تقدر الحصة على أساس القيمة السوقية للزيت ، باعتبار متوسط القيمة خلال فترات كل فترة منها عشرة سنوات .

رابعاً : يجب أن تظل الشركة بريطانية ، وأن يكون رئيسها بريطانيا !

التنافس على بترول إيران :

وعلى الرغم من أن إيران لم تشترك فى هذه الحرب ، فإنها كانت مسرحاً للثورات وأعمال التخريب التى قامت بها بعض القبائل بتأثير الأتراك الذين أرادوا من ذلك قطع أنابيب البترول حتى تحرم جيوش الحلفاء من هذا السائل النفيس ؛ وكان من جراء ذلك أن امتنعت الشركة الإيرانية الإنجليزية عن الوفاء بالتزاماتها للحكومة ، فكان ذلك سبباً لتوتر العلاقات بين الحكومة والشركة ؛ وفى الوقت الذى كانت فيه إيران مسرحاً للتخريب ، كانت إنجلترا وروسيا تتساومان لكى تقتسما مناطق البترول فيما بينهما على حساب هذا البلد ؛ فانتهزت إنجلترا فرصة الفوضى التى عمت البلاد ، واتفقت مع حليفتها روسيا على أن تطلق يدها فى

الأقاليم الخمسة الشمالية من إيران ، على أن تطلق إنجلترا يدها فى القسم الجنوبى والمنطقة الوسطى . ولكن هذا الاتفاق لم يدم طويلا ، إذ أذاعته الحكومة الاشتراكية الروسية التى تولت حكم البلاد عقب ثورة سنة ١٩١٧ ، وكان لهذا أثر سيء فى الشعب الإيرانى ضد بريطانيا ؛ وزاد التوتر حدة عند ما أرسلت إيران وفداً فى مؤتمر فرساى يطالب باستقلال البلاد ويضع حداً للنفوذ الأجنبى ، فوقفت إنجلترا تعارض اشتراك الوفد فى مؤتمر الصلح بفرساى ، بحجة أن إيران لم تشترك فعلا فى الحرب ، وأن هذا المؤتمر قاصر على الدول التى اشتركت فيها فعلا . وإن هذه الحجة لتذكرنا بالحجة التى حالت بها إنجلترا دون الوفد المصرى وعرض القضية المصرية على مؤتمر فرساى !

أثار موقف إنجلترا هذا ثائرة الشعب الإيرانى الذى تبين له جلياً أن إنجلترا إنما تعمل للسيطرة الكاملة على إيران ومواردها الطبيعية ؛ كما أثار فى الوقت نفسه شكوك الولايات المتحدة فى نيات بريطانيا ؛ إذ رأت فيه دليلا قاطعاً على رغبتها فى السيطرة على الشرق الأوسط الغنى بثرواته البترولية ؛ وكان هذا الأمر يشغل بال أمريكا إلى حد كبير ، لاهتمامها بمناطق البترول فى الشرق ، التى تزداد الدلائل يوماً بعد يوم على أنها تحوى أغنى المناطق البترولية فى العالم .

ورأت إنجلترا أن من مصلحتها إزالة الشكوك من نفس أمريكا ، فلجأت إلى التفاهم المباشر بينها وبين الحكومة الإيرانية ، وأرسلت إلى إيران داهية من دواهى الدبلوماسيين البريطانيين ، هو السير ولكوكس ،

فنجح فى إقناع الحكومة الإيرانية بالدخول فى مفاوضات مباشرة للوصول إلى اتفاق ودى بين الحكومتين على هذه المشكلة ، وفعلا تم الاتفاق بينهما فى سنة ١٩١٩ . وقد تضمنت نصوص هذا الاتفاق الاعتراف باستقلال إيران ، وأن تقدم إنجلترا إلى الحكومة الإيرانية ما تطلبه من المستشارين الإنجليز فى جميع النواحى الاقتصادية أو الحربية ، كما تمدها بكل ما تحتاج إليه من الأسلحة والخبراء من الضباط .

ويتبين من هذه المعاهدة كيف أرادت إنجلترا أن تثبت سيطرتها على إيران ؛ فلم يكن اعترافها باستقلالها إلا ذراً للرماد فى أعين الإيرانيين والأمريكان على السواء ؛ على أن هذه المعاهدة كان مآلها الزوال ، وذلك لأن الوزارة الإيرانية سقطت قبل عرضها على البرلمان ، وكانت الوزارة الجديدة معارضة لها فرفضت عرضها على البرلمان . . .

وكان من نتائج الخلاف بين الشركة والحكومة أمران لهما أهميتهما القصوى ، أولهما بعث الوعى القومى عند الشعب الإيرانى ، وثانيهما بدء التنافس بين إنجلترا وأمريكا على المصالح البترولية .

أما الوعى القومى فقد ظهر واضحاً فى الثورة التى قام بها الشعب فى سنة ١٩٢٠ ضد نظام الحكم ، إذ ثار رضا خان — الذى ينتمى إلى طبقة الفلاحين وأصبح وزيراً للحربية — فأعلنت الوزارة إلغاء الاتفاق مع إنجلترا ، ولم تكتف بذلك بل أرادت أن تضرب إنجلترا فى الصميم ، فعقدت اتفاقاً فى اليوم نفسه مع روسيا السوفيتية بشأن احتكار البترول فى المناطق الخمس الشمالية . وسنرى فيما بعد كيف أخذ الوعى القومى يزداد حدة ضد شركة البترول وضد

إنجلترا نفسها ، حتى بلغ مبلغاً بعيد الأثر فى السياسة الدولية . . .

وأما التنافس بين إنجلترا وأمريكا فسوف نرى أثره فى ميادين أخرى من ميادين الاقتصاد البترولى .

فى مصر :

وفى مصر كانت الحرب العالمية الأولى عقبة كئوداً أمام مواصلة الكشف والبحث عن البترول ؛ إذ أصبح من العسير استيراد الآلات والمعدات المختلفة اللازمة للكشف وحفر الآبار ؛ كما كان من الصعب الحصول على العدد اللازم من الأيدى العاملة ، وعلى الرغم من هذه الصعوبات فقد استمرت الجهود .

وكانت منطقة « جمسة » من المناطق التى أمدت مصر بالبترول ، إذا أمكن إنتاج عشر ما أنتج من جميع المناطق ؛ أما منطقة الغردقة فهى التى أمدت مصر بالكمية الكبرى من البترول ، وقد بلغ عدد العمال فيها نحو ١٢٠٠ رجل .

وعلى وجه الإجمال ، كانت الكمية التى أمكن الحصول عليها خلال سنى الحرب ضئيلة ، وكان الزيت الناتج يرسل إلى السويس لتكريره .

ولما تبددت غيوم الحرب ، استؤنفت أعمال الكشف والتنقيب ، وتمكنت الحكومة المصرية من كشف منطقة للبترول فى أبو دربة ، على الساحل الغربى لسينا . . .

وعلى الرغم من أن إنتاج البترول فى جهات أخرى لم يكن له قيمة تجارية ، فإن أعمال البحث والتنقيب لم تتوقف ، وبقيت البلاد تعتمد سنين طويلة على حقل الغردقة كمورد رئيسى لما تحتاج إليه من المواد البترولية .

الفترة الثالثة

بين الحربين العالميتين

البترول عصب الاقتصاد القومى ومادة استراتيجية للدول

١ – أثر البترول فى الحياة الاقتصادية

٢ – البترول مادة استراتيجية

٣ – الشرق الأوسط محط أنظار الشركات

٤ – نزول الشركات الأمريكية إلى الميدان

٥ – إيران : الخلاف بين الحكومة والشركة الإنجليزية الإيرانية

٦ – العراق وشركة البترول العراقية الإنجليزية

٧ – الولايات المتحدة و بترول الشرق الأوسط : الشركات الأمريكية فى المملكة العربية السعودية

٨ – أعمال البحث والتنقيب فى مصر

الفترة الثالثة

بين الحربين العالميتين

البترول عصب الاقتصاد القومى ومادة استراتيجية

أثر البترول فى الحياة الاقتصادية :

ازداد استخدام البترول زيادة مضطردة فى جميع نواحى الحياة الاقتصادية ، حتى أصبح أساساً تقوم عليه الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى معظم البلاد ، الكبرى منها والصغرى على حد سواء . ولا ريب فى أن التقدم الاقتصادى الذى وصلت إليه الكثير من الدول يرجع أكثره إلى البترول ؛ ففى الصناعة يستخدم البترول ومشتقاته العديدة فى إدارة الآلات بالمصانع ، كما أن زيوت التشحيم لمختلف أجزاء الآلات لا يمكن الاستغناء عنها ، وقد أصبحت وسائل النقل على اختلافها تعتمد على البترول ومشتقاته اعتماداً كبيراً ، فالقاطرات والسيارات والبواخر والطائرات تعتمد على البترول فى تسييرها ، والأسفلت — وهو من مشتقات البترول — لازم لإنشاء الطرق والمطارات ؛ ولا يقل استخدام البترول فى الزراعة أهمية عنه فى مختلف الصناعات ، فهو يستخدم فى إدارة الآلات الزراعية على اختلاف أغراضها ، وخاصة فى البلاد التى لا تتوفر فيها الأيدى

العاملة ، كما تستخدم بعض مشتقات البترول لعمل المخصبات والتبخير وإبادة الحشرات .

البترول مادة استراتيجية :

كما أصبح البترول فى اعتبار الدول الكبرى مادة استراتيجية عظيمة الأثر فى إحراز النصر ، وإنا لننقل هنا ما صرح به اللورد كرزون فى هذا الشأن فى ٢١ نوفمبر سنة ١٩١٨ فى هيئة البترول المتحالفة ، قال :

« كان الزيت حتى قبل الحرب معتبراً من أهم الصناعات والموارد القومية ، وتزايد استعماله فى الأغراض الاقتصادية والنقل ، ولكن بابتداء الحرب أصبح الزيت ومستخرجاته من بين العوامل الرئيسية التى يعتمد عليها لمواصلة الحرب وكسبها . كيف كان فى استطاعة الدول المحاربة بدون الزيت أن يحققوا سرعة انتقال الأساطيل وحركتها ونقل الجنود وصناعة المفرقعات ؟ . . . وقد لعبت كافة مستخرجات الزيت والغاز والبنزين أدواراً متساوية من حيث أهميتها فى الحرب . وفى الحقيقة يجوز لنا القول بأن الحلفاء قد سبحوا على موجة من الزيت نحو النصر . لقد كان فرضاً على الحكومة أن تنظم موارد إمداده فى مختلف العالم ، وأن تحتفظ بمقادير منه ، وأن تعمل على توزيعها بالعدل ، وأن تتخذ التنظيمات التى تكفل نقله وخزنه فى مراكب الزيت وأنابيبه .

منطقة الشرق الأوسط محط أنظار الشركات والدول :

لا شك فى أن هناك عدة أسباب جعلت منطقة الشرق الأوسط محط أنظار شركات استغلال البترول .

١ — فقد دلت الأبحاث العالمية على أن هذه المنطقة تحتل المكان الأول من حيث مستودعات البترول الاحتياطية الضخمة التى ينطوى عليها باطن الأرض .

٢ — وهناك ظروف عدة جعلت استغلال البترول فى الشرق الأوسط أفضل منه فى سواه ؛ ذلك أن مناطق البترول فى الشرق الأوسط توجد فى أقاليم صحراوية بعيدة عن الدول الغربية حيث يوجد أصحاب الأموال ، ومن أجل ذلك كانت تكاليف الكشف والبحث عن البترول كبيرة إلى حد قد ينتهى بكثير من المحاولات إلى الفشل ؛ فكان هذا سبباً إلى أن تكون الشركات التى تقوم باستغلال هذه المناطق هى الشركات ذات رءوس الأموال الضخمة الكبيرة ، ومثل هذه الشركات فى العادة قليلة العدد ، ففى كل جهة لا نجد أكثر من شركة واحدة تتولى جميع عمليات الإنتاج فى جميع مراحله ؛ وبهذا تكون فى غالب الأحيان بمأمن من المنافسة ، فلا تتعرض للأخطار والنفقات التى تترتب على التنافس بين شركات عدة فى منطقة واحدة . يضاف إلى كل ذلك أن مناطق استغلال البترول فى الشرق الأوسط قد تمتد فى مساحات واسعة ، فيؤدى ذلك إلى قلة نفقات الإنتاج بالنسبة للمناطق المحدودة المساحة ، كما هو الحال فى

أمريكا الشمالية ؛ وقد يمتد حق الاستغلال فى هذه المنطقة إلى سنوات عدة ، تتراوح بين أربعين سنة وستين ؛ وهذا من شأنه أن يزيد أرباح الشركات ؛ إذ أن عمليات الإنتاج الأولى تكلف الشركات نفقات باهظة .

فإذا أضفنا إلى كل هذه العوامل غيرها ، مثل ضآلة الحصص التى تؤديها الشركات فى هذه المنطقة إلى الحكومات فى البلاد صاحبة مناطق الإنتاج ، ظهرت لنا قلة نفقات إنتاج البترول فى الشرق الأوسط بالنسبة لغيره من المناطق الأخرى . . .

وقد بين التقرير الذى أصدرته هيئة الأمم المتحدة عن « بيان الأحوال الاقتصادية فى الشرق الأوسط » هذه الحقيقة الظاهرة ؛ إذ يقول : « وهناك دلائل على أن نفقات إنتاج البترول الخام فى الشرق الأوسط منخفضة انخفاضاً بالغاً عنها فى الأقاليم الأخرى الرئيسية المنتجة ؛ هذا إلى الظروف المساعدة التى يتعين اعتبارها فى وسائل الاستنباط والنقل وسرعة الإنتاج فى الآبار التى بلغ عددها الإجمالى ٣٩٦ فى نهاية ١٩٤٩ ، والتى بلغ متوسطها اليومى حوالى ٣٧٢٨ برميل (متوسط البئر الواحدة) مقابل ١١ برميلا فى ٤,٥٠٠,٠٠ بئر فى الولايات المتحدة ، وتتراوح الحصص وغيرها من المدفوعات عن البرميل الواحد فى سنة ١٩٤٨ ما بين ١٣ و ١٥ سنتياً أمريكياً ، فى حين يبلغ متوسط الحصة فى فنزويلا بالنسبة إلى ١٢ من الشركات الكبرى ٨٦ سنتياً للبرميل . وفى نهاية عام ١٩٤٧ قدرت نفقات إنتاج البرميل الواحد من الزيت الخام فى المملكة

العربية السعودية بمبلغ ٢٤ سنتياً ، بخلاف الحصة التى تحصل عليها الحكومة وتعادل ٢١ سنتياً » :

الظروف السياسية :

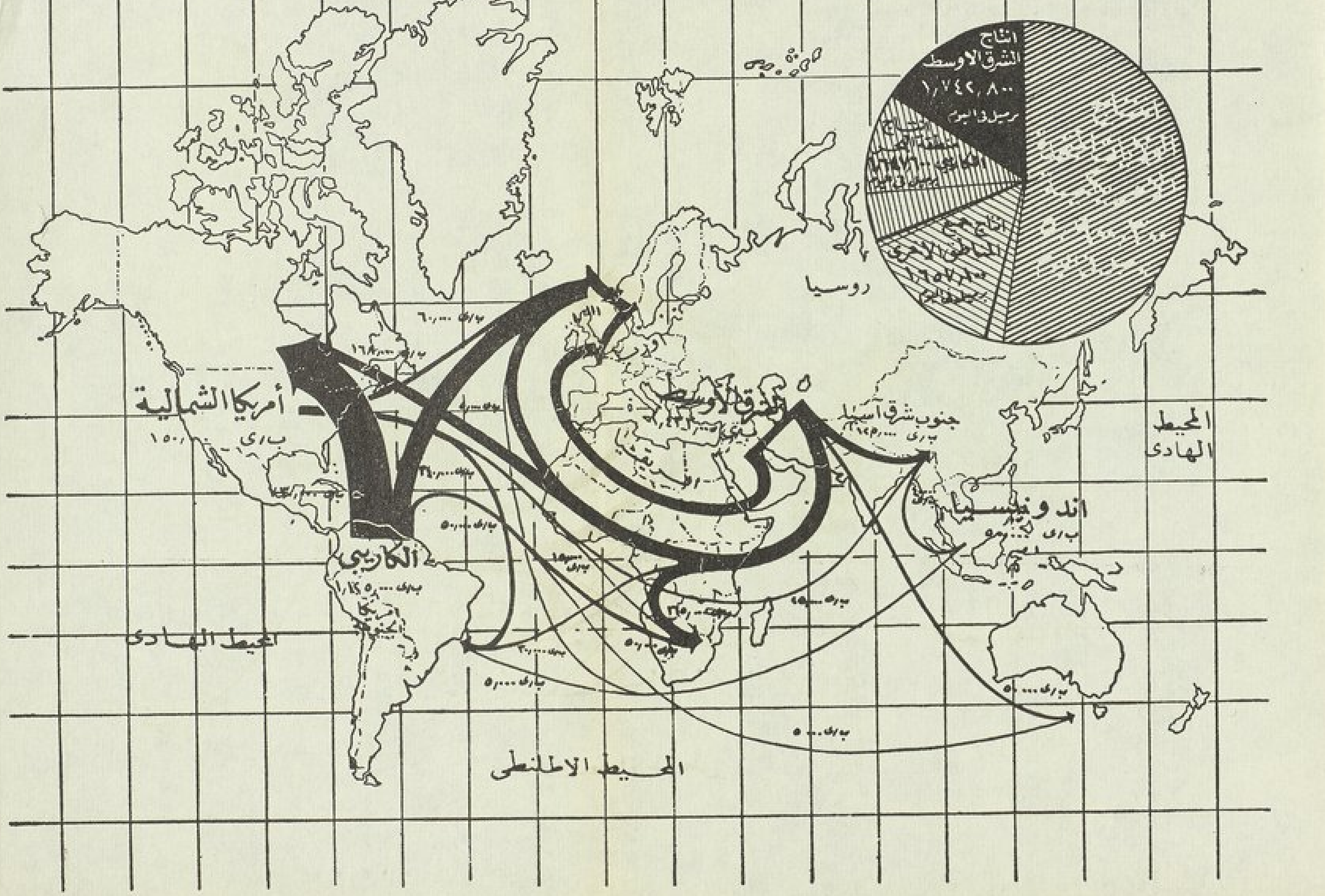
ومما زاد تهافت الشركات على مناطق الشرق الأوسط فى هذه الفترة لاستغلال مناطق البترول فيها ، أن معظم بلدان هذه المنطقة أصبحت بعد معاهدة فرساى سنة ١٩١٩ تحت نفوذ الدول الأوربية ، وقد تدخلت هذه الدول لدى حكومات بلدان الشرق ، سواء بالطرق السياسية أو بوسائل الضغط ، لمنح الشركات حق استغلال مناطق الزيت بشروط تعود عليها بالأرباح الطائلة .

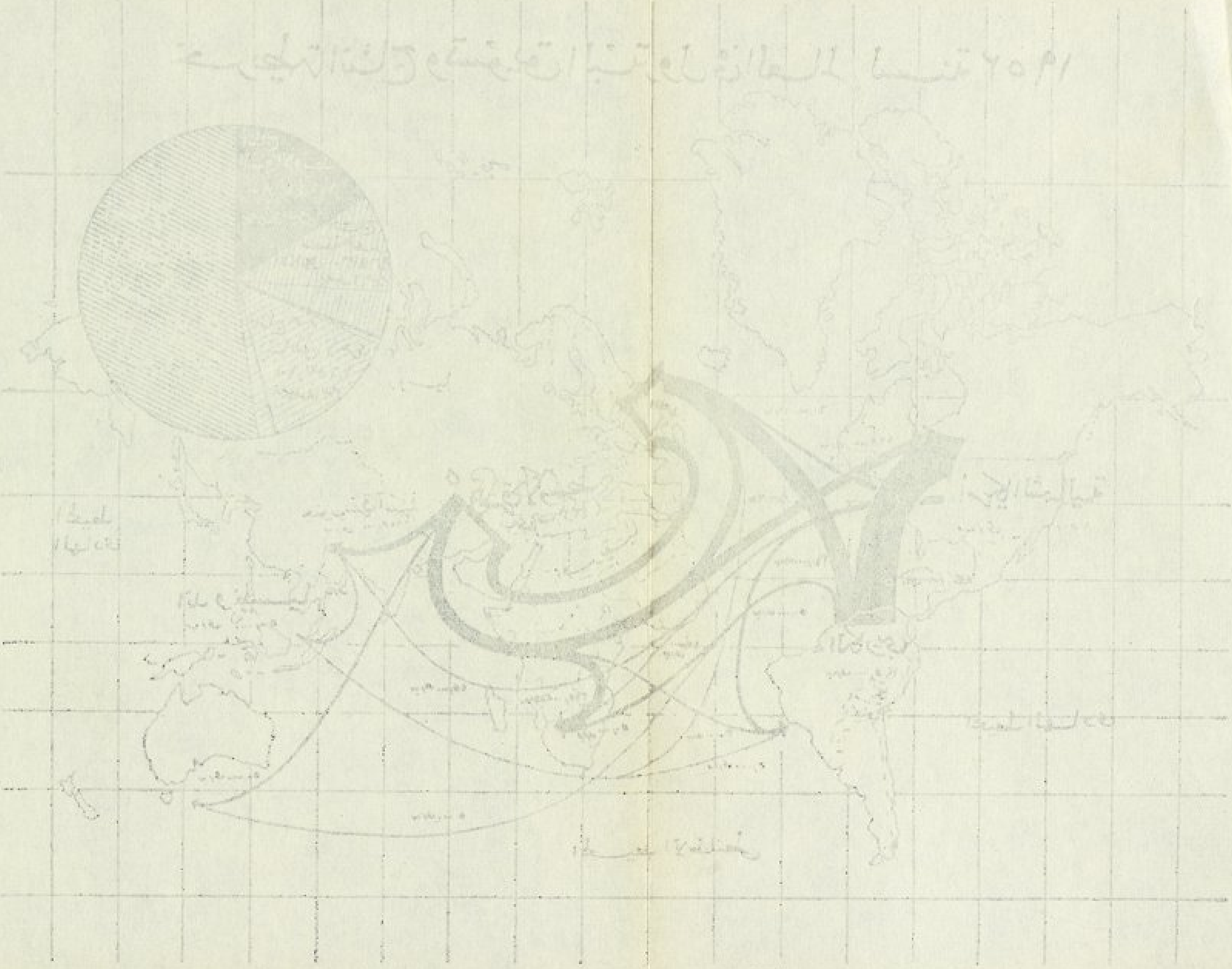
ولذلك نرى استمرار نشاط الشركات طوال فترة ما بين الحربين العالميتين (١٩٢٠ — ١٩٣٩) فى استغلال مناطق الزيت فى الشرق الأوسط .

نزول الشركات الأمريكية إلى الميدان :

يمكننا أن نقول إن استغلال الشركات الأمريكية لمناطق البترول خارج بلاد أمريكا لم يبدأ بصفة جدية إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها ، أو بمعنى أصح : منذ ١٩٢٠ ، عند ما تبين لها أن الشركات الإنجلزيه والفرنسية ومن ورائها حكومتاها تتهافت منذ الحرب العالمية الأولى على اقتسام بترول الشرق الأوسط بينها ؛ فأوجست

خريطة انتاج وتسويق البترول فى العالم لسنة ١٩٥٢





أمريكا خيفة من أن ينتهى الأمر إلى اقتسام تلك المناطق البترولية بين الدولتين الأوربيتين فحسب ، بل إلى الحيلولة دون هذه المناطق والشركات الأمريكية .

وقد ظهر هذا جلياً من المذكرة الشفوية التى بعث بها السفير الأمريكى إلى اللورد كرزون فى مايو سنة ١٩٢٠ والتى يشير فيها إلى الأثر السيء الذى أحدثته فى نفس الأمريكيين تلك المحاولات التى تقوم بها إنجلترا فى البلاد الواقعة تحت انتدابها لتخص شركات الزيت البريطانية بامتيازات لا تتمتع بمثلها الشركات الأجنبية . وأضافت المذكرة إلى ذلك : إن بريطانيا تعد العدة للانفراد بموارد الزيت فى تلك المنطقة . وطالبت حكومة الولايات المتحدة بتطبيق مبدأ الباب المفتوح ، وأن يكون لها الحق فى الاشتراك فى أية مباحثات تدور بشأن امتيازات البترول . . .

ولا شك فى أن المذكرة المشار إليها كانت تشير إلى اتفاقية سان ريمو التى تم إبرامها فى سنة ١٩٢٠ بين فرنسا وإنجلترا والتى أشرنا إليها قبلا ، وقد جاء فى المادة السابعة منها بشأن إقليم الجزيرة : « تتعهد الحكومة البريطانية أن تمنح الحكومة الفرنسية أو من يمثلها ٢٥٪ من صافى إنتاج الزيت الخام ـ بأسعار السوق السائدة ـ الذى قد تصيبه حكومة جلالة الملك من حقول بترول أرض الجزيرة ، وذلك فى حالة ما إذا كان استثمارها من جانب الحكومة ، أما فى حالة استخدام شركة بترول خاصة لاستغلال حقول زيت أرض الجزيرة ، فإن الحكومة البريطانية تضع تحت تصرف

الحكومة الفرنسية نصيباً قدره ٢٥٪ من أسهم هذه الشركة ، والثمن الذى سيدفع لمثل هذا الاشتراك لا يزيد عما يدفعه المشتركون الآخرون فى شركة البترول المذكورة . . .

ومما لا شك فيه أن شركة البترول المذكورة كانت تحت الإشراف البريطانى الدائم ؛ ومع ذلك فقد أرسل اللورد كيرزون رسالة ينفى فيها مد أنابيب بترول أو إنشاء معامل تكرير ، ويزعم أن إنشاء الخطوط الحديدية لم يكن الغرض منه إلا أهدافاً عسكرية ؛ ثم يشير فى الرسالة إلى أن إنتاج الإمبراطورية البريطانية من البترول لا يزيد عن $2\frac{1}{2}$٪ من الإنتاج العالمى ، ثم يذكر أن الهدف الذى ترمى إليه بريطانيا هو الحصول على رواسب بترول الجزيرة للدولة العربية المنوى إنشاؤها فى المستقبل ، وفقاً لما جاء فى معاهدة الصلح مع تركيا (معاهدة سيفر) وحسب نصوص الانتداب .

وفى مذكرة ثانية بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٩٢١ يؤكد اللورد كيرزون لحكومة الولايات المتحدة أنه ليس لدى إنجلترا النية مطلقاً فى احتكار جميع حقول البترول التى تشير إليها نصوص اتفاقية « سان ريمو »

على أن النزاع لم يستمر بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية ، فقد توجه المستر كادمان المستشار الفنى لشركة الزيت الإنجليزية الإيرانية إلى أمريكا بإيعاز من الحكومة الإنجليزية ، وعرض على المسئولين الأمريكان إعطاء الشركات الأمريكية ربع أسهم « شركة البترول التركية » .

وبعد مفاوضات بين شركات البترول السبع الأمريكية ، وشركة الزيوت التركية ، قبلت الشركة التركية أن تترك للشركات الأمريكية نصيباً من الأسهم مساوياً لنصيب كل من الشركات الثلاث ، وهى الشركة الملكية الهولندية ، والشركة الإنجليزية الإيرانية ، والشركة الفرنسية للبترول ؛ وبذلك أصبح لكل من الشركات الأربع التى تكوّن شركة البترول التركية — بعد انضمام شركة الشرق الأوسط الأمريكية إلى تلك الشركات الثلاث — ٢٣,٧٥ ٪ من الأسهم ، كما احتفظ للمستر جليكيان ، أحد الذين أنشأوا الشركة بـ ٥٪ من الأسهم .

وبذلك أصبحت شركة البترول التركية تضم أربعا من أكبر الشركات لإنتاج البترول وتوزيعه فى العالم ؛ وقد سمى هذا الاتفاق الأخير ، اتفاق الخط الأحمر ، وينص على ألا تعمل شركة من هذه الشركات منفردة فى ناحية من نواحى تركيا .

هذا ، وقد أطلق على شركة البترول التركية هذه اسم « شركة البترول العراقية » فى سنة ١٩٢٩ .

فى إيران :

لم تكن الثورة التى قام بها رضا خان ضد الحكومة الإيرانية القائمة بالأمر فى البلاد إلا صدى لتذمر الشعب الإيرانى من سوء سياسة الاستعمار الإنجليزى والنفوذ الروسى فى البلاد ؛ فقد رأى أن ثروة بلاده من البترول تتسلل إلى البلاد المستعمرة دون أن يُفيد أهل البلاد منها شيئاً .

وتسلم رضا خان مقاليد الحكم ، وعزل الشاه الذى رضى أن تكون بلاده نهباً مقسماً بين المستعمرين ؛ ثم أخذ رضا خان فى إدخال أوجه الإصلاح فى جميع مرافق الحياة فى البلاد ؛ ولم يلبث أن اشتبك فى خلاف مع شركة البترول الإيرانية الإنجليزية (بعد اندماج شركة دارسى الإنجليزية فيها) إذ كانت هذه الشركة – على الرغم مما انطوى عليه عقد امتيازها من الغبن الفاحش لإيران ومن مزايا كبيرة لها – تحاول دائماً التهرب من الالتزامات المفروضة عليها بمقتضى عقد الامتياز ؛ فقد رفضت أن تدفع للحكومة الإيرانية أى حصة منذ سنة ١٩١٦ – أى منذ البدء فى توزيع الأرباح – بدعوى أن أضراراً بالغة أصابتها إبان الاضطرابات التى قامت فى البلاد سنة ١٩١٦ ، بل لقد طالبت الحكومة فوق ذلك بتعويض قدره ٢٠٠,٠٠٠ جنيه ؛ يضاف إلى هذا وذاك أنه على الرغم من أن الامتياز ممنوح للرعايا البريطانيين دون سواهم ، فإن الحكومة البريطانية دخلت شريكاً فى العملية لشراء ٥٦٪ من أسهم الشركة ؛ وفوق هذا كله لم تكن الشركة تسمح فى أى وقت للحكومة الإيرانية بالتفتيش على حساباتها ؛ وكانت حصتها تقدر على أساس البيانات التى تُعدّها الشركة ، والتى لم تكن تمثل الحقيقة أو تقاربها !

هذا إلى أن الشركة كانت تحاول دائماً أن تتهرب بجميع الوسائل من المبالغ المستحقة عليها للحكومة ، وهو أمر يعود على البلاد بخسارة كبيرة ؛ ومما زاد أسباب الخلف حدة بين الشركة والحكومة ، أنه عند ما بدىء فى سنة ١٩٣٠ فى تنفيذ قانون ضريبة الدخل ، رفضت الشركة

أن تدفع ما عليها من الضريبة لمدة عامين !

وإزاء هذه المخالفات الصريحة لعقد الاتفاق بين الحكومة والشركة ، لم تجد الحكومة الإيرانية بُداً من أن تفاتح الشركة فى رغبتها فى تعديل الامتياز ، ودارت المفاوضات بين الطرفين حول ما تطلبه الحكومة الإيرانية من زيادة اشتراكها فى أمر الامتياز ، ولكن الشركة رفضت أن تسلم بوجهة نظر الحكومة . وزاد التوتر بين الطرفين شدة فى يونية سنة ١٩٣٢ حين قدرت حصة الحكومة بمبلغ ٣٠٦,٨٧٢ جنيه ، وهو أقل تقدير بلغته حصة الحكومة من قبل ؛ إذ بلغت حصتها ١,٤٣٧,٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٢٩ ، و١,٢٨٧,٣١٢ فى سنة ١٩٣٠ ؛ وقد رفضت الشركة رجاء الحكومة إياها إعادة النظر ، فلم تر الحكومة بُداً من أن ترسل فى نوفمبر سنة ١٩٣٢ إنذاراً للشركة تعلن فيه إلغاء الامتياز . . .

انتقال الأمر إلى الميدان السياسى :

ولما رفضت الشركة التسليم بوجهة نظر الحكومة ، أبلغتها الحكومة أن قرارها لا رجوع فيه . وإن الإنسان ليعجب لأن تقف الشركة موقف المتعنت على الرغم من إدراكها تماماً أنها على باطل ، ولكن إذا عُرف السبب بطل العجب ؛ فالشركة تعتمد على حصن قوى يسندها ويشد أزرها على الباطل ، هو الحكومة البريطانية التى أرسلت فى ديسمبر سنة ١٩٣٢ مذكرة شديدة اللهجة إلى حكومة إيران تعلنها فيها أن إلغاء الامتياز يعتبر خرقاً للتعهدات ، وتطالبها بسحب الإنذار ، وإلا أصبحت

فى حل من اتخاذ جميع الإجراءات المشروعة لحماية مصالح الشركة العادلة !

ولما لم تعبأ الحكومة بهذا التهديد ، أرسلت الحكومة البريطانية مذكرة أخرى تهدد فيها الحكومة الإيرانية برفع الأمر إلى محكمة العدل الدولية ، ولكن الحكومة الإيرانية أجابت بأن هذا الأمر ليس من اختصاص محكمة العدل النظر فيه ، وأنها عزمت على رفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم .

وقد نظر المجلس فعلا فى هذا الخلاف ، واستطاع التوفيق بين وجهتى النظر ، وعُقد اتفاق جديد فى مارس سنة ١٩٣٣ ؛ ويمكن اعتبار الاتفاق الجديد أقل ظلماً لإيران من الاتفاق السابق ، وإن اعتبره الشعب الإيرانى بعيداً عن العدالة ، بحيث اضطر الحكومة فيما بعد إلى تقرير تأميم البترول . . .

ونحن نورد فيما يلى النقاط الهامة من هذه الاتفاقية :

أولا : خفضت المساحة التى يشملها الامتياز ، فاقتصرت على النصف الجنوبى من منطقة الاحتكار القديمة ؛ وبذلك زادت مساحة المنطقة التى يمكن الحكومة الإيرانية أن تمنح فيها امتيازات محلية أخرى ، وفى الوقت نفسه تتمكن الحكومة الإيرانية من بعث المنافسة بين الشركات التى تسعى وراء استثمار رءوس أموالها فى موارد البترول بمقتضى إلغاء المادة الثالثة من الاتفاق السابق ، والتى نصت على أن تحتكر الشركة إنشاء الأنابيب إلى الساحل الجنوبى .

ثانياً : تقرر ابتداء من أول يناير سنة ١٩٣٣ أن تأخذ الحكومة أربعة شلنات عن كل طن تبيعه الشركة للاستهلاك المحلى ، وتحصل الحكومة فوق ذلك على ٢٠ ٪ من أرباح الشركة بعد استيلاء المساهمين على مبلغ أولى ، وفى مقابل هذا كله تمتنع الحكومة الإيرانية عن الإصرار على حد أدنى من الإنتاج .

ثالثاً : تئول جميع ممتلكات الشركة بعد انقضاء ستين عاماً إلى دولة إيران .

رابعاً : تقتصر حقوق الاستغلال على البترول .

خامساً : تتعهد الشركة بأن تختار بعض العمال الحاذقين والفنيين من الرعايا الإيرانيين ، أما العمال غير المختصين فيجب أن يكونوا إيرانيين ، وتتعهد الشركة فوق ذلك بأن تنفق كل سنة ١,٠٠٠ جنيه فى بريطانيا على تعليم بعثات الإيرانيين تعليماً فنياً يتصل بصناعة الزيت .

ويستفاد من التقرير المقدم إلى الجمعية العمومية للشركة عن سنة ١٩٤٤ أن أعمال الشركة سارت فى نجاح مطرد ، وأنها أنشأت أحد عشر خطاً من أنابيب البترول التى تمتد من حقول إيران إلى الكويت ثم إلى الساحل السورى ، وأن هذا النجاح يعود إلى نشاط العمال . واستمر العمل فى مناطق البترول التى سبق أن بدأت فيها أعمال الاستغلال ، ثم اكتشفت مناطق أخرى حُفرت فيها آبار متعددة فى جهات متعددة من إيران بين سنة ١٩٣٥ و ١٩٣٦ ، واستدعى هذا إنشاء عدد كبير من الخزانات وإقامة أنابيب طولها ١٣٠ كيلومتر ، لنقل البترول المنتج إلى

عبدان لتكريره ، وقد زاد البترول الوارد إلى معمل عبدان لتحليله حتى بلغ فى سنة ١٩٣٨ = ٦ ملايين برميل .

وأشار التقرير إلى أن عدد سفن أسطول الشركة التى كانت تمخر عباب المحيطات كان حتى قبل نشوب الحرب العالمية الثانية ٩٣ سفينة، وأن البترول كان يصدر إلى إنجلترا وأستراليا ومصر والجزء الجنوبى من العراق والهند وبلاد الشرق الأوسط .

وعملت الشركة ، تنفيذاً للاتفاقية المبرمة بينها وبين الحكومة الإيرانية فى سنة ١٩٣٣ ، على استخدام الكثير من الإيرانيين ، كما أقامت لهم مستشفيات ومنازل ، وعاونت بلديتى عبدان وأجوص فى تنظيم شوارعهما وتعبيد طرقهما ، وأنشأت معاهد فى خوزستان وطهران فى سنة ١٩٣٩ لإعداد الشباب الإيرانى للعمل فى مختلف نواحى النشاط البترولى .

هذا بعض ما تضمنه تقرير الشركة عن نشاطها حتى سنة ١٩٤٤ ؛ فما أجدرنا أن نتساءل :

إذا كانت كل هذه الأعمال قد قامت بها حقيقة شركة البترول الإنجليزية الإيرانية ، فلماذا قرر مجلس النواب الإيرانى فى سنة ١٩٤٤ تأميم البترول فى إيران ؟

هذا ما سوف نجيب عنه فى بحث آخر يأتى بعد . . .

فى العراق :

تمتاز فترة ما بين الحربين العالميتين بانبعاث الروح القومية فى الشعوب

العربية بعد أن تحررت من النير التركى ، وقد ازدادت الروح القومية رسوخاً وازداد الرأى العام وعياً وقوة عند ما تبينت تلك الشعوب أن دول الحلفاء قد استغلت مواردها المالية والبشرية لخدمة قضية الحلفاء ، ثم لم تكد الحرب تضع أوزارها حتى رأت البلاد العربية مواردها وشعوبها نهباً مقسماً بين أولئك الحلفاء !

وقد ظهرت الروح القومية فى العراق بأجلى مظاهرها حين تقدمت بريطانيا عقب الحرب العالمية الأولى — وهى الدولة صاحبة الانتداب — تطالب الحكومة العراقية بحقها فى استغلال البترول ، بدعوى أن العراق وارث لالتزامات الحكومية العثمانية . واعترض ذوو الرأى من العراقيين على هذه الدعوى ، محتجين بأن الحكومة العثمانية لم تكن تملك امتيازاً قانونياً ؛ ولكن تلك المعارضة لم تُجد شيئاً أمام دهاء الساسة البريطانيين ونفوذهم على البلاد الواقعة تحت انتدابهم ؛ وانتهى الأمر بأن وقعت شركة النفط التركية الاتفاق مع الحكومة العراقية فى مارس سنة ١٩٢٥ على ما ذكرناه قبلا .

وقبل أن يجف مداد الاتفاقية أخذت الشركة صاحبة الامتياز تطالب بإطالة المدة المحدودة لاختيار المناطق التى يجب أن تجرى فيها عمليات التنقيب ، فاعتقد المسئولون من العراقيين أن الشركة إنما تريد أن تحتفظ بثروة العراق على سبيل الاحتياط ، وقد بين ذلك السيد مزاحم الباجه جى — وهو الوزير الذى كان قد وقع العقد — فى حديث صحفى أدلى به فى مايو سنة ١٩٣٠ وجاء فيه : « إن الكمية المستخرجة فى السنوات الأخيرة

فى العالم كانت عظيمة جداً ، ولذلك كان من الضرورى أن يحدث هبوط فى الأسعار ؛ ومن هنا أوقف أصحاب النفط من الإنجليز والأمريكان أعمال الاستنباط فى البلاد الواقعة تحت سيادتهم السياسية التامة ، وأذاعوا على سبيل تهدئة خواطر الشعب العراقى ، أن أراضى الموصل فقيرة بنفطها ؛ والواقع أن منابع العراق أغنى المنابع النفطية فى العالم ، وإنما يريد الإنجليز والأمريكان أن يحتفظوا بآبار الموصل احتياطياً ، فلا يستغلونها ولا يبيعونها ، لئلا يستثمرها المنافسون فيزيدوا أسعار النفط العالمية هبوطاً ! »

وكان لإصرار الحكومة العراقية ومن ورائها الشعب العراقى على عدم إطالة المدة المحددة لتحديد المناطق ، أثره المنتظر ؛ فقد تراجعت الشركة أمام إصرار الحكومة ووعى الشعب ، واقترحت على الحكومة العراقية الدخول فى مفاوضات لعقد اتفاق جديد فى ٢١ مايو سنة ١٩٣١ .

وقد تضمنت هذه الاتفاقية منح الشركة امتياز احتكار كافة مواد البترول فى الأراضى العراقية ، شرقى نهر الدجلة ، عدا ولاية البصرة ، وتنازل الشركة عن كافة حقوقها فى المساحات الباقية من ولايتى الموصل وبغداد ، كما تتعهد بأن تنشىء خطاً من الأنابيب يمتد من كركوك إلى البحر المتوسط فى مدة لا تتجاوز سنة ١٩٣٥ ، على أن تكون تلك الأنابيب من الكفاية بحيث تستطيع نقل ٥٠٪ من الزيت فى السنة ، وأن تنقسم هذه الأنابيب عند امتدادها نحو البحر المتوسط إلى قسمين : قسم يمتد إلى ميناء طرابلس ، ماراً بسوريا الواقعة تحت الانتداب الفرنسى ؛ وقسم آخر يمر بشرق الأردن وفلسطين وينتهى عند حيفا ، كما تتعهد

الشركة – إلى أن تمتد أنابيب البترول إلى ساحل البحر المتوسط – أن تدفع مبلغاً سنوياً قدره ٤٠٠,٠٠٠ جنيه من الذهب ، وأن تدفع للحكومة حصة على أساس أربعة شلنات عن الطن الواحد ، وذلك على إنتاج حده الأدنى مليونا طن ، مدى ٢٠ سنة ، بعد مد خط الأنابيب .

هذا ، وقد أنشئت فى العراق شركات أخرى بشروط مماثلة ، أهمها شركة خانقين للنفط ، وهى تابعة لشركة النفط الإنجليزية – الإيرانية ، ومدة امتيازها ٧٠ سنة ، وتحتكر حق استنباط البترول فى منطقة الأراضى المنقولة ، أى الأراضى الواقعة على الحدود التركية الإيرانية ، والتى أصبحت فى سنة ١٩١٢ من أملاك تركيا ، ثم شركة نفط الموصل التى أنشئت فى سنة ١٩٣٢ ، وهى تابعة لشركة استثمار النفط البريطانية ، ومدة امتيازها ٧٥ سنة ، وهى تقوم باستغلال النفط فى جميع الأراضى العراقية الواقعة غربى نهر دجلة ، ومساحة الامتياز ٤٦,٠٠٠ ميل ، وتبلغ حصة الحكومة منها أربعة شلنات عن الطن الواحد ، لمدة عشرين سنة منذ ابتداء التصدير ، كما تدفع الشركة للحكومة ريعاً سنوياً وفقاً لبيان أرفق بالاتفاق ، وتخص الشركة للحكومة ٢٠٪ من الزيت الناتج ؛ وكذلك تكونت شركة نفط البصرة ، وامتيازها ٧٥ سنة ، لاحتكار منطقة مساحتها تقرب من ٤٩,٦٪ من مجموع مساحة البلاد ، وهى تقع غربى نهر الدجلة .

ويتبين من هذا كله أن جميع الشركات التى وقع عليها الاختيار لاحتكار مناطق البترول فى العراق ، شركات أجنبية كبرى ؛ وعلى الرغم

من غنى البلاد بالبترول ، فإنها لم تحصل إلا على حصة يسيرة من الأرباح !

دفع هذا الغبن الذى يصيب البلاد فى أهم موارد ثروتها ، إلى مناداة الرأى العام العراقى بضرورة تعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط ، على أن تزاد حصة الحكومة ويتسع نطاق الإنتاج ، وعلى أن تلزم الشركات باحترام تعهداتها . وقامت الصحف وأعضاء مجلس النواب يطلبون من الحكومة التدخل فى الأمر ، للدفاع عن ثروة البلاد القومية .

اضطرت الحكومة استجابة للرأى العام إلى الدخول فى مفاوضات مع الشركات ، وصدر قرار من مجلس الوزراء فى ٣٠ يونيو سنة ١٩٥٠ فوّض إلى لجنة حكومية المداولة مع الشركات على شروط أقرها عليها مجلس الوزراء ، ولكن المعارضة رأت الشروط المعروضة من الحكومة غير محققة لآمال البلاد ولا لمصلحتها ، وراح بعض المعارضين ينادون بتأميم البترول ؛ وكان قرار إيران تأميم البترول مشجعاً لهذه الدعوة . . .

وتفادياً من زيادة هياج خواطر الرأى العام ، دخلت الوزارة مع الشركات فى مفاوضات على أساس جديد ، ثم على أثرها عقد اتفاق آخر فى ١٣ أغسطس سنة ١٩٥٢ . ومن أهم ما تضمنه هذا الاتفاق ، المشاركة فى الأرباح بين الشركات والحكومة ، ويحدد الربح بأن تخصم من قيمة الزيت الخام نفقات الإنتاج والنقل إلى الحدود . وينص الاتفاق فوق ذلك على أن تزيد الشركات إنتاجها السنوى ، بحيث لا يقل عن حد أدنى محدود فى الاتفاقية المذكورة .

وقد تضمنت نصوص الاتفاقية مسائل ذات أهمية كبرى لمستقبل

صناعة البترول فى العراق ؛ كتدريب الموظفين العراقيين فى كركوك ، بالجامعات البريطانية ، واستخدام العمال العراقيين بقدر الإمكان ، وتعيين عدد من المديرين العراقيين فى مجالس إدارة الشركات .

كما وردت فى الاتفاقية نصوص ترمى إلى إفادة الحكومة من بعض الأرباح الطائلة التى تجنيها الشركات ، ومنها دفع حد أدنى قدره ١٤ مليون دولار سنويا ، وذلك لمدة عامين ، فى حالة التوقف الإجبارى لعمليات إنتاج البترول فى أدواره المختلفة . هذا إلى أن الحكومة العراقية تمكنت من الاتفاق مع الشركة الإنجليزية الإيرانية للبترول على أن تتولى هى توزيع النفط فى الأسواق المحلية وتحصل على الأرباح .

ويبدو من كل هذا أن الاتفاقية المذكورة تعد كسباً حقيقياً للعراق ، إذا ما قيست بما سبقها من الاتفاقيات الأخرى ؛ ولا ريب فى أن هذا يعود إلى يقظة الوعى القومى فى العراق .

ويجدر بنا أن نشير هنا إلى أن هناك أسباباً قوية دفعت الولايات المتحدة إلى الاهتمام ببترول الشرق الأوسط والنزول فى ميدانه ، وأهم هذه الأسباب هو رغبة الولايات المتحدة فى استخدام البترول لأساطيلها التجارية والحربية بدلا من الفحم ، وتوقعها تعميم استخدام البترول فى جميع وسائل النقل ، وفى الصناعات والزراعة ؛ يضاف إلى هذا أنه تبين للعلماء الأمريكان أن البترول الذى تعمر به مناطق الولايات المتحدة يقرب من النفاد فى مدة قد لا تتعدى خمس سنوات ...

الولايات المتحدة وبترول الشرق

شهدت الفترة الواقعة بين الحربين العالميتين نشاطاً وتنافساً كبيرين بين شركات البترول التابعة للدول المختلفة ، للوصول لى احتكار مناطق البترول فى الشرق الأوسط التى ظهر أنها تضم أغنى مستودعات البترول فى العالم ؛ وقد استعان بعض هذه الشركات بحكوماتها لمعاونتها والأخذ بناصرها ضد منافسيها من الشركات الأخرى .

وقد رأينا كيف بدأت إنجلترا فى هذا الميدان بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما تبين لها من تجارب تلك الحرب الدور الذى لعبه البترول فى انتصار الحلفاء ؛ ولرغبتها فى الاحتفاظ بسيادتها فى البحار ، رأت أنها لا يمكن أن تصل إلى غايتها هذه إلا إذا احتفظت لنفسها بمناطق واسعة وغنية بالبترول الذى أصبح الوقود المثالى للسفن التجارية والحربية على السواء ؛ ولذلك ركزت جهودها وسياستها منذ ذلك الوقت لتشجيع الشركات البريطانية والرأسمالية البريطانية بكل الطرق وبجميع الوسائل الممكنة حتى تتولى استغلال ما تحتويه بلاد الشرقين الأوسط والأدنى من مناطق عامرة بالبترول ؛ وإذا كانت إنجلترا قد نجحت فى اتباع هذه السياسة قبيل الحرب العالمية الأولى فلأنها كانت متغلغلة فى شئون الشرق الأوسط وتتمتع فيه بنفوذ كبير .

على أن هذه الحال لم تطل ، إذ أن أمريكا التى اشتركت فى هذه الحرب ، والتى كانت تُعد من الدول الغنية بالبترول الناتج من مناطقها الواسعة — أخذت تنزل فى هذا الميدان تتلمس الوصول إلى مناطق غنية بالبترول ، مدفوعة بأسباب كثيرة ، منها ما أذاعه بعض علماء طبقات الأرض من الأمريكيين من أن مقدرة أمريكا الإنتاجية من البترول سوف تضعف تدريجياً ؛ وهو أمر له خطره على مصير الصناعات المختلفة التى تستخدم البترول ، وعلى ملايين الجرارات التى تستخدم فى الزراعة وقاطرات السكك الحديدية والأساطيل الجوية والبحرية والسفن الحربية وغيرها ؛ورأى الأمريكيون فوق ذلك سعى إنجلترا المتواصل للسيطرة على بعض مناطق الشرق الأوسط التى أثبت العلماء أنها أغنى مناطق العالم بالبترول ؛ وقد رأينا كيف تدخلت تدخلا نشيطاً لدى الحكومة البريطانية عندما وقعت فى سنة ١٩٢٠ اتفاقية سان ريمو مع فرنسا وقسمت بموجبها مناطق البترول فى إقليم الجزيرة بين الدولتين .

بدء تغلغل الشركات الأمريكية فى الشرق الأوسط :

وكان الإنكليز يسيطرون على مناطق الزيت فى إيران ، وكانت لهم كذلك السلطة العليا فى العراق ، منذ عهد إليهم مجلس عصبة الأمم فى سنة ١٩٣٠ أن يكون لهم الانتداب على ذلك القطر ؛ فكان على الشركات الأمريكية أن تلجأ إلى ميادين أخرى فى الشرق الأوسط يعمر أراضيها البترول ؛ وقد صحت عزيمة الشركات الأمريكية على الاتجاه

نحو شبه الجزيرة العربية وتركيا ؛ إذ تحتوى الأولى على أكبر مناطق البترول فى العالم . وهى تشتمل على عدة وحدات سياسية ، هى المملكة العربية السعودية ، واليمن ، وعدن ، وإمارات حضرموت ، ومسقط ، وعمان ، والقطر ، والكويت ، وجزائر البحرين . وإنه ليتبين لنا أهمية هذه الأقاليم للولايات المتحدة ، إذا علمنا أن ٧٠٪ من مجموع ما تحتويه هذه الأقاليم من البترول ، تستغله الولايات المتحدة الأمريكية !

ولم يكن اختيار الشركات لهذه الجهات مصادفة ، بل كان اختياراً قائماً على دراسات أثبتت أن هذه الأصقاع تشتمل على مستودعات غنية بالبترول ، وإن كانت قيمتها التجارية مجهولة ؛ فقد سبق الشركات إلى بعض أصقاع شبه الجزيرة العربية، المستر هولمز أحد المهندسين المنتمين إلى « شركة التعاون الشرقية العامة » التى تكونت فى لندن عام ١٩٢٠ ، وكان نشاطه موجهاً إلى الشرق والجنوب الشرقى من البلاد العربية ، حيث توجد بعض الإمارات التى يسيطر عليها النفوذ البريطانى ، كإمارة الكويت ، ومجموعة جزائر البحرين ، وإقليم الحسا التابع لآل سعود .

قصد هولمز إلى جزائر البحرين ، وقام بتنظيم حفر آبار للمياه فى هذه الجهات ، فتبين له وجود البترول ، فطلب من حاكم الجزائر حق احتكار البحث عن البترول فيها ، وتم بينهما الاتفاق على ذلك سنة ١٩٢٥ ؛ ولما كانت مقدرة هذه الشركة المالية لا تمكنها من القيام بأعمال الاستطلاع والاستغلال ، فقد حاولت بيع جزء من احتكارها

هذا إلى شركة شل والشركة الإنجليزية الإيرانية ، ولكنها لم تنجح فى محاولتها ، فاضطر هولمز إلى عرض مشروعه على « شركة تقدم الخليج للنفط » ولكن هذه الشركة لقيت معارضة من « مجموعة شركات النفط العراقية » ، لسابق ارتباطها « باتفاقية الخط الأحمر » التى أبرمت بينها سنة ١٩٢٨ ، والتى تحرم على أعضائها الدخول فى اتفاقيات ترمى إلى احتكار مناطق بترولية فى الأملاك التركية دون موافقة الأعضاء الأخرين ؛ وكان من بينها الشركات الأمريكية : استاندرد أويل أوف نيوجرسى ، ستاندرد أويل كومبانى أوف نيويورك ، سوكونى فاكوم ، جولف أويل كوبوريش ، بان أمريكان بتروليون ، شركة الإطلنطى للتكرير . وحينئذ اتجهت هذه الشركة إلى شركة « استاندرد أويل أوف كاليفورنيا » .

على أن دخول شركات أمريكية فى منطقة الإقليم الفارسى لم يكن ليرضى الإنجليز ؛ وهنا تدخل النشاط الدبلوماسى للتوفيق بين المصالح الإنجليزية والأمريكية ، فتكونت فى سنة ١٩٣٠ « شركة البحرين للنفط » من رءوس الأموال الإنجليزية والأمريكية ، وأصبحت هذه الشركة الجديدة تابعة لشركة « استاندرد أويل أوف كاليفورنيا » . وبذلك تم الاتفاق بين حاكم البحرين وشركة البحرين للنفط ، على احتكار البحث عن البترول فى هذه المنطقة . . .

وتقضى هذه الاتفاقية على أن يحصل أمير البحرين على أتاوة قدرها ٣,٥ روبية عن كل طن من البترول يصدر إلى الخارج ؛ وقد بلغت الأتاوة التى كانت من نصيبه ٧٥٠ و ٣١٨ جنيهاً فى سنة ١٩٤٧ ؛

وفى سنة ١٩٥١ عقد اتفاق آخر مع أمير البحرين زيدت بمقتضاه حصة الحكومة ؛ وذلك بأن يتقاضى أمير البحرين ثلث الإيرادات والباقى يقسم بين الاحتياطى وتمويل المصروفات العادية وإنشاء المشروعات العمرانية .

وقد حاولت شركة استاندرد أويل أوف كاليفورنيا الحصول على احتكار الكشف واستغلال البترول فى إقليم القطر ، ولكن الإنجليز عارضوا فى ذلك ؛ ثم فازت به أخيراً شركة النفط الإيرانية — وهى بريطانية — بالاشتراك مع شركة تاكساس .

وفى الكويت وقفت الحكومة البريطانية دون التصريح لأمير الكويت بالتعاقد مع « شركة الخليج الشرقية للنفط » — وهى أمريكية — فاحتجت الحكومة الأمريكية على ذلك لدى وزارة المستعمرات البريطانية ، فأجابت وزارة المستعمرات بأنها توافق على أن تحتكر الشركة المذكورة هذه المنطقة ، على أن تقاسمها الاحتكار شركة بريطانية ، وفى هذه الأثناء تقدمت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية لمقاسمتها ؛ وبعد مفاوضات طويلة تم الاتفاق بينهما على احتكار البحث عن البترول واستغلاله فى هذه المنطقة واقتسام الأرباح مناصفة ؛ وقد سميت هذه الشركة بشركة النفط الكويتى ؛ ويقضى الاتفاق بأن تكون مدة الامتياز ٧٥ سنة ؛ وبدأت أولى عمليات التنقيب فى شمال خليج الكويت ، حيث أمكن حفر بئر على عمق ٧٩٥٠ قدم ، ولكن سرعان ما تحول عنها الباحثون إلى العمل فى حقل « برغان » الواقع على مسافة ٢٨ ميلا جنوب بلدة الكويت ؛

وقد تم حفر تسع آبار فى هذه المنطقة بين سنتى ١٩٣٨ و ١٩٤٥ ، وقد بلغ عدد الآبار التى حفرت إلى الآن فى هذه المنطقة ١٠٣ بئر لم يفرغ منها سوى ثلاث .

وتقديراً للظروف التى كانت سائدة فى إيران منذ تقرر تأميم البترول ، تعتبر الكويت فى المرتبة الثانية بين بلاد الشرق المنتجة للبترول ؛ وإنتاجها يعادل حوالى ٥٪ من الإنتاج العالمى ؛ وقد أنشىء معمل تكرير فى الأحمدية .

وفى أول ديسمبر سنة ١٩٥١ وقع اتفاق جديد بين أمير الكويت والشركات صاحبة الامتياز ، وأهم ما فيه زيادة إيراد الكويت من إنتاج البترول الخام ، وخضوع الشركات لضريبة دخل يقررها أمير الكويت اعتباراً من أول ديسمبر سنة ١٩٥١ ، مما يؤدى إلى أن توزع الأرباح مناصفة بين الطرفين ، كما تتعهد الشركات بالمساهمة فى نفقات التعليم العالى لأبناء البلاد فى المدارس والجامعات فى الخارج .

ويمكننا أن نلاحظ هنا أثر قرار إيران تأميم البترول فى هذه الاتفاقية ، إذ تتضمن — على خلاف المنتظر — شروطاً غير مجحفة بإمارة الكويت ؛ هذا إلى أن تعهد الشركات بالمساهمة فى تعليم أبناء البلاد ، سنة جديدة لم تقم بها شركة النفط الإنجليزية الإيرانية .

ولا ريب فى أن غنى هذه المنطقة بالبترول ، وزيادة الأرباح زيادة مطردة ، كان له أثر كبير فى الاقتصاد الوطنى ، وفى إنشاء المشروعات العمرانية والثقافية فى البلاد ، وفى ارتفاع مستوى المعيشة .

بترول المملكة العربية السعودية

كانت المنافسة شديدة بين المصالح الإنجليزية والأمريكية للاستئثار باستغلال مناطق البترول فى إقليم « الحسا » ، فبذل كل من الطرفين جهوداً كبيرة لدى الملك عبد العزيز بن سعود ، ولكن الأمر انتهى بانتصار المصالح الأمريكية ؛ وليس هذا بغريب ؛ إذ رأى الملك عبد العزيز بن سعود أن شركة البترول العراقية – وهى إنجليزية – قد نالت احتكار مناطق البترول فى الجزيرة ، كما نالت شركة النفط الإنجليزية الإيرانية احتكار نصف إمارة الكويت ، وتشرف فوق ذلك على احتكار الشركة الأمريكية لبترول البحرين . كل هذا يدل على مدى نفوذ الإنجليز فى البلاد المحيطة بالمملكة العربية السعودية ؛ وعلى النقيض من ذلك ، لم يكن فى تصرف الأمريكيين فى اختيارهم مناطق البترول فى البحرين وفى الكويت ما يثير الشك ؛ يضاف إلى هذا أنهم أعلنوا عدم تدخلهم فى شئون البلاد السياسية ، وأن غرضهم اقتصادى محض ، يهدف إلى صالح البلاد مانحة الاحتكار والشركة فى آن واحد ؛ وقد كان للإصلاحات التى تعهدت « شركة البحرين للنفط الأمريكية » بإدخالها فى جزائر البحرين خير إعلان عن نياتهم .

من أجل ذلك فضل الملك عبد العزيز بن سعود أن يعهد إلى الشركات

الأمريكية احتكار إقليم الحسا ، فكلفت شركة « استاندرد أويل أوف كاليفورنيا » اثنين من علماء طبقات الأرض بدراسة أرض الإقليم — وهو تابع للمملكة العربية السعودية — وقد دلت أبحاثهما على إمكان استغلال هذه المنطقة على نطاق تجارى واسع ؛ وعلى أثر ذلك عقدت صفقات الاحتكار لمنطقة الحسا بين الملك عبد العزيز بن سعود والشركة فى سنة ١٩٣٣ ، وأطلق على الشركة التى تتولى الاحتكار « شركة الزيت العربية الأمريكية » ، وهى مكونة من « استاندرد أوف كاليفورنيا » و « تكساس » و « ستاندرد أوف نيوجرسى » و « سوكونى فاكوم » . . .

وينص الاتفاق المبرم فى سنة ١٩٣٣ بين حكومة المملكة العربية السعودية والشركة ، على أن يكون للشركة الحق فى البحث والكشف عن البترول وإنتاجه ونقله وتكريره لمدة ستين عاماً ، فى مساحة تبلغ ٦٠,٠٠٠ ميل مربع ، مع حق الأولوية فى احتكار النصف من المنطقة المحايدة من إقليم الكويت والتابعة للمملكة العربية السعودية؛ وتتقاضى الحكومة من الشركة أتاوة قدرها أربعة شلنات ذهباً عن كل طن من البترول الخام الذى تنتجه الشركة ، كما تدفع الشركة للحكومة مقدماً ٣٠,٠٠٠ جنيه ، وأتاوة سنوية لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه ؛ وفى نظير ذلك تعفى الشركة من الضرائب ، كما تتضمن الاتفاقية أن تنشئ الشركة معملا صغيراً لتكرير البترول ، فى حالة وجود مستوعات للزيت ذات قيمة تجارية ، وأن تسلم الشركة — بعد انتهاء مدة الالتزام — جميع المنشآت والأدوات إلى الحكومة .

وبعد توقيع الشركة للاتفاقية، عهدت بتنفيذها واستغلال إقليم الحسا إلى شركة سبق أن كونتها فى سنة ١٩٣٣ على أن تكون تابعة لها ، وهى شركة « استاندرد أوف كاليفورنيا العربية » .

ولما كان إنتاج البترول يستلزم نقله ، فقد انضمت إليها « شركة تاكساس » فى استغلال هذا الإقليم ، على أن تكون الأرباح مناصفة بينهما .

وقد أنشئت أنبوبة للبترول تصل إلى البحرين ، لكى تنقل ما يتجمع من البترول الناتج من الآبار التى حفرت ؛ وفى سنة ١٩٣٩ أنشئت أنبوبة أخرى أكثر اتساعاً لنقل البترول إلى رأس تنورة ، حيث أقيم سنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ معمل لتكرير البترول الذى يُعد بعد ذلك لنقله بواسطة ناقلات البترول إلى جهات الشرق الأوسط وأوربا .

ولم تنته سنة ١٩٣٩ حتى حفر خمس آبار وثلاثة مستودعات للبترول ، وقد زاد إنتاج البترول من بلاد المملكة العربية السعودية حتى بلغ فى سنة ١٩٣٩ — ٥٢٥,٠٠٠ طن، صدر بعضه خام ليجرى تكريره فى معامل « شركة كاليفورنيا تكساس »، والبعض الآخر أجرى تكريره فى معامل جزائر البحرين .

توسيع نطاق الالتزام :

وقد أدت كثرة إنتاج آبار البترول إلى زيادة نطاق الالتزام ؛ وقد تم ذلك فى سنة ١٩٣٩ بموجب اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية

وشركة « استاندرد أوف كاليفورنيا العربية » التى أصبح اسمها منذ سنة ١٩٤٤ « الشركة العربية الأمريكية » أو « أرامكو » — لمدة ستين سنة، ويقضى هذا الاتفاق بإضافة مناطق أخرى تبلغ مساحتها ما لا يقل عن ٨٥,٠٠٠ ميل، بعضها يمتد فى الجنوب الغربى من المملكة العربية السعودية، والبعض الآخر يمتد فى الشمال حتى الحدود السورية العراقية؛ وبهذا بلغت مساحة مناطق استغلال البترول فى المملكة العربية السعودية ما يقرب من ٤٤٠,٠٠٠ ميل مربع؛ وقد دفعت الشركة بموجب هذا الاتفاق — وعند توقيع العقد — ١٤٠,٠٠٠ جنيه ذهباً، كما زاد الدخل السنوى من ٥٠٠٠ جنيه إلى ٣٥,٠٠٠ جنيه ذهباً.

وكان من الطبيعى أن يستلزم اتساع الالتزام نفقات طائلة، فكان ذلك سبباً لعقد الاتفاق مع شركتين أخريين، هما « ستاندرد أويل أوف نيوجرسى »، « وسوكونى فاكوم »؛ وأصبح نصيب كل من الشركات الأربع كما يأتى :

ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا	٣٠٪
تكساس	٣٠٪
ستاندر أوف نيوجرسى	٣٠٪
سوكونى فاكوم	١٠٪

خلاف حول سعر الذهب :

ولم تكد الشركة تبدأ فى استغلال مناطق الزيت حتى نشب خلاف بينها وبين الحكومة ؛ وكان مثار الخلاف هو سعر الذهب ، وذلك أن عقد الامتياز نص على أن تدفع الشركة للحكومة أربعة شلنات ذهبية عن كل طن من الزيت الخام الذى تنتجه الشركة من الآبار ؛ ولكن الشركة رأت بعد ذلك أن تكون حصة الحكومة على أساس سعر الجنيه الذهب فى الولايات المتحدة ، أى ما يزيد قليلا على ٨ دولارات ، بحجة عدم استطاعتها جلب الذهب إلى جدة ؛ ولكن الحكومة السعودية تمسكت بضرورة الدفع على أساس سعر الذهب فى جدة ، ويتراوح بين ١٦ و ٢٠ دولاراً للجنيه ؛ وكانت الحكومة محقة فى تمسكها بطلبها هذا ؛ إذ تم عقد الاتفاق فى المملكة العربية السعودية لا فى الولايات المتحدة . وقد قبلت الشركة أخيراً أن تدفع أتاوة للحكومة جنيهات إنجليزية فى جدة ، وفى حالة التعذر تدفع عن كل جنيه ١٢ دولاراً ، كما وافقت على تسوية حصة الحكومة التى سبق أداؤها على أساس هذا الاتفاق .

هذا وقد طالبت الحكومة الشركة فى سنة ١٩٤٩ برفع مقدار الحصة المقررة لها بموجب العقد ؛ وبعد مفاوضات توصل الطرفان إلى عقد اتفاق إضافى فى ديسمبر ١٩٥١ يقضى بالمشاركة فى الربح ؛ وبذلك أصبح نصيب الحكومة ٦٥ سنتاً عن البرميل الواحد .

حقول البترول :

ويوجد فى بلاد المملكة العربية السعودية ما يزيد على أربعة عشر حقلا ، أهمها بقيق ، ويحتوى على ٦٢ بئراً ، والدمام وبه ٣٠ بئراً ، وعين دار وبه ٢٠ بئراً ، والقطيف وبه ست آبار .

تطور الإنتاج :

كان إنتاج البترول فى أول الأمر قليلا ، وقد تعطل إبان الحرب العالمية الثانية ؛ وبعد انتهائها قفز الإنتاج قفزات واسعة حتى وصل إلى أكثر من ٢٨ مليوناً من الأطنان فى آخر سنة ١٩٥١ .

أهم مناطق الآبار وخطوط أنابيب البترول :

بدأ العمل بعد توقيع الاتفاقية فى الكشف عن المواضع التى يمكن حفر الآبار فيها ؛ وقد دل الكشف على أن منطقة دمام تشمل مستودعات غنية بالبترول ؛ وقد بدئ فى حفر الآبار بهذه المنطقة ، وبلغ عددها ٣٣ بئراً ، كانت هى — حتى حفر آبار بقيق — مصدر البترول الذى تنتجه المملكة العربية السعودية ؛ ثم حفرت بعد ذلك الآبار فى منطقة بقيق التى تقع على بعد ٥٠ ميلا إلى الجهة الغربية ، وقد ظهر أنها من أغنى مناطق البترول فى المملكة العربية السعودية ؛ إذ قدر العلماء أن كمية البترول التى تحتوى عليها هذه المنطقة تزيد على ٣ ملايين برميل ؛

وهناك منطقتان أخريان لا تزال أعمال الكشف والبحث جارية لحفر الآبار بهما ؛ وهاتان المنطقتان هما « أبو حضرية » و « قطيف » .

وكان البترول الناتج من آبار دمام ينقل إلى إقليم البحرين ، حيث يجرى تكريره فى المعامل المقامة هناك ؛ ولكن صعوبة نقل البترول إلى البحرين دفع الشركة إلى إقامة معمل فى « رأس تنورة » سنة ١٩٤٥ يرسل إليه البترول الناتج من دمام وبقيق ، ولقد أفاد هذا المعمل الحلفاء إبان الحرب العالمية الثانية ؛ إذ كانت تستمد منه السفن الحربية زيت الديزل اللازم لإدارة آلاتها .

أنابيب البترول :

وينقل البترول من مواطن الإنتاج فى مجموعة من الأنابيب إلى معامل التكرير ، وهناك خطان يبدآن من بقيق إلى الظهران ، وخط ثالث يبدأ من بقيق وينتهى عند رأس تنورة ، وأربعة خطوط تبدأ من الظهران ، اثنان ينتهيان عند رأس تنورة ، والخطان الأخيران ينتهى أحدهما فى جزائر البحرين ، والثانى ينتهى عند صيدا على البحر المتوسط .

فى عدن :

كان من الطبيعى أن يستغل الإنجليز مركزهم فى منطقة عدن التى تقع تحت حمايتهم ؛ فعهدوا فى يناير سنة ١٩٣٨ إلى شركة الاحتكارات للنفط — وهى بريطانية — حق التزام احتكار هذه المنطقة ؛ وعلى الرغم

من الشائعات التى راجت فى ذلك الوقت عن ثراء هذه الإقليم بالبترول ، فإن الظروف لم تُوات الشركة لكى تستغلّها استغلالا تجاريا .

فى عُمان

وفى منطقة عُمان تمكنت « شركة البحرين للبترول » من الحصول على امتياز احتكار هذه المنطقة سنة ١٩٣٩ مع المشايخ القائمين بالأمر هناك ؛ وقد تضمنت هذه الاتفاقات أن يكون للمشايخ أتاوة : ثلاثة شلنات عن كل طن خام تنتجه آبار تلك المنطقة .

منطقة الحياد بالكويت :

تقع منطقة الحياد بين الكويت والمملكة العربية السعودية ، وقد حصلت شركة أمريكية ، هى « شركة الزيت الأمريكية المستقلة » على امتياز البحث على البترول فى مساحة قدرها ٥٥٠٠ ميل مربع لمدة ٦٠ عاماً ، وبدأت أعمال التنقيب فى أواخر ١٩٤٩ ، وبموجب هذا الاتفاق دفعت الشركة لإمارة الكويت ٧,٥ مليون دولار عند توقيع عقد الامتياز ، على أن تدفع الشركة إلى الحكومة الكويتية حتى تصدير البترول ٦٢٥,٠٠٠ دولار سنوياً ، فضلا عن دولارين ونصف عن كل طن معد للإصدار .

وقد تعهدت الشركة بإنشاء مستشفى للأمراض الصدرية مزود بما يلزم من أطباء ومعدات ، كما تعهدت بتعبيد الطريق ، وإقامة معمل للتكرير ، وأن تساهم بنشر التعليم بين أبناء الإمارة .

البترول فى مصر

ازدادت حاجة مصر إلى البترول ومشتقاته ، لاستخدامه فى كثير من الأغراض ؛ فالغاز يستخدم لصناعة الأسمدة ، والكبريت لصناعة الحرير الصناعى ، وغاز البوتومين للأغراض المنزلية ، والبوتاجاز والبنزين لوسائل النقل ، والكيروسين للإضاءة ، والسولار ووقود الديزل لإدارة الآلات فى المصانع ، ووقود الديزل لتسيير الجرارات فى الزراعة ، والمازوت للسكك الحديدية ، والبيوتومين لرصف الطرق . . .

ولذلك استأنفت الشركات وأصحاب رءوس الأموال بذل الجهود فى الكشف والتنقيب عن مواطن البترول ، على الرغم مما كان يصادفهم من نتائج غير موفقة ، فقد صرف النظر عن الاستمرار فى حفر الآبار بمنطقة « جمسة » بعد أن ضعفت نسبة إنتاجها البترولى ، ولم تكن منطقة أبو دربه ذات أهمية من الوجهة التجارية ؛ وعلى العكس من ذلك بقيت منطقة الغردقة تمد البلاد بكميات وفيرة من البترول حتى أوائل الحرب العالمية الثانية . وقد استخدم فى الكشف عن الآبار وحفرها أحدث الآلات .

وفى رأس غارب بُذلت الجهود من سنة ١٩٢١ إلى ١٩٢٣ للحصول على البترول ، ولكنها كانت غير موفقة ؛ ثم استؤنف العمل من جديد فى

رأس غارب سنة ١٩٣٧ ، فوفقت الشركة المصرية الإنكليزية إلى إيجاد بترول فى سنة ١٩٣٨ ، وقد شجعها هذا على حفر خمس آبار فى سنة ١٩٣٨ أمكن إنتاج ما يقرب من ٧٥٫٠٠٠ طن من البترول الخام منها ، وقد بلغت جملة الناتج من جميع الآبار المصرية فى سنة ١٩٣٨ = ٢٢٥,٠٠٠ طن ، ارتفعت فى السنة التالية إلى ٦٠٠,٠٠٠ طن .

ثم استأنفت الشركة المصرية الإنكليزية حفر الآبار فى رأس غارب على أعماق بعيدة وصلت إلى ١٥٠٠ قدم ، و ١٧٥٠ قدم ؛ وقد أنتجت هذه الآبار كمية وفيرة من البترول . . .

وقد حصلت الشركة المصرية الإنكليزية للنفط على امتياز احتكار البترول من الحكومة المصرية فى سنة ١٩٣٨ لمدة ثلاثين سنة ، قابلة للامتداد خمس عشرة سنة أخرى ؛ على أن تتقاضى الحكومة من الشركة ١٥ ٪ من الأرباح ، كما تتقاضى إيجاراً اسمياً قدره جنيهان ونصف عن كل هكتار تستغله هذه الشركة ، على أن يخصم هذا الإيجار من نصيب الحكومة من الأرباح ؛ أما توزيع البترول الذى تنتجه الشركة فقد تعهدت به شركة شل التى تكونت فى مصر سنة ١٩١١ ، وكذلك شركة سوكونى فاكوم الأمريكية .

الفترة الرابعة

فى الحرب العالمية الثانية وما بعدها

الشرق الأوسط بين دول المحور والحلفاء

١ — تدخل الحكومات فى شئون البلاد المنتجة للبترول .

٢ — الشرق الأوسط هدف الولايات المتحدة .

٣ — اتفاقية النفط بين إنجلترا والولايات المتحدة .

٤ — الوعى القومى فى إيران وتأميم البترول .

الفترة الرابعة

فى الحرب العالمية الثانية وما بعدها

الشرق الأوسط بين دول المحور والحلفاء

أثبتت الحرب العالمية الأولى أن البترول عصب الحرب الحساس ، وأن مناطقه مراكز استراتيجية عظيمة القيمة ؛ فمن كان له التفوق فيها كتب له النصر .

تبوأ هتلر السلطة فأخذ فى بعث الصناعة والنشاط الاقتصادى فى البلاد ، وكان لا بد له من التزود بالبترول ، لا للأغراض السلمية فحسب ، بل لتشتغل المصانع الحربية وتزويد الأساطيل الجوية والغواصات والسفن الحربية والدبابات المصفحة الثقيلة كذلك ؛ استعداداً لحرب قادمة رأى أنه لا بد أن تخوض ألمانيا غمارها إذا أرادت أن يُكتب لها البقاء .

وقد وجد ضالته المنشودة فى البترول الصناعى ، ثم لم يلبث أن عمل على استغلال آبار البترول فى غرب المجر والنمسا ، وفى غليسيا البولونية ؛ كما ضمن استغلال مناطق البترول المشهورة برومانيا ؛ وإذا كان موسولينى لم يفكر فى الدخول فى الحرب من بدئها ، فإنه أخذ يتزود من البترول ليستخدمه فى المصانع المختلفة ، وفى إدارة الحرارات العديدة التى كانت

تستخدم نى توسيع رقعة الأراضى الزراعية وفى تزويد الأساطيل التجارية والحربية والجوية .

ونشبت الحرب ، واتسعت ميادين القتال وتشعبت فى البر والبحر والجو ، فاضطرت ألمانيا إلى الإسراف فى استخدام البترول إسرافاً باهظاً ، ولم تلبث أن شعرت بحاجتها الماسة إلى هذا السائل الضرورى لاستمرار القتال ؛ وما كانت مصانع البترول الصناعى لتسد حاجة البلاد ، وقد أصبحت هذه المصانع هدفاً لغارات الحلفاء الجوية ، كما صارت مستودعات رومانيا بعد انضمامها إلى ألمانيا هدفاً لقذائف القلاع الطائرة ؛ فلم يكن أمام دول المحور إلا أن يبحثوا عن حاجتهم من البترول فى الخارج ، أو حرمان الحلفاء من مصادرهم البترولية ؛ ومن أجل ذلك أصبحت القوقاز وإيران والعراق هدفاً لألمانيا ، تضع الخطط للاستيلاء عليها أو دكّها بالطائرات دكّاً . . .

فأعلنت ألمانيا الحرب على روسيا ، تريد بعد استيلائها على القوقاز الانسياب إلى إيران والعراق ؛ واحتلت اليونان لتتسلل منها إلى سوريا ولبنان ومنهما إلى العراق ؛ واحتلت شمال أفريقيا لكى تنساب جيوشها منه إلى وادى النيل وتستولى على مصادر البترول ، ثم تثب جيوشها إلى سوريا ومنها إلى العراق .

وما كانت هذه الخطط لتخفى على الحلفاء ، فاستخدم هؤلاء — وفى مقدمتهم إنجلترا — سلطتهم للحيلولة دون وصول دول المحور إلى أغراضها ، وبذلك أصبحت دول الشرق الأوسط هدفاً للدول المتعادية ، يفرضون

سياستهم على بعضها ، ويدمرون المرافق الحيوية فى بعضها الآخر !

فنى العراق ، أدى الانقلاب الذى قام به السيد رشيد عالى الكيلانى فى مايو سنة ١٩٤١ ، والذى كان يعارض به السياسة الإنجليزية فى بلاده ، إلى نشوب حرب بين الوطنيين والجيوش البريطانية المعسكرة فى الحبانية ، وكان من أثر تلك الحرب أن تعطلت المصالح الحيوية للبلاد ، وتوقفت حقول البترول فى كركوك ؛ وكان قد تسلمها بعض الإخصائيين الألمان لإدارتها ؛ ولم تكد تلك الحقول تعود إلى العمل ، حتى أخذ الإنجليز — سنة ١٩٤٢ — فى إلحاق الضرر بها وتخريبها حين اقتربت جيوش المحور من الأراضى المصرية واعتقد الإنجليز أن احتلال جيوش المحور لوادى النيل أصبح محققاً وأنها لا بد أن تقصد بعد ذلك إلى العراق ، فهدموا جميع آبار منطقة كركوك ، ولم يستثنوا من التخريب إلا ست آبار تمد منتجاتها القوات البريطانية بما تحتاجه من ذلك السائل النفيس ؛ وقد حرمت أعمال التخريب هذه البلاد من البترول مدة طويلة ، فغلت أسعاره ، كما ارتفعت نفقات المعيشة .

وفى مصر ، دفع اقتراب جيوش المحور من الأراضى المصرية السفير البريطانى إلى أن يفرض على الملك السابق قبول السيد مصطفى النحاس رئيساً للوزارة ، بدلا من المهندس حسين سرى .

وفى إيران ، حيث عظم النفوذ الألمانى فيما بين سنتى ١٩٣٩ و ١٩٤١ ، خشى الحلفاء عندما هاجم هتلر روسيا وتوغل فى أراضيها ، قيام حركة ثورية فى إيران بتأثير النفوذ الألمانى هناك ، يكون من نتائجها احتلال

الوطنيين لمصادر زيت البترول ؛ فأسرعت الجيوش الإنجليزية والروسية إلى احتلال البلاد ، فأقامت الأولى فى الجنوب ، واستقرت الأخرى فى الشمال ؛ ولكن الدولتين تعهدتا بضمان سلامة إيران واستقلالها ، وسحب جيوشهما منها فى ميعاد غايته ستة أشهر بعد انتهاء الحرب ؛ وقد ضمنت الولايات المتحدة فى ديسمبر سنة ١٩٤٣ استقلال إيران ، وصدر بذلك تصريح من الدول الثلاث : إنجلترا ، وروسيا ، والولايات المتحدة .

وقد كان احتلال الإنجليز والروس لإيران فرصة لكل منهما ، تحاول فيها كما تحاول أمريكا الحصول على امتيازات فى إحدى مناطق البترول ، ولكن الحكومة فى حراسة الوعى القومى ، وبتشجيع غير مباشر من إنجلترا ، رفضت جميع المطالب بشأن منح الامتيازات ، وعلى الرغم من ذلك فقد تمكنت روسيا بعد قليل من إبرام اتفاق مع إيران يتضمن تكوين شركة إيرانية روسية للبترول . . .

وما كانت روسيا فى حاجة إلى البترول ، إذ أن أراضيها عامرة بالزيت الاحتياطى الذى يقدر بنحو ٤٥٪ أو ٦٨,٢٪ من احتياطى العالم كله ، وإنما قصدت أن تسبق إلى وضع يدها على منبع من منابع البترول ، حتى لا تنتفع به دولة أخرى !

ولكن البرلمان الإيرانى رفض مشروع الحكومة الذى قدمته فى هذا الشأن ؛ تمشياً مع القرار الذى أصدره فى سنة ١٩٤٤ ، والذى ينص على عدم منح امتيازات البترول إلى شركة أجنبية !

تدخل الحكومة فى شئون البلاد المنتجة للبترول

« هذه حرب آلات وسفن وطائرات يحركها الزيت ، واختصاراً نقول : إن هذه حرب البترول ؛ فالجانب الذى يستطيع وقف تدفق المنتجات البترولية على العدو ، ويتمكن فى الوقت نفسه من إمداد دباباته ومدافعه الميكانيكية وسفنه وطائراته بالجازولين وزيوت التشحيم والوقود من النوع السليم وفى الوقت المناسب وفى الأماكن الصالحة ، هو الجانب الذى سيحرز فى النهاية النصر فى هذا الصراع العالمى ! »

من تصريح المستر إكس رئيس مجلس صناعة البترول للدفاع الوطنى الأمريكى

نشبت الحرب العالمية الثانية فى وقت أصبح فيه البترول ومشتقاته عنصراً هاماً فى جميع الصناعات وفى معدات الحرب ، من دبابات ومدافع وسفن حربية وطائرات ؛ فكان بذلك عاملا هاماً من عوامل النصر فى تلك الحرب ؛ فلا عجب إذا بدأت الدول المحاربة تعمل جهد المستطاع لتأمين مناطق للبترول أينما كانت وحيثما وجدت .

ولم تشترك الولايات المتحدة فى هذه الحرب منذ البداية ، ولكن تبين لها من ظروف سير القتال أن دخولها أمر لا بد منه آجلا أو عاجلا ؛ ولذلك أخذت تعنى بمسائل البترول عناية الدول المحاربة به ؛ وبالرغم من أن الولايات

المتحدة لم تدخل الحرب إلا فى ديسمبر سنة ١٩٤١ فإنها أخذت تستعد لها استعداداً وافياً منذ البداية ، ففى ٢٧ مايو سنة ١٩٤١ أعلن الرئيس روزفلت حالة طوارىء غير محدودة الأجل ، تطلق فيها يد الحكومة فى جميع مرافق البلاد الاقتصادية لتنظيمها كما يتراءى لها ؛ فنظمت الوحدات الإدارية ، وأصبحت كل وحدة من الوحدات الهامة تشمل أقساماً تعنى بكل ما يتعلق بالبترول وإنتاجه وتكريره ونقله ؛ ولم يكتف روزفلت بذلك ، بل قرر فى نوفمبر سنة ١٩٤١ إنشاء « مجلس صناعة البترول للدفاع الوطنى » ، ليتولى وضع السياسة اللازمة لتوفير البترول للبلاد ولحاجات الحرب ؛ وقد نجح هذا المجلس فى مهمته نجاحاً كبيراً ، فزاد إنتاج الولايات المتحدة من البترول زيادة كبيره ومطردة .

كما أنشئت هيئة أخرى فى سنة ١٩٤٣ ، تسمى « هيئة احتياطات البترول » ، الغرض منها اتخاذ التدابير اللازمة لضمان الحصول على البترول من الخارج ، وإنشاء شركات الامتياز فى شتى البلاد ، والاشتراك فى المباحثات والمفاوضات التى يمكن أن تدور بين بعض الدول وبعض بشأن البترول ؛ وفى الوقت ذاته تؤيد الشركات الأمريكية التى تسعى للحصول على امتيازات البترول فى أى مرحلة من مراحل إنتاجه ، سواء أكان هذا التأييد عن الطريق الديبلوماسى ، أو عن طريق اشتراك الحكومة نفسها فى أسهم تلك الشركات .

ولا ريب أن الأسباب التى دفعت حكومة الولايات المتحدة إلى اتخاذ هذه السياسة هى ما سبق أن أعلنه المختصون فى مسائل البترول من

قرب نفاد احتياطى البلاد من البترول – وإن كان هذا الادعاء لم يثبت بعد ذلك – إذ ذكر أحد كبار مديرى شركة ستاندرد أويل أوف إنديانا أن الطلب المحلى فى الولايات المتحدة على البترول، والصادر منه إلى الخارج، سوف يصل فى ١٩٦٧ إلى ١٠,٤٠٠,٠٠٠ برميل يومياً، وأن الإنتاج المحلى من البترول والغاز الطبيعى، يمكنه أن يواجه هذا الطلب؛ إذ أنه سوف يبلغ فى ١٩٦٧ = ٢٠,٩٠٠,٠٠٠ برميل.

ولكن السبب الحقيقى القوى الذى دعا الولايات المتحدة – فيما يظهر – إلى اتخاذ الوسائل المختلفة للحصول على مناطق بترولية خارج الولايات المتحدة، هو رغبتها فى الحصول على مستودعات ثابتة من البترول يمكن أن تلجأ إليها عند وقوع حرب ثالثة . . .

الشرق الأوسط هدف الولايات المتحدة

أثبتت الأبحاث الجيولوجية المختلفة أن مناطق الشرق الأوسط تضم احتياطياً ثابتاً من البترول يفوق بكثير ما تحتويه مناطق أمريكا وغيرها من البلدان الأخرى ؛ ولذلك رأينا كيف أخذت أمريكا تنزل ميدان الشرق الأوسط عقب الحرب العالمية الأولى، وتمكنت من إدخال الشركات الأمريكية مساهمة فى شركة البترول التركية التى أصبحت فيما بعد شركة البترول العراقية ، وكيف أخذت تتغلغل بعد ذلك فى شبه الجزيرة العربية محتكرة لمعظم مناطق البترول فيها .

ولم تكن الولايات المتحدة مستطيعة أن تخفى وجهة نظرها هذه ، فقد صرح المستر إكس فى هذا الصدد قائلا : « إن عاصمة البترول تتجه نحو الشرق الأوسط ، وخير للولايات المتحدة أن تسرع بالدخول فى هذه الإمبراطورية ؛ ولكى يتسنى لها إدراك هذه الغاية يتعين عليها أن ترسم لنفسها سياسة بصدد مسائل النفط » .

لقد تغلغلت الشركات الأمريكية فى الشرق الأوسط ونجحت فى الحصول على نصيب الأسد من احتكار أغنى مناطقه بالبترول، ولكن الحكومة الأمريكية رأت اتخاذ الوسائل المختلفة التى تضمن استغلال هذه الشركات لمناطق البترول بطريقة يمكن بها إفادة الدول المتحالفة على

أسرع وجه ، وتضمن بها الحكومة الأمريكية لنفسها نصيباً من إنتاج البترول تحتفظ به إلى حين الحاجة إليه ؛ ولهذا وضعت فى سنة ١٩٤٤ مشروعاً يؤدى إلى تحقيق هذين الغرضين ، وهو :

١ – عقد اتفاق مع شركة الزيت العربية الأمريكية التى تعمل فى المملكة العربية ، وشركة تنمية الخليج ؛ وذلك لمد خط أنابيب لنقل البترول من ساحل الخليج الفارسى إلى الساحل الشرقى للبحر المتوسط .

٢ – ويتضمن الاتفاق بأن تحتفظ الحكومة الولايات المتحدة بألف مليون برميل من احتياطيات البترول الخام ، يكون تحت تصرف الحكومة وحريتها الكاملة ،تشتريه متى شاءت لاستخدامه للقوات البحرية ،وذلك فى فترة لا تتجاوز الخمسين سنة ، بسعر ينقص ٢٥ ٪ عن سعر السوق فى إقليم الخليج الفارسى ، أو عن سعر البترول الخام المماثل فى الولايات المتحدة .

٣ – يكون للحكومة الأمريكية فى وقت الحرب ، أو إذا استدعت الضرورات الوطنية ، الحق فى شراء بعض أو كل إنتاج الشركات من البترول الخام ومشتقاته ، بأسعار يتفق عليها حينداك .

٤ – لا تبيع الشركات البترول أو مشتقاته إلى أية حكومة أخرى أو شركات أو أفراد إذا عارضت الحكومة الأمريكية فى ذلك ؛ ولذلك يتعين على الشركات قبل إجراء مفاوضات مع أية حكومة أن تحيط السلطات الأمريكية وإدارة احتياطات البترول علماً بها .

وكان طبيعياً أن يثير مثل هذا المشروع الخوف والهلع فى إنجلترا ،

وكان طبيعيا كذلك أن تعتقد بريطانيا أن أمريكا إنما تسعى لتثبيت قدمها فى الشرق الأوسط ، وأنها بعد أن يتم لها تنفيذ هذا المشروع الكبير لن تتخلى عنه بعد أن تضع الحرب أوزارها ؛ لذلك كان من الطبيعى أن يثار الموضوع فى مجلس العموم البريطانى ، لكى تحاط البلاد علماً بحقيقة أمره وبما سوف تفعله الحكومة البريطانية إزاءه ، وكان طبيعياً أن تتناقله الصحف البريطانية ؛ وفعلا قدم أحد النواب فى مجلس العموم سؤالا إلى المستر إيدن وزير الخارجية إذ ذاك ، يستفسر فيه عن حقيقة هذا المشروع وحدوده ؛ وكان جواب المستر إيدن بأن الحكومة البريطانية سوف تتصل بالحكومة الأمريكية فى الوقت المناسب فى شأن هذا المشروع.

ولا ريب فى أن تنفيذ هذا المشروع يعود على أمريكا بفوائد اقتصادية وسياسية جمة ، فهى سوف تتمكن من نقل البترول من أقاليم الشرق الأوسط فى وقت قصير وبأقل نفقة ؛ إذ تستغنى به عن استخدام ناقلات البترول ، وهى أكثر نفقة من أنابيب البترول ، وستوفر فوق ذلك ما تدفعه ناقلات البترول من رسوم عند عبورها لقناة السويس ؛ هذا إلى أن إنشاء أنابيب البترول وإقامة معامل للتكرير من شأنه أن يؤيد نفوذ الولايات المتحدة فى البلاد التى تنشأ فيها هذه المشروعات ؛ لما يترتب عليها من استخدام الوطنيين والأيدى العاملة وانتشار النقد الأمريكى وإنشاء المتاجر والمصانع ، كما هو الحال اليوم فى المنشآت العسكرية الأمريكية فى ليبيا.

ولكن مشروع هذه الاتفاقية قوبل بعاصفة من الانتقادات من كثير من أعضاء مجلس الكونجرس الأمريكى ، ومن أرباب صناعة البترول فى

أمريكا ، بل من المجلس الحربى لصناعة البترول ؛ إذ اعتبره بعضهم مخالفاً لميثاق الإطلنطى ، ورآه البعض الآخر ضاراً بمصالح الأمريكيين أنفسهم ؛ إذ أنه تدخل غير مرغوب فيه من الحكومة فى ميدان الصناعة الفردية ، حيث أظهر الأمريكون تفوقاً كبيراً ؛ هذا إلى أنه لم يؤخذ فيه رأى الدول الأخرى التى يهمها الأمر .

وكان من جراء اشتداد المعارضة ضد هذه الاتفاقية أن قرر الرئيس روزفلت ألا يعرض هذا المشروع على مجلس الكونجرس لدراسته وبحثه ، وبذلك صرف النظر عنه ؛ على أن إخفاق هذا المشروع الذى يرمى إلى إشراك الحكومة فى استغلال مناطق البترول ، بل إلى سيطرتها عليه ، فتح الطريق أمام فكرة ترمى إلى إيجاد اتفاق دولى ينظم سياسة البترول على أساس دولى . . .

ولكن هذه الفكرة لم تظهر دفعة واحدة ، بل مهدت لها الظروف التى ترتبت على المشروع الأمريكى ، أو مشروع المستر إكس .

وذلك أن إنجلترا رأت فى مشروع المستر إكس وسيلة ترمى إلى تثبيت قدم أمريكا فى الشرق الأوسط وبسط نفوذها عليه ؛ فعمدت إنجلترا إلى الطرق الدبلوماسية التى عرفها العالم عنها ، وقصدت إلى الملك عبد العزيز آل سعود وتمكنت بلباقتها المعروفة من الحصول على موافقته على تعيين خبير إنجليزى بصفة مستشار فى شئون البترول ، وعلى إنشاء فرع لبنك باركليز فى مدينة جدة ؛ كما لجأت إلى تقديم إعانة للحكومة السعودية ؛ وكأنما أرادت بذلك أن ترمى عصفورين بحجر واحد ، هما كسب ثقة الشعب العربى والحكومة السعودية فى آن واحد .

وفى هذه الأثناء تبين للحكومة الأمريكية مدى معارضة الرأى العام لمشروع إكس ، كما ظهر لها فى الوقت نفسه مقدار فزع الرأى العام البريطانى وسخط الحكومة البريطانية على السياسة الأمريكية ؛ فعمدت الحكومة الأمريكية لذلك إلى إزالة أسباب سوء التفاهم بينها وبين الحكومة البريطانية ، والاتفاق معها على اتخاذ طريقة موحدة إزاء سياسة البترول .

فصرح المستر ستتنيوس بأن فى نية حكومة الولايات المتحدة الدخول فى مباحثات مع بريطانيا بصدد البترول فى الشرق الأوسط ، وأنها — يعنى الحكومة الأمريكية — لن تتخذ قراراً فى هذا الشأن قبل استشارة الحكومة البريطانية . ثم لم تلبث المفاوضات أن دارت رسمية بين الحكومتين الأمريكية والإنجليزية ، وانتهت بتوقيع اتفاقية بينهما فى اغسطس سنة ١٩٤٤ ، ولكن المستر روزفلت سحب هذه الاتفاقية قبل أن يبحثها مجلس الشيوخ ، بعد أن تبين له وجود معارضة قوية ضدها .

وأخيراً أدخل على الاتفاقية بعض التعديلات ، وتم الاتفاق عليها فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ .

نص اتفاقية النفط بين الولايات المتحدة وإنجلترا

١ — ضمان وجود مستودعات كافية للبترول ومشتقاته فى ميدان التجارة الدولية لسد حاجات الأسواق المتزايدة ، وذلك لصالح الأمن الدولى ولتقدم الأمم وإسعادها .

٢ — إن موارد البترول فى العالم كافية لضمان وجود هذه المستودعات .

٣ — إن سعادة الأمم وطمأنينتها تتطلبان أن تكون تجارة البترول الدولية فعالة ومنظمة .

٤ — إن إنماء تجارة البترول الدولية يمكن أن يتحقق عن طريق عقد اتفاقية دولية بين جميع البلدان التى لها مصالح فى تجارة البترول ، سواء أكانت منتجة أو مستهلكة .

وعلى هذه المبادى قررت الدولتان أن تعقدا اتفاقية ، باعتبارها تمهيداً للدعوة إلى عقد مؤتمر دولى للتفاوض فى عقد اتفاقية بترولية دولية .

وقد جاء فى هذه الاتفاقية التمهيدية أن الحكومتين متفقتان على أن تجارة البترول الدولية يجب أن تدار وفق خطة منظمة وعلى أسس عالمية ، على أن ينظر بعين الاعتبار إلى مصالح رعايا الدولتين وحقوقهما المشتركة عند التنقيب عن مصادر البترول فى البلدان الأخرى ، وذلك فى حدود القوانين النافذة وعقود الامتيازات ؛ ولتحقيق هذا الهدف ، فى حدود

اعتبارات الأمن العسكرى ونصوص التدابير التى توضع للمحافظة على السلام والحيلولة دون الاعتداء المسلح ، تؤكد الحكومتان المتعاقدتان المبادئ العامة الآتية فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية :

(ا) أن تكون تجهيزات البترول المناسبة — والتى يراد بها فى هذه الاتفاقية البترول الخام وكافة مشتقاته — فى متناول كافة رعايا البلدان ، على أساس المنافسة الحرة وعدم التمييز بين بعضهم وبعض فى ميدان التجارة الدولية .

(ب) وللتوصل إلى جعل التجهيزات البترولية متوفرة فى ميدان التجارة الدولية بالشكل السالف الذكر ، يجب أن يحافظ على مصالح البلدان المنتجة له ، لتحقيق التقدم الاقتصادى فى تلك البلدان .

المادة الثانية :

وتحقيقاً لأغراض هذه الاتفاقية توجه الحكومتان المتعاقدتان جهودهما نحو ما يأتى :

(ا) احترام كافة عقود الامتيازات النافذة والحقوق المكتسبة ، ولن يجرى أى تدخل مباشر أو غير مباشر فيما يتعلق بعقود الامتياز والحقوق المكتسبة السالفة الذكر .

(ب) احترام مبدأ الفرص المتساوية فيما يتعلق بالحصول على حقوق التنقيب عن البترول واستثماره فى المستقبل .

(ج) ولا يجوز أن تعرقل عمليات التنقيب عن مصادر البترول

واستثمارها وإنمائها ومنشآت تشغيل المصافى والمرافق النفطية الأخرى وتوزيع البترول ، بقيود لا تتمشى مع أغراض هذه الاتفاقية .

المادة الثالثة :

إن الحكومتين المتعاقدتين ستقترحان — بعد النظر بعين الاعتبار إلى المبادىء التى تضمنتها هذه الاتفاقية — على حكومات الدول الأخرى التى تهتم بإنتاج البترول واستهلاكه ، التفاوض لعقد اتفاقية بترولية دولية ، ولإنشاء مجلس البترول الدولى الدائم ، ضمن الأمور الأخرى التى تتناولها الاتفاقية الدولية المقترحة .

ولتحقيق هذا الهدف تتعهد الحكومتان بموجب هذه الاتفاقية بأن تضعا الخطط اللازمة لعقد المؤتمر الدولى ، ليدرس كيفية التفاوض لعقد مثل هذه الاتفاقية الدولية ، كما تتعهدان بأن تتشاورا مع الحكومات الأخرى ذات العلاقة ، بقصد اتخاذ ما يقتضى من التدابير لتهيئة ما يلزم للمؤتمر المقترح عقده .

المادة الرابعة :

١ — هناك مشاكل متعددة ذات أهمية مشتركة بين الحكومتين المتعاقدتين فيما يتعلق بتجارة البترول الدولية ، يجب أن تبحث وتحسم على أسس مؤقتة تعاونية إذا أريد الحيلولة دون تدهور وضع التجهيزات البترولية بصفة عامة .

٢ — ولهذا الغرض اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على إنشاء لجنة البترول الدولية من ستة أعضاء ، تعين كل واحدة من الحكومتين ثلاثة ؛ ولتمكين اللجنة من الاتصال الوثيق بعمليات الصناعة البترولية ، ستقوم الحكومتان المتعاقدتان بما يسهل قيام اللجنة بالمشاورات الكاملة مع رعاياها المشتغلين بصناعة البترول فى كلتا الدولتين .

٣ — وبناء على هذه الاتفاقية وتنفيذاً لها ، ستقوم اللجنة بدراسة المشاكل المشتركة بين الحكومتين ورعاياهما ، وستناط بها الواجبات والمسئوليات التالية لعرض تسوية تلك المشاكل تسوية عادلة :

(ا) أن تدرس مشاكل تجارة البترول الدولية الناشئة عن الارتباطات التى خلفتها الحرب .

(ب) أن تدرس آثار الطرق الصناعية المتغيرة على تجارة البترول الدولية.

(ج) أن تدرس الاتجاهات الماضية والحالية فى تجارة البترول الدولية.

(د) أن تعد إحصائية دورية عن احتمال حاجات العالم من البترول، وعن التجهيزات المتوفرة لمواجهة تلك الطلبات المتوقعة .

(ه) أن تقدم التقارير الإضافية التى تراها مناسبة لتحقيق أغراض هذه الاتفاقية ولإحلال التفاهم التام لحل مشكلات تجارة البترول الدولية .

٤ — للجنة سلطة تنظيم شئونها ووضع إجراءاتها ، ولها أن تؤسس المنظمات التى تراها ضرورية للقيام بوظائفها المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية .

المادة الخامسة :

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(١) أن تسعيا للحصول على معاونة حكومات البلدان المنتجة والمستهلكة الأخرى لتحقيق المبادىء المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية ، وأن تتشاورا مع حكومات تلك البلدان فيما يتعلق بنشاط اللجنة .

(ب) وأن تقدم كل منهما المعونة لتهيئة المعلومات التى تطلبها اللجنة لتقوم بالواجبات الموكولة إليها .

المادة السادسة :

لقد اتفقت الحكومتان المتعاقدتان على :

(١) أن تنشر تقارير اللجنة ، ما لم تقرر إحدى الحكومتين خلاف ذلك بصدد قضية ما من القضايا المعينة .

(ب) أن ليس فى هذه الاتفاقية أى نص يمكن أن يفسر بأنه يلزم أية حكومة من الحكومتين المتعاقدتين بأن تتصرف وفقاً لأى تقرير أو اقتراح من تقارير أو اقتراحات اللجنة ، أو يفيد بأنه ملزم لرعايا أية حكومة من الحكومتين للعمل وفق أى تقرير أو اقتراح تقدمه اللجنة ، سواء أوافقت الحكومة على التقرير أو الاقتراح أم لم توافق .

المادة السابعة :

(ا) إن الأغراض العامة لهذه الاتفاقية ، تنمية تجارة البترول الدولية بصورة تنظيمية ، وأن ليس فى هذه الاتفاقية أى نص — فيما عدا المادة الثانية — يمكن أن يفسر بأنه يطبق على عمليات صناعة البترول المحلية فى حدود بلدان كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ب) وأن ليس فى هذه الاتفاقية ما يمكن أن يفسر بأنه يعطل أو يعدل أى قانون أو نظام ، أو الحد من تشريع أى قانون أو نظام يتعلق باستيراد البترول إلى بلاد كل من الحكومتين المتعاقدتين .

(ج) وأنه لتحقيق أغراض هذه المادة تعنى كلمة « بلد » :

١ — فيما يتعلق بحكومة المملكة المتحدة البريطانية العظمى وأيرلندة الشمالية : المملكة المتحدة ، والمستعمرات البريطانية ، والأقاليم فيما وراء البحار ، والدول المحمية ، وكافة الأقاليم المنتدبة التى هى تحت إدارة تلك الحكومة .

٢ — وفيما يتعلق بحكومة الولايات المتحدة الأمريكية : الولايات المتحدة فى القارة ، وجميع الأقاليم الواقعة تحت اختصاص الولايات المتحدة .

* * *

ونرى لزاماً علينا أن نعقب على هذه الاتفاقية بما يأتى :

١ — إن أول ما يلفت النظر فى هذه الاتفاقية هو تفاهم الحكومتين الإنجليزية والأمريكية على بحث وحل المشاكل التى تنشأ بين شركتين على

التزام منطقة من مناطق البترول ، وإن لم تكن هذه المنطقة تابعة لإحداهما ؛ وبمعنى آخر : يتضمن هذا الاتفاق منح الحكومتين نفوذاً وسلطة لم تكونا لإحداهما قبل هذا الاتفاق .

٢ – من الواضح أن هذا الاتفاق ينصب على مناطق البترول الموجودة بالشرق الأوسط والتى تتمتع بالتزام احتكارها شركات إنجليزية وأمريكية ؛ ومن الغريب ألا يشترك فى مباحثاتها مندوبون من الدول صاحبة الشأن ؛ ولا يخفف من ذلك الغبن ما جاء فى المادة الثالثة من النص على ضرورة استدعاء جميع الدول صاحبة الشأن للبحث والوصول إلى اتفاق دولى بشأن البترول .

٣ – ولما كانت الحكومتان الإنجليزية والأمريكية هما اللتين تتوليان حل المشاكل التى تنشأ بين بعض الشركات وبعض بصدد احتكار أو كشف مناطق بترول فى الشرق ، فقد أصبح لهاتين الدولتين بموجب هذا الاتفاق نفوذ أكبر وسلطان أوسع على حكومات الشرق الأوسط .

٤ – تتضمن الفقرتان الثانية والثالثة من المادة الرابعة النص على تكوين لجنة البترول الدائمة من ستة أعضاء ، ثلاثة من كل دولة من الدولتين المتعاقدتين ؛ وكان العدل والمنطق يقضيان أن تشمل هذه اللجنة عضواً من كل دولة من دول الشرق الأوسط صاحبة مناطق الاحتكار ، وذلك لأن الأعمال المعهودة إلى هذه اللجنة لها صلة بمناطق احتكار البترول هذه .

والنتيجة : يظهر لنا أن الغرض من هذه الاتفاقية كان قاصراً على الرغبة فى تخفيف التصادم بين المصالح الأمريكية والإنجليزية الذى أخذ يزداد يوماً بعد يوم على مناطق الزيت فى الشرق الأوسط .

الوعى القومى فى إيران

وتأميم البترول

تعتبر إيران مثلا حياً لجميع بلاد الشرق الأوسط التى جلبت لها ثروتها البترولية متاعب وانقسامات داخلية ومشاكل خارجية استمرت سنين عدة وما تزال تقاسى من جرائها انقساماً فى داخليتها وأضراراً فى مصالحها الحيوية ؛ فقد سيطرت شركة البترول الإيرانية – بموجب الاتفاق المبرم فى سنة ١٩٠١ بينها وبين الشاه مظفر خان ، والذى يعطى الشركة الحق فى التنقيب عن البترول واستغلاله فى كافة أرجاء البلاد – على جميع مرافق إيران الحيوية ؛ كما أدى اشتراك الحكومة البريطانية فى سنة ١٩١٣ فى أسهم هذه الشركة إلى تدخل بريطانيا فى شؤون إيران الداخلية أكثر من مرة ، وإلى تقسيم البلاد فى أول الحرب العالمية الأولى إلى منطقتى نفوذ بين روسيا القيصرية وإنجلترا .

وقد نشأ الخلاف بين الحكومة الإيرانية والشركة بسبب مغالاة الشركة فى طلباتها وعدم احترامها لتعهداتها قبل الحكومة الإيرانية ، وأيدتها الحكومة البريطانية فى موقفها ، ثم انتهى الأمر بعقد اتفاق جديد فى سنة ١٩٣٣ كان أخف وطأة على البلاد ، إلا أنه أعطى الشركة مغانم لها قيمتها وخطرها بالنسبة لمستقبل البلاد .

ومع هذا فإن الشركة استمرت تتهرب من كثير من التزاماتها ، وعارضت كل محاولة كانت تبديها الحكومة الإيرانية فى سبيل التخفيف من الغبن الذى لحق الحكومة الإيرانية والشعب الإيرانى من جراء اتفاقية الامتياز التى أبرمت فى سنة ١٩٣٣ .

وتبع كل هذا تقسيم البلاد فى بدء الحرب العالمية الثانية بين روسيا وإنجلترا ، مما أثار ثائرة الشعب الإيرانى الذى قرر الوقوف فى وجه الاستعمار الاقتصادى ؛ فعقد البرلمان جلسة فى عام سنة ١٩٤٤ وقرر فيها قانوناً يمنع منح أى امتياز للنفط ، كما قرر أن تقوم الحكومة بالمفاوضات اللازمة وتتخذ التدابير الضرورية فى جميع الحالات التى حدث فيها الضرر بحقوق إيران فى مواردها تحت الأرض ، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة البترول فى الجزء الجنوبى من البلاد، لاستعادة الحقوق الوطنية كاملة.

ولكن الحكومة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت لم تكن على رأى الشعب ، بل كانت تمالئ الإنجليز ، فأدى ذلك إلى قيام المظاهرات ، وقد بلغ الصراع أشده حين وقع الاعتداء على حياة الشاه سنة ١٩٤٩ ، فاستُغل هذا الحادث لإعلان الأحكام العرفية وإلغاء الصحف التى كانت تناقش مسألة البترول وتدعو إلى تأميم هذه الصناعة الوطنية الكبرى .

ودارت مفاوضات بين ممثلين من كل من الشركة والحكومة الإيرانية لإزالة النزاع ، ثم انتهت هذه المفاوضات بعقد الاتفاق الإضافى المسمى باتفاق « جاز جولشيان » ، ولم يكن لدى البرلمان الإيرانى الوقت لبحثه ؛ إذ كانت دورته قد قاربت الانتهاء ، ولكن الرأى العام عارضه أشد

المعارضة ، واعتبره غبناً لحق البلاد ، فاستجاب المجلس لصوت الرأى العام وقرر وقف الاتفاق .

وكانت النتيجة أن ازداد سخط الرأى العام على استغلال الشركة لموارد البلاد . وأخيراً قرر المجلس فى مايو سنة ١٩٥١ تأميم البترول .

أسباب التأميم :

وها نحن نذكر بعض الأسباب التى دفعت المجلس إلى تقرير تأميم البترول :

أولاً : عدم احترام الشركة لاتفاقية سنة ١٩٣٣ ، بالتجائها إلى تفسيرات بعيدة عن المنطق والعدل ، لعدد كبير من نصوص الاتفاق :

(ا) حاولت الشركة أن تضم المياه الساحلية الإيرانية للمنطقة التى يشملها الامتياز .

(ب) فسرت الشركة نصيب إيران (٢٠ ٪) من الاحتياطى على أنه مقصور على الاحتياطى العام ، فى حين كان المقصود من النص الوارد فى الاتفاقية أن يكون لإيران الحق فى ٢٠ ٪ من كل دخل الشركة قبل خصم ضريبة دخل الحكومة البريطانية وقبل نقل أى مبلغ منه لحساب الاحتياطى.

(ج) يفهم من الاتفاق أن الضرائب ورسوم الامتياز تدفع بالذهب على أساس سعره فى السوق الحرة ، فى حين كانت الشركة تبنى حساباتها

على أساس السعر الرسمى للذهب ، وهو قد يصل إلى ٥٠ ٪ من السعر الحقيقى فى السوق .

(د) منعت الشركة الحكومة الإيرانية من كل إشراف على الحسابات ومن مراقبة كميات الزيت المصدرة .

(هـ) عملت الشركة على زيادة الموظفين الأجانب بدلاً من إحلال الإيرانيين محلهم ؛ فزاد عدد الموظفين الأجانب من ١٨٠ موظف فى سنة ١٩٣٣ إلى ٨٠٠ سنة ١٩٤٨ ، برغم أن فى إيران كثيراً من الفنيين ؛ هذا إلى أن أجور العمال الوطنيين الذين يعملون فى الشركة كانت من الضآلة بحيث كانوا يقطنون الأكواخ !

ثانياً : الحسائر المالية :

يعد البترول فى إيران المصدر الكبير الذى يمكن أن تعتمد عليه البلاد فى حياتها الاقتصادية والعمرانية ، وعلى الرغم من ثراء أرضها بهذا السائل فإن الحصة التى تحصل عليها كانت ضئيلة جداً بالقياس إلى الأرباح الطائلة التى كانت تجنيها الشركة ؛ فقد بلغ ربحها فى إحدى السنين ٦٢١,٩٤٨ مليون جنيه إنجليزى ، ودفعت إلى الحكومة البريطانية ضريبة دخل عن هذه السنة قدرها ٢٨ مليون جنيه ، فى حين لم تتعدّ الضرائب المدفوعة إلى الحكومة الإيرانية ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه ، أى نحو ٢ ٪ من أرباح الشركة ؛ ومن الغريب أن هذه الشركة نفسها دفعت للحكومة الإيرانية فى سنة ١٩٣٣ ضريبة بلغت نسبتها ٤ ٪ من أرباحها .

ثالثاً : الاستغلال السياسى :

لقد مكن اتساع احتكار الشركة لبترول إيران، من زيادة نفوذها وسيطرتها ، لا على الشؤون الاقتصادية فى البلاد فحسب ، بل على زيادة سطوتها المعنوية فى البلاد ؛ وكان لاشتراك الحكومة البريطانية فى أسهمها أثر كبير فى ذلك ، فأصبحت هى التى تهيمن على السياسة فى البلاد وتسيرها كما تشاء الحكومة البريطانية ؛ فاجتذبت بالمال رجال الأحزاب ورجال السياسة والوزراء ورجال القبائل ، حتى تستمر فى استنزاف ثروة البلاد ولا تجد معارضة قوية تقف أمامها وتحاسبها الحساب العسير .

بعد صدور قرار تأميم البترول :

كان من بين القرارات التى أصدرها المجلس الإيرانى فى الجلسة التى تقرر فيها تأميم البترول ، قرار بتأليف لجنة مختلطة من بعض أعضاء مجلسى النواب والشيوخ ، يُعهد إليها تولى أعمال الشركة الإيرانية الإنجليزية ، والاستيلاء على أملاكها ، وجرد حساباتها ، ودرس مطالبها بعد التأميم ؛ كما عهد إليها اتخاذ ما تراه من التدابير والوسائل لتمكين عملاء البلاد من استمرار الحصول على ما يحتاجون إليه من البترول ، كما كان فى الماضى ؛ على أن يرسل هؤلاء العملاء طلباتهم مباشرة إلى لجنة البترول بمجلس الشيوخ الإيرانى .

ومنذ شهر يونيه سنة ١٩٥١ أخذ مندوبو الشركة الوطنية الإيرانية

للبترول يتولون المهمة الموكولة إليهم لاستمرار عمليات تكرير البترول .

مقاومة ناقلات البترول :

ولكن قواد ناقلات البترول ، ومعظمهم من الإنجليز ، رفضوا الامتثال أو إعطاء الايصالات عن شحنات البترول التى يتسلمونها على أنها مسلمة إليهم من «الشركة الوطنية الإيرانية للبترول» ، فأدى ذلك إلى عدم شحن البترول فى الناقلات ، وترتب على ذلك عدم تسلم الأسواق العالمية لبترول إيران ، فكان هذا التصرف من الناقلات سبباً لسخط الرأى العام الإيرانى ؛ ومما زاد هذا السخط شدة ، ظهور الباخرة الحربية البريطانية « مارشياس » فى مياه شط العرب ، ووصول الجنود البريطانية على الحدود العراقية الإيرانية ؛ وقد رأى الشعب الإيرانى فى هذا تهديداً تواجهه به الحكومة الإنجليزية . . .

ومما زاد التوتر شدة بين الحكومة البريطانية والحكومة الإيرانية ، إلغاء الحكومة البريطانية للاتفاق السابق إبرامه بين البلدين بشأن تحويل العملة الإيرانية ؛ وقد أرادت الحكومة الإنجليزية بهذا ، التأثير على الحكومة الإيرانية وإقامة الصعوبات المالية أمامها . وإن هذا ليذكرنا بمحاولة إنجلترا إقامة العراقيل الاقتصادية أمام حكومة الثورة فى مصر ، لكى تبدو أكثر تساهلا فى المفاوضات الجارية بين مصر وبريطانيا !

وكما باءت محاولات إنجلترا بالفشل فى مصر ، لم تفتّ هذه المناورات فى عضد الحكومة الإيرانية ، التى ثبتت فى موقفها على الرغم من المساعى

التى بذلها المستر تروماں فى التقريب بين وجهتى النظر الإنجليزية والإيرانية، فى شأن المسائل المختلف فيها ، وهى التعويضات ، وإدارة شؤون البترول مؤقتاً لحساب الشركة . . .

كما رفضت الحكومة الإيرانية اقتراحاً تقدم به البنك الدولى فى ديسمبر سنة ١٩٥١ إلى الحكومة الإيرانية ، ليتولى إدارة شئون الشركة الإنجليزية الإيرانية مؤقتاً ؛ ورفضت عروضاً أخرى غير ذلك ، كانت الحكومة الإنجليزية تتقدم بها محاولة اكتساب الوقت ، ريثما تقع التفرقة بين الحكومة والشاه ، أو تقوى المعارضة فى مجلس النواب الإيرانى ضد الحكومة . . .

تأميم البترول أمام محكمة العدل الدولية :

وعلى أثر تقرير مجلس النواب الإيرانى تأميم البترول ، قدمت بريطانيا شكوى ضد إيران أمام محكمة العدل الدولية فى ٢٦ مايوسنة ١٩٥١ ، طالبة من المحكمة أن تقرر أن إيران ملزمة برفع نزاعها مع الشركة إلى المحكمة ، وأنها تقبل وتنفذ أى حكم تقرره المحكمة ؛ كما طلبت من المحكمة أن تعلن :

١ ــ أن تنفيذ قانون التأميم مخالف للقانون الدولى ، وأن إيران مسئولة دولياً عنه ؛ وذلك لأن تنفيذ قانون التأميم يعنى إلغاء أو تغيير شروط الاتفاقية المبرمة سنة ١٩٣٣ .

٢ ــ وأن إلغاء الاتفاق المذكور أو تغييره من جانب إيران لا يعتبر قانونياً إلا بالاتفاق مع الشركة على ذلك .

٣ – وأن المادة ٢٢ من الاتفاق تظل قائمة وملزمة لإيران ، وأنها إذا حرمت الشركة هذا الحق القانونى فإنها تكون قد أنكرت العدالة خلافاً للقانون الدولى .

كما طلبت بريطانيا من المحكمة أن تقرر أن على إيران تقديم الترضية الكاملة عن كافة التصرفات التى اتخذتها ضد الشركة ، وأن تعين طريقة الترضية والتعويض ، واحتفظت الحكومة الإنجليزية بحقها فى أن تطلب من المحكمة أن تقرر تدابير مؤقتة لحمايتها ، حتى يتسنى لرعاياها أن يتمتعوا بحقوقهم المخولة لهم بمقتضى اتفاقية ١٩٣٣ .

وفى ٢٣ يونيو حددت الحكومة البريطانية للمحكمة التدابير المؤقتة التى تراها لحماية الشركة .

وفى اليوم التالى طلب رئيس المحكمة من الحكومة الإيرانية تجنب أى تدبير قد يزيد من حدة النزاع أو يعرقل أى حكم تصدره المحكمة .

وعلى أثر ذلك أرسل وزير الخارجية الإيرانية رسالة إلى رئيس المحكمة يطلب فيها أن تقرر المحكمة عدم اختصاصها بالنظر فى الموضوع ، مستنداً إلى اعتبارات ذكرها فى طلبه ، ويعتمد فيها على قواعد القانون الدولى المتعارف عليها .

وفى ٣٠ يونيو عقدت المحكمة جلستها ولم يحضرها مندوب إيران ، واستمعت المحكمة لممثل إنجلترا ؛ وفى ختام الجلسة أصدرت المحكمة أمرها بأن يمتنع كل من الطرفين عن أى إجراء يسىء إلى الطرف الآخر فى صدد تنفيذ القرار الذى سوف تتخذه المحكمة بعد ذلك ، وأن يمتنع الطرفان

عن كل ما يمكن أن يؤدى إلى زيادة حدة النزاع ، واجتناب كل تصرف يمكن أن يمنع الشركة من الاستمرار فى القيام بأعمالها الصناعية والتجارية .

ولقد اعترض القاضيان عبد الحميد بدوى وفيتيارسلك على هذا القرار ، إذ رأيا أنه لا يجوز صدوره إلا إذا رأت المحكمة ابتداء أنها مختصة ببحث النزاع .

وبعد وصول رد المحكمة إلى وزارة الخارجية الإيرانية بعث الوزير برسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة ، ذكر فيها أن المسألة ليست من اختصاص المحكمة، وقد دعم رأيه هذا بأسس قانونية ، ثم أشار فى الرسالة إلى أن المحكمة قد هدمت ثقة إيران فى العدالة الدولية ، ولذلك قررت إيران سحب تصريحها الخاص بقبول الولاية الجبرية للمحكمة .

وأخيراً التجأت الحكومة البريطانية إلى مجلس الأمن ، تشكو إليه من أن إيران لم تستجب لقرار المحكمة ، وطلبت إليه النظر فى الموقف الناجم عن ذلك .

وفى جلسة عقدها مجلس الأمن فى أكتوبر سنة ١٩٥١ تقرر النظر فى هذه الشكوى بأغلبية ٩ أصوات ضد صوتين (الاتحاد السوفيتى ويوغسلافيا) واستمرت المناقشة وأدلى كل من ممثل بريطانيا وإيران بحجته ؛ وأخيراً قرر المجلس تأجيل المناقشة ؛ وفى ٢٢ يوليو من السنة التالية عادت محكمة العدل الدولية للنظر فى النزاع ، وأصدرت قرارها الخطير بأغلبية تسعة أصوات ضد خمسة ، وهو :

« ترى المحكمة أنه ليس لها اختصاص فى القضية الحالية » .

وقد كان لهذا القرار صدى كبير الأثر ، لا فى إيران وحدها ، بل فى جميع الشعوب الشرقية المنتجة للبترول ، إذ انفتح أمامها باب الأمل فى التخلص من امتيازات الشركات التى تستنزف ثرواتها من غير حساب .

وعلى الرغم من صدور هذا القرار ، استؤنفت المباحثات بين الطرفين المتنازعين ، وتوسطت أمريكا لتقريب وجهتى النظر ، ولكن هذه المحاولات لم تؤد إلى نتيجة ما ، مما أدى إلى قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ .

الغرب يحيك مؤامراته :

لم يكن الشاه على رأى مجلس النواب فى تأميم البترول ، مما أثار الخلاف بينه وبين مصدق رئيس مجلس الوزراء، وانضم إلى الشاه بعض الرجعيين والنفعيين من أعضاء مجلس النواب ، فكونوا معارضة قوية داخل المجلس ضد الدكتور مصدق ، مما دفعه إلى حل مجلس النواب .

وظن الشاه أن الدكتور مصدق يريد به سوءاً ، فاستعد للهرب من البلاد ، ثم ترك بلاده إلى إيطاليا ، إلا أن الرجعيين تمكنوا من ضم بعض رجال الجيش ، وعلى رأسهم الجنرال زامارا ؛ فدبر انقلاباً عسكرياً ، وقبض على الدكتور مصدق ؛ وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً أمام الإنجليز ، وساعدت الولايات المتحدة على هذا الانقلاب ، لتتخلص من حكومة مصدق ، مخافة أن تنتشر الشيوعية فى إيران .

وعاد الرجعيون من أنصار بريطانيا إلى الحكم ، ورجع الإمبراطور

إلى بلاده ، وأخذ الوسطاء يعملون للتقريب بين الشركة والحكومة الجديدة ؛ وقد أفادت الأنباء الأخيرة بأن الاتفاق بين الحكومة والشركة قد تم ، وأن الشركة بسبيل استئناف عملها فى احتكار مناطق الزيت على أسس جديدة .

الاتفاق بين إيران وبريطانيا :

وقد نشرت الصحف منذ أيام ، أن الطرفين المتنازعين قد وصلا إلى اتفاق نهائى على المسائل التى تقرر بسببها تأميم البترول منذ ثلاثة أعوام . والجديد فى هذا الاتفاق ، هو أن الشركات الأمريكية قد دخلت مساهمة مع الشركة الإنجليزية الإيرانية فى استغلال البترول فى إيران ، بعد أن كان استغلاله قاصراً على الشركة الإنجليزية ؛ ولم يصدر بعدُ النص الكامل لهذا الاتفاق حتى نستطيع التعقيب عليه .

وفيما يلى النقط الرئيسية للاتفاق الذى تم بين حكومة إيران واتحاد شركات الزيت الغربية كما نشرته الصحف :

١ ــ يؤلف الاتحاد شركة واحدة للعمل فى حقول الزيت ، وفى التنقيب عن آبار جديدة .

٢ ــ يؤلف الاتحاد شركة ثانية للعمل فى معمل عبدان الذى سيصبح أكبر معمل من نوعه فى نصف الكرة الشرقى ، بعد تعطله ثلاثة أعوام .

٣ ــ يكون نصيب إيران ــ التى تعانى ضائقة شديدة بسبب تعطل مواردها ــ مئة وخمسين مليوناً من الجنيهات فى الأعوام الثلاثة الأولى ، بعد بدء

العمل فى حقول الزيت . وسيبدأ العمل فيها خلال ثلاثة أشهر .

٤ – يتولى الاتحاد بيع زيت إيران فى الخارج

٥ – يسرى العمل بالاتفاق لمدة ٢٥ سنة .

٦ – تدفع إيران لشركة الزيت البريطانية الإيرانية تعويضاً قدره ٢٥ مليوناً من الجنيهات ، مقسطاً على عشر سنوات ، تبدأ من عام ١٩٥٧ .

٧ – تستمر شركة الزيت الإيرانية الأهلية – التى تولت الصناعة المؤممة – فى العمل فى حقل نافتى شاه ، ومعامل تكرير كرمان شاه ، لسد جانب من حاجات إيران المحلية ، وتتولى توزيع الزيت فى داخل البلاد .

٨ – تساهم شركة الزيت البريطانية الإيرانية بأربعين فى المائة ، وشركة « رويال دتش شل » التى يساهم البريطانيون فيها ، بأربعة عشر فى المائة .

أما الشركات الأمريكية التى تشترك فى هذا الاتحاد ، فهى شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا ، وسوكونى فاكوم أويل ، وتكساس ، وجولف أويل كوربوريشن ؛ وينتظر أن تساهم بأربعين فى المائة ، وتساهم الشركة الفرنسية بستة فى المائة .

ولا ريب فى أن وصول المتنازعين إلى اتفاق نهائى سيكون له أثر كبير فى الأسواق العالمية ، وإن كان اهتمام الدول الآن مقصوراً على استيراد الزيت الخام لإنشاء كثير من البلدان الأوربية معامل تكرير محلية ، منذ إغلاق معامل عبدان .

والمأمول أن يكون اشتراك الشركات الأمريكية فى اتحاد البترول ، سبباً لعناية الاتحاد بمصالح البلاد المنتجة ، ودافعاً لها إلى تنفيذ الاتفاقية على الوجه الذى تقتضيه العدالة .

بعض نتائج تأميم البترول

على الرغم من وصول الفريقين إلى عقد اتفاق جديد ، تستأنف بموجبه الشركة الإنكليزية الإيرانية أعمالها فى استغلال مناطق البترول فى إيران ، فإن قرار البرلمان الإيرانى تأميم البترول فى مايو سنة ١٩٥١ ، كان له أثر كبير ، سواء فى إنجلترا أو فى بلاد الشرق الأوسط أو فى إيران ذاتها أو فى سياسة الشركات المحتكرة نفسها .

ففى إنجلترا أحدث قرار التأميم أثراً مباشراً فى اقتصادياتها ؛ إذ حرمها من مورد بترولى كبير لا تستغنى عنه فى تسيير أساطيلها التجارية وفى كثير من الصناعات ؛ كما حرمها من أرباح طائلة كانت تحصل عليها من الضرائب المفروضة على الشركة ، وعلى البريطانيين الذين يعملون بها ، وكلهم من أصحاب المرتبات الضخمة .

كما كان انتصار القضية الإيرانية ، ونشر مساوئ الشركة الإنجليزية فى الهيئات الدولية وعلى صفحات الجرائد وموجات الأثير فى جميع أنحاء العالم ، سبباً لسوء سمعة بريطانيا فى المحافل الدولية ، ولضياع هيبتها فى البلاد الكبيرة والصغيرة ، المستقلة وغير المستقلة على السواء !

وفى بلاد الشرق الأوسط ، حيث توجد مناطق البترول ، ازداد نشاط الشركات المختلفة فى البحث والتنقيب وحفر الآبار ، لزيادة إنتاج

البترول منها ، حتى يمكنها أن تسد الفراغ الذى أحدثه قرار التأميم وما ترتب عليه من نقص الإنتاج العالمى ؛ فكان من أثر هذا أن ازداد الإنتاج البترولى زيادة واضحة فى كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية .

وقد استفادت البلاد المنتجة من هذا الحادث التاريخى ، فقد نشطت الهيئات النيابية لمطالبة حكومات البلاد بتعديل شروط الامتياز المجحفة التى كانت ممنوحة للشركات :

(ا) فى منطقة جزائر البحرين ، اضطرت « شركة البحرين للنفط » فى سنة ١٩٥١ إلى تعديل الاتفاقية المبرمة فى سنة ١٩٣١ بينها وبين أمير البحرين ، والتى كانت تنص على أن يتقاضى الأمير ٣,٥ روبية عن كل طن من البترول يصدر للخارج ، فأصبح يتقاضى ثلث الإيرادات ، على أن يقسم الباقى بين الاحتياطى والتمويل ونفقات إنشاء المشروعات العمرانية .

(ب) وفى الكويت عدلت الاتفاقية بين الحكومة الكويتية « وشركة النفط الكويتى » فى ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وزيدت بموجبها إيرادات الكويت من ناتج البترول الخام ، وخضعت الشركة للضريبة التى تقررها الحكومة الكويتية ، مما يؤدى إلى توزيع الأرباح مناصفة بين الطرفين ، كما تعهدت الشركات بالمساهمة فى نفقات التعليم العالى لأبناء البلاد .

(ج) وفى بلاد المملكة العربية السعودية ، تمسكت الحكومة بضرورة دفع حصتها على حسب سعر الذهب فى جدة ، فتحقق لها ما أرادت على الوجه الذى أسلفناه ؛ كما طالبت الحكومة الشركة فى سنة

١٩٤٩ برفع مقدار الحصة المقررة لها بموجب العقد ، وبعد مفاوضات توصل الطرفان إلى عقد اتفاق إضافى فى ديسمبر سنة ١٩٥١ يقضى بالمشاركة فى الربح ، فأصبح نصيب الحكومة ٦٥ سنتاً عن البرميل الواحد .

(د) وفى العراق : سبق أن ثار الرأى العام فى سنة ١٩٥٠ ضد استغلال الشركات لثروة بلاده ، استغلالا مجحفاً ، ودخلت الحكومة العراقية فى مفاوضات مع الشركات انتهت إلى عقد اتفاق آخر فى ١٩٥١/٨/١٣ ، ومن أهم ما تضمنه الاتفاق الجديد ، المشاركة فى الأرباح بين الشركات والحكومة ؛ وينص الاتفاق فوق ذلك على أن تزيد الشركات من إنتاجها السنوى ، على ألا يقل عن حد محدود فى الاتفاقية ، كما ينص على تكليف الشركة تدريب الموظفين العراقيين فى كركوك وفى الجامعات البريطانية ، واستخدام العمال العراقيين بقدر الإمكان ، وتعيين عدد من المديرين العراقيين فى مجالس إدارة الشركات .

وكذلك ورد فى الاتفاقية نصوص ترمى إلى إفادة الحكومة من بعض الأرباح الطائلة التى تجنيها الشركات فيها ، ودفع حد أدنى قدره ١٤ مليون دولار سنوياً لمدة عامين فى حالة التوقف الإجبارى لعمليات إنتاج البترول فى أدواره المختلفة . هذا إلى مزايا عظيمة أخرى لم تتضمن مثلها الاتفاقيات السابقة .

(هـ) وفى كل من سوريا ولبنان ، كانت أعمال الشركات قاصرة على مد أنابيب البترول فى كل منهما إلى شاطئ البحر المتوسط ، ويرجع أول اتفاق فى هذا الصدد إلى أغسطس سنة ١٩٤٦ بين شركة

النقل الشرقية والحكومة اللبنانية ، وتم التصديق عليه فى سنة ١٩٤٧ ، وينص هذا الاتفاق على أن تتقاضى الحكومة رسماً لمرور البترول إلى الميناء قدره ٣٠ شلناً عن كل ألف طن ، وديناران أجرة نقل عن كل طن ؛ كما تضمنت الاتفاقية المبرمة بين الحكومة السورية وهذه الشركة نصوصاً مشابهة ، ولا تختلف عنها إلا فى النص على أن تدفع الشركة للحكومة مبلغاً معلوماً فى مقابل محافظتها على سلامة الخط الأنبوبى ، وعلى أن يكون للحكومة اللبنانية الحق فى نقل البترول السورى ، وأن تبيع الشركة للحكومة ٢٠٠,٠٠٠ طن كل سنة بسعر السوق وقت طلب الحكومة .

وكانت هذه الاتفاقية موضع النقد البرلمانى فى كل من سوريا ولبنان . وإنا لنلمس أثر قرار تأميم البترول الإيرانى فى هاتين الاتفاقيتين ؛ فقد تنبه الوعى القومى فى الشعوب العربية ، إلى حد لا يسمح أن تستغل الشركات ثرواته الطبيعية استغلالا مجحفاً بحقه ؛ نرى ذلك واضحاً فى رفض الهيئتين النيابيتين فى سوريا ولبنان التصديق على الاتفاقية ، وفى مسارعة الشركة على أثر ذلك إلى قبول تعديلها فى مايو سنة ١٩٥٢ .

وعلى العموم ، يعتبر قرار إيران تأميم البترول ناقوس الخطر الذى هدد الشركات المستغلة فى بلاد الشرق ، والحكومات التى تساندها وتؤيدها ، وأنذر هؤلاء وأولئك بسوء المصير إذا حاولت هذه أو تلك أن تتخذ من ثروات البلاد الشرقية مغنماً لا يعود على أهل البلاد بالخير .

لقد هبت الشعوب الشرقية من سباتها وأفاقت من غفوتها ، بعد أن قاست من ظلم المستعمر ومن سوء استغلاله لثروتها وجحوده لحقها ما لا يحتمل ؛ فليكن المستعمر اليوم على حذر ، فيتخذ من الدروس الماضية عبرة ، وليعلم أن عصر الظلم والاستعباد قد مضى ولن يعود !

يقظة الشعوب العربية

أسبابها ونتائجها :

وضعت الحرب العالمية الأخيرة أوزارها ، واستتب السلام بعد سنوات ست ، تغيرت خلالها خريطة العالم ، واتخذت كل دولة لنفسها الموقف الذى يلائم وضعها ، اختياراً أو قسراً ، فانضم بعضها إلى الكتلة الشرقية ، وبعضها إلى الكتلة الغربية ، ووقف البعض بين الكتلتين ؛ وكان من هذا الفريق الأخير معظم دول الشرق الأوسط ، التى وقفت بين المعسكرين يتنازعها ويخطب ودها هؤلاء وأولئك ، وبذلت كل كتلة من الجهود ما بذلت ، وزينت من باطلها مازينت ،مستعينة بمن تثق بهم من محترفى السياسة فى تلك الدول ، الذين جعلوا أنفسهم عيوناً وآذاناً للمستعمرين ، وأقاموا فى المناصب العليا أبواقاً للاستعمار ، يؤيدون باطله ويدعون الشعوب إلى مهادنته والتحالف معه . ولكن شعوب الشرق الأوسط وقد بلغت من نضج الوعى ما بلغت ، لم يكن من السهل أن يستميلها الباطل أو يخدعها التمويه ؛ فهبت تطالب بنصيبها فى الحياة والحرية ، وتحاول الاستمتاع بما وهبها الله من ثروة طبيعية ، كانت تتسرب إلى غيرها من شعوب أوربا وأمريكا فى الوقت الذى كانت فيه تتمرغ فى أدران الفقر والمسغبة . .

وقد تمثلت النهضة التى شملت الشرق الأوسط بعد الحرب العالمية الثانية ، فى إيران ، وكان من آثارها ومؤثراتها فى الوقت نفسه ، قرار تأميم البترول ، ونشوب الأزمة بين إيران وشركة البترول الإيرانية الإنجليزية ، وبعبارة أخرى : بينها وبين بيريطانيا .

ولم تكن شركات البترول ، قبل الحرب العالمية الأخيرة ، تنظر بعين الاهتمام إلى تلك المنطقة الغنية من العالم ، إلا على أنها مورد لاينضب من الأيدى العاملة الرخيصة ، ومن الثروات الطبيعية ؛ فكانت تستنزف دماءها قطرة قطرة ، مستجيبة لما تمليه عليها السياسات الاستعمارية التى تعمل لحسابها تلك الشركات ، وكان أهم أهدافها الإبقاء على سوء الحالة الاقتصادية ، والاحتفاظ بمستوى المعيشة المنخفض الذى تعيش فيه دول الشرق الأوسط ، لتسهل السيطرة على شعوبها الجائعة العارية المريضة الجاهلة !

إلا أن الشركات أخذت تتنافس فيما بينها ، عندما رأت الثروات الطائلة التى تتدفق فى أرض هذه الدول ، ممثلة فى الذهب الأسود ، فدفعتها فنون المنافسة إلى محاولة إغراء حكومات الشرق الأوسط ، بزيادة الأتاوة التى تدفعها لها ، حتى تحصل من وراء ذلك على امتياز استغلال البترول فى أراضيها ؛ وتطورت وسائل الإغراء بعد ذلك ، من رفع الأتاوات وزيادتها ، إلى محاولات أخرى لنشر الرخاء فى ربوع البلاد التى تعمل فيها ورفع مستوى معيشة سكانها ؛ ولم تكن محاولاتها هذه الأخيرة حباً لتلك الشعوب ، ولا رغبة إنسانية فى النهوض بها ؛

بل خوفاً ورهباً ، لتحول بينها وبين الارتماء فى أحضان الشيوعية ، التى تجد البذرة الخصبة دائماً فى الشعوب المتخلفة المغلوبة على أمرها ؛ وهكذا كانت المصلحة الشخصية لتلك الشركات التجارية المستغلة ، هى السبب – ولا سبب غيرها – للاهتمام برفع مستوى المعيشة بين شعوب الشرق الأوسط ؛ مؤمنة إلى ذلك بأن العامل الذى يعيش عيشة كريمة ، يزيد إنتاجه ويحسن ، أكثر من العامل الجاهل المريض .

وعلى الرغم من هذا الشعور الصناعى الطارئ ، بقيت بعض الشركات محتفظة بكافة المراكز الرئيسية والفنية فى إداراتها لرعايا الدول التى تنتمى إليها ، فلم تخط خطوة واحدة فى سبيل إتاحة الفرصة للطبقة المثقفة فى تلك الشعوب ، وهى صاحبة الثروة الأصلية ، لتحتل مركزاً واحداً من المراكز الرئيسية أو الفنية فى الإدارة !

شعرت الشعوب العربية بهذا كله ، ووعت أسبابه ونتائجه واحتمالاته المختلفة ، فتداعت إلى خطة مشتركة لكفاح هذا اللون الجديد من ألوان الاستعمار ، بالتجمع والوحدة ، ومحاولة رسم سياسة موحدة فى شئون البترول ، ترغم بها شركات الاستغلال الاستعمارية على الاستجابة لدواعى الحق والعدالة . . .

الدول العربية كوحدة اقتصادية

لو أننا نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط ، وبنوع خاص إلى المنطقة التى تضم الدول العربية بين شرق البحر المتوسط والخليج الفارسى ، وأنعمنا الفكر فى إمكانياتها الاقتصادية ، لوجدنا كلا منها تعتمد على الأخرى وترتبط بها ارتباطاً وثيقاً بحيث تتألف منها وحدة اقتصادية متكاملة ؛ ففى كل منها من الموارد ما يسد النقص الذى تشعر به الأخرى ويكملها ؛ ولنضرب لذلك مثلا المملكة العربية السعودية ، بما تملك من ثروة طبيعية تتمثل فى البترول ؛ والعراق ، بما لديها من بترول وأرض زراعية خصبة تكفى لإعاشة عشرة أمثال سكانها الحاليين ؛ وسوريا ، بما حباها الله من أرض طيبة خصبة ، وشعب ناهض متحفز ؛ ولبنان ، بما عرف عن أهله من الثراء والاستعداد الفطرى النادر فى عالم الاقتصاد والمال ؛ ومصر ، بما فيها من موارد زراعية وثروة طبيعية لم تزل مدفونة فى بطن الأرض لم تمسسها يد بعد، وبما تملك من الطاقة الكهربية العظيمة الناتجة من مساقط المياه ، إلى ما فيها من الأيدى العاملة والكثير من الفنيين فى مختلف نواحى النشاط الصناعى والاقتصادى .

ولن يتأتى للدول العربية أن تبلغ مركزها الاقتصادى والسياسى المأمول إلا إذا اتحدت وتماسكت وبذلت جهودها المشتركة

لتوثيق الرابطة الاقتصادية بين بعضها وبعض، وتوفير الاستقرار السياسى داخل حدودها ، باعتبارهما شرطين أساسيين لكل نهضة اقتصادية كاملة ؛ فإذا تم لها توثيق الروابط الاقتصادية وتأمين استقرارها الداخلى ، بلغت ما تصبو إليه من مستقبل زاهر ومركز دولى بارز باعتبارها حلقة الوصل بين الغرب والشرق ، وبرزخ الاتصال بين مختلف القارات ، وعاملا هاماً له خطره فى ميدان التجارة العالمية وميزان القوى الدولية .

والتاريخ يحدثنا أن الشرق الأوسط فى ماضيه القريب ، كان مركز القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى العالم كله ، وذلك حين كانت شعوبه تؤلف وحدة متماسكة ، لا فى عصر الدولة العباسية فحسب ، بل فيما بعد ذلك من عصور إلى القرن الخامس عشر الميلادى ؛ فقد ارتقت الصناعة ، وانتشرت الزراعة ، وانتعشت التجارة ، وازدهرت العلوم والمعارف ؛ وضرب العرب بذلك مثلا حياً لتعاون الشعوب المتجاورة التى تربط بعضها ببعض أواصر النسب والقربى والتاريخ والعادات والتقاليد .

ولم تنس الدول العربية بعد ، أن أول وهن أصابها فى التاريخ ، إنما حدث حين دبت بينها عوامل الفرقة والانفصال ؛ تأثُراً بالدسائس الأجنبية ، أو بنزوات بعض أصحاب الهوى من ذوى الإمارة والسلطان . . .

ولم تزل بعض الشعوب العربية حتى اليوم تئن تحت وطأة الاستعمار ، وتستجيب للتدخل الأجنبى فى شئونها الداخلية ، الاقتصادية أو السياسية ، فى حين وصل بعضها الآخر إلى تحقيق أهدافه وظفر بالاستقلال الاقتصادى والسياسى ، غير أن هذا الاستقلال لن يؤتى

ثماره إلا إذا استكملت تلك الشعوب ما انتقص من حقوقها وتآلفت فى شبه وحدة ؛ لأنه ما من دولة – مهما بلغت من القوة – تستطيع أن تعيش فى عزلتها آمنة مطمئنة مرهوبة الجانب ، إذا كانت جاراتها مهيضة الجناح ضعيفة الحول والحيلة . . .

وفى سبيل التعاون والوحدة بين الشعوب العربية ، كانت نهضة العرب الأخيرة ، لتحقق معنى وجودها الإنسانى كمجموعة قوية من الشعوب ذات التاريخ والحضارة ، وذات الإمكانيات الكبيرة فى المجال الاقتصادى العام . . .

تحول فى موقف الشركات :

عندما نهضت شعوب الشرق الأوسط نهضتها بعد الحرب العالمية الأخيرة ، لم تكن تتوخى إلا الحصول على نصيبها الطبيعى من ثروتها القومية ؛ وقد تطورت الحركة وانتشرت ، ولم تلبث أن انقلبت إلى تذمر عام ، عبر الحدود وتنقل من بلد إلى بلد ، حتى استشعرت خطره شركات استغلال البترول ، فوجدت نفسها على حين غفلة فى مأزق خطير ، فهناك مصالح دولها والسياسية الخرقاء التى رسمتها حكوماتها وفرضت عليها اتباعها لتحقق أهدافها الاستعمارية ، وهناك مصالحها الذاتية وما تنفقه من الملايين وما تؤمل أن تحصل عليه من المزايا الضخمة والأرباح الطائلة ؛ وهناك إلى جانب هذا وذاك ، غول الشيوعية يزحف ويهدد مستقبلها الاقتصادى ومستقبل دولها الاستعمارية بالبوار ؛ فكان

عليها أن تختار فى سرعة وتبتّ فى حزم ، فتختار بين الاستجابة إلى ما تطالب به الشعوب من حق طبيعى ، وفى ذلك ضمان وحماية لمصالح أصحاب الشركات وأصحاب رءوس الأموال . وبين تعريض هذه المصالح والأموال للخطر الذى يتهددها من قريب ؛ ولم تتردد الشركات طويلا فى الأمر ، فسارعت إلى إقناع حكوماتها بضرورة الاتفاق مع دول الشرق الأوسط والاستجابة لمطالبها السياسية والاقتصادية ، إنقاذاً لمركزها الذى زعزعته صرخات الشعوب ؛ وهكذا تم الاتفاق مع إيران ، ومع العراق ؛ ثم زادت الأتاوة التى تأخذها الحكومات فى بقية البلاد العربية ؛ وبذلك انتصرت الشعوب فى معركتها الحيوية ، ووضعت قدمها على أولى درجات المجد .

فلما استقر حال الشركات إلى حدما ، بدأت تفكر جدياً فى النهوض بمنطقة الشرق الأوسط اقتصادياً واجتماعياً ؛ ففيها تكمن مصالحها ، ومنها تحصل على أرباحها ، ومن أرضها تتدفق الثروات التى تقوم عليها حياتها ، وينتج الوقود وهو سر حياة الدول التى تنتمى إليها ، سواء فى وقت السلم أو وقت الحرب .

من أجل ذلك تقدمت الشركات باقتراح لإنشاء بنك للإنشاء والتعمير ، تساهم فيه الدول العربية ، لتمويل المشروعات العمرانية والاقتصادية التى تنهض بشعوب هذه المنطقة وترفع مستوى معيشتها . ومن أهم المشروعات التى يراد أن يمولها هذا البنك :

١ — مشروع الطريق الدولى العربى . ٢ — ومشروع أنابيب غاز الاحتراق .

مشروع الطريق الدولى

أوجزنا الحديث فيما سبق عن موارد الدول العربية وإمكانياتها الاقتصادية ، وأشرنا إلى المزايا التى يمكن أن تحصل عليها لو أنها وحدت سياستها وكونت من نفسها وحدة اقتصادية متماسكة ؛ ولتحقيق هذا الهدف لا بد من اتخاذ الوسائل التى تكفل سرعة تبادل المنتجات التى تنتجها كل دولة منها وسهولته ، ولن يتأتى هذا إلا بوجود شبكة من المواصلات تربط بين بعضها وبعض .

ولما كانت الحدود مشتركة بين كثير من الدول العربية ، وكان موقعها الجغرافى بحيث لا تفصل بين بعضها وبعض جبال ولا بحار ، فإن إنشاء طريق دولى يربط بينها لابد أن يكون عاملا هاماً فى توثيق الصلة بينها وسرعة تبادل منتجاتها وسهولته ، سواء فى وقت السلم ، أو فى وقت الحرب حيث يفرض عليها ميثاق الدفاع الجماعى أن تتعاون وتتوحد قيادتها العسكرية .

ويتلخص مشروع الطريق الدولى العربى فى أن تشترك بعض الدول العربية فى تأليف هيئة دولية فيما بينها ، يوكل إليها مد طريق دولى استغلالى يربط بين مدنها الكبرى ، ويكون همزة وصل بين العواصم والمدن الداخلية والموانى الواقعة على الساحل الشرقى للبحر المتوسط ،

أو على الخليج الفارسى ؛ على أن تكون لهذا الطريق صفة المنطقة الحرة .

ويمتد الطريق المقترح بين بيروت وطرابلس فى لبنان ، واللاذقية وحماة وحمص ودمشق فى سوريا ، وعمان فى الأردن ، وبين المنطقة الساحلية الواقعة على الشاطئ الغربى للخليج الفارسى ، الذى يضم ميناء الدمام فى المملكة العربية السعودية ، وميناء الكويت فى إمارة الكويت ، وميناء البصرة فى العراق .

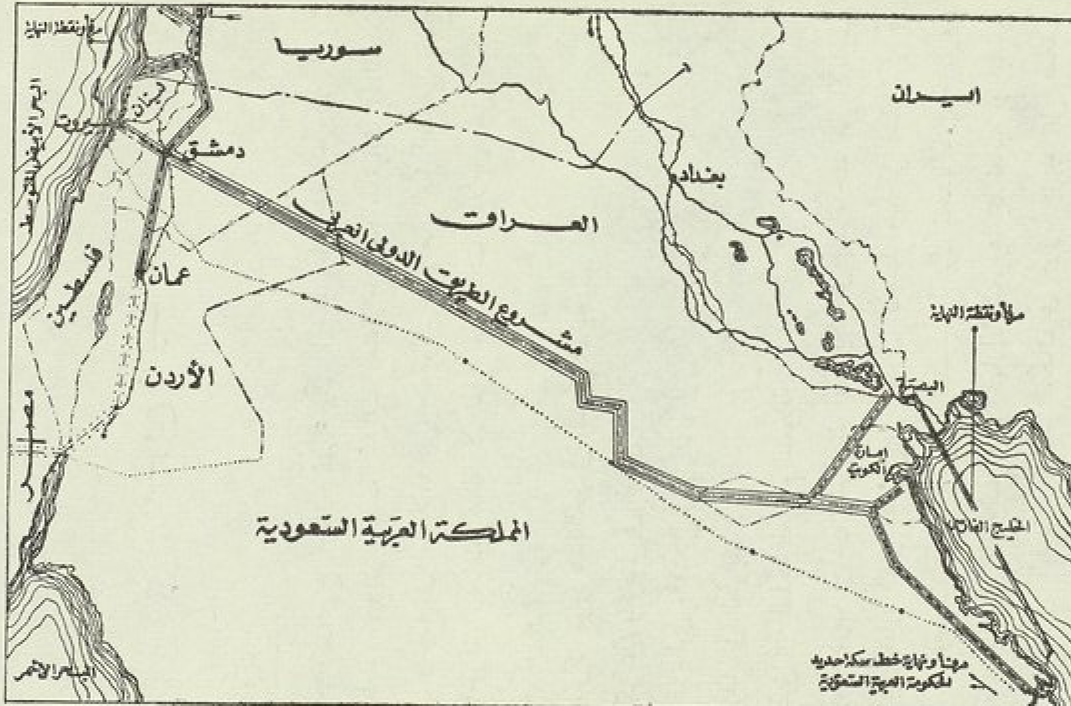
وسيكون هذا الطريق بمثابة شريان رئيسى تتفرع منه طرق أخرى فرعية تمدها الدول التى يجرى فيها أو بالقرب منها ، حتى يصبح فى النهاية شبكة متصلة الحلقات من المواصلات البرية ، تفيد منها جميع الدول الواقعة بالمنطقة ، فى نقل منتجاتها وتجارتها بين بعضها وبعض ، وبينها وبين موانى البحر المتوسط أو موانى الخليج الفارسى ، للتصدير إلى الخارج .

وقد يقول قائل إن مثل هذا الطريق سيكون منافساً خطيراً لقناة السويس التى تمر منها تجارة بعض دول المنطقة فى طريقها إلى أوربا أو أمريكا ، كما تمر منها التجارة الأوربية والأمريكية إلى منطقة الخليج الفارسى ، ولا سيما أن الطريق المائى عبر قناة السويس أطول بمقدار ثلاثة أمثال الطريق البرى المقترح .

والجواب على هذا ، أن هذا المشروع لم يزل فكرة تدور فى رءوس أصحابها ، ولكنه على الرغم من ذلك — إذا ما أصبح حقيقة واقعة — لن يكون له أثر بارز على إيرادات القناة ؛ ذلك لأن الفرق واضح بين

رسوم الطريق البحرى ورسوم الطريق البرى ؛ فإن آلاف الأطنان التى تحملها باخرة واحدة ، تحتاج إلى مئات أو آلاف من سيارات النقل ، لتحملها من الشرق إلى الغرب أو العكس عبر الطريق البرى ، كما أن للنقل البحرى من المزايا والتسهيلات ما لا يكاد يكون له مثيل فى النقل البرى عند نقل البضائع الثقيلة الوزن والكبيرة الحجم ، التى يصعب بل يستحيل نقلها براً ؛ وبذلك يبدو أن إنشاء الطريق الدولى العربى لن يؤثر تأثيراً يذكر على إيرادات قناة السويس .

أما المزايا التى ستعود على الدول العربية من إنشاء مثل هذا الطريق فلا حصر لها ، ويكفى أنه يساعد على تحقيق الأمل فى تكوين وحدة اقتصادية منسجمة ومرتبطة ارتباطاً وثيقاً بين البلاد العربية .



مقترح مشروع الطريق الدولي العربي

مشروع أنابيب الغاز

مورد الإنتاج :

تحتوى منابع البترول فى الشرق الأوسط على أعظم بحر من الزيت عرفه العالم ، وإلى جانب عمليات استخراج هذه الكميات الهائلة من البترول والتوسع فى استغلالها ، يوجد مورد عظيم من الغاز الطبيعى تضيع منه بالحريق كميات هائلة لا تقل عن مئات الملايين من الأقدام المكعبة كل يوم .

وتتركز موارد هذا الغاز فى المناطق الآتية :

كركوك والموصل فى العراق .

أغا جارى وهفتكل فى إيران .

برغان فى الكويت .

بقيق فى المملكة العربية السعودية .

وقد فكرت إحدى الشركات الأمريكية فى إنشاء خط من الأنابيب يصل بين موارد الغاز الطبيعى فى الشرق الأوسط ومواطن استهلاكه فى أوربا ، ووضعت لذلك مشروعاً تفصيلياً لم يزل تحت الدراسة . ولم يدفع هذه الشركة إلى وضع مشروعها إلا شعورها بما تعانيه أوربا من نقص خطير فى الوقود ؛ فعدد السكان فى أوربا يزيد على ضعف عدد سكان الولايات المتحدة ، هذا إلى جانب النشاط الصناعى الذى

يشمل معظم دول أوربا ، والذى يحتاج إلى كميات هائلة من الوقود لا تكاد تجد إلا ثلثها من الفحم الحجرى ، الذى يعتبر فى وقتنا الحاضر مورداً أقل فائدة وأشق استعمالا من البترول ومن الغاز جميعاً .

وقد أثبتت إحصائيات سنة ١٩٤٩ أن مجموع موارد أوربا من مواد الوقود المنتجة محلياً أو المستوردة من البلاد الأخرى لا تتزود منها أوربا إلا بما يعادل ٦٠ ٪ من الفحم الحجرى و ٨,٥ ٪ من البترول الخام وزيت الوقود ، بالنسبة لما تنتجه الولايات المتحدة ، مع الفرق الشاسع بين عدد السكان فى كل من أوربا وأمريكا .

أما الغاز الطبيعى فقد بلغ متوسط الاستهلاك اليومى منه فى أوربا سنة ١٩٤٩ = ٥٥ مليون قدم مكعب ، مع أنه وصل فى الولايات المتحدة فى المدة نفسها ١١ بليون قدم مكعب . . .

ولما كان الشرق الأوسط يقع فى محيط النقل الاقتصادى من جميع دول أوربا ، فإن الغاز الطبيعى الذى ينتج من حقول البترول فى العراق وإيران والكويت والمملكة العربية السعودية ، يعتبر من أعظم موارد الوقود الرخيص الثمن فى العالم ؛ وبإقامة خط أنابيب طوله ٢٥٠٠ ميل ، يمكن إيصال الغاز الطبيعى من العراق إلى قلب باريس ، حيث يمكن الحصول عليه بأسعار اقتصادية ، لا فى فرنسا فحسب ، بل فى جميع البلاد التى تستهلكه فى أوربا ، وذلك بإقامة خطوط فرعية تتفرع من الخط أو الخطوط الرئيسية إلى أماكن الاستهلاك .

وقد ثبت من الدراسة المبدئية للمشروع ، أن فى الإمكان وصول

الغاز الطبيعي من الشرق الأوسط إلى أى مكان فى أوربا فى خط الأنابيب المقترح ، بأسعار تقل عن أسعار البترول ، وبنفقات تقل عن نفقات إنتاج الغاز الحالية .

ولا شك أن إتمام مثل هذا المشروع سيرفع مستوى المعيشة فى بلدان أوربا ، إذ تحصل من الغاز الرخيص الثمن على معين لا ينضب للتوسع فى الصناعات وتشغيل الأيدى العاطلة ، فتنخفض تكاليف الإنتاج ، ويتزود كل فرد بمورد للحرارة لا يحصل على مثله فى الوقت الحاضر .

وإلى جانب الناحية الاقتصادية والأرباح التى تعود من استعمال هذا الوقود الرخيص الثمن ، فإن إدخال الغاز الطبيعي بكميات مناسبة إلى المراكز الصناعية الرئيسية فى أوربا ، سيزودها بمادة أولية جديدة ذات أثر كبير فى الصناعات الكيماوية ؛ فإن الغاز الطبيعي كمادة أولية يدخل فى صناعات الكحول وسوائل التحليل والأسمدة وغيرها ، كما أنه ضرورى فى الصناعات المعدنية .

خط الأنابيب :

وينقسم المشروع فى دور التنفيذ إلى قسمين :

١ — إنشاء خط أنابيب مفرد مع ما يلزمه من المضخات .

٢ — إنشاء خط آخر ليصبح الخط مزدوجاً ، ثم زيادة طاقة المضخات تبعاً لذلك .

ويجرى الخط من كركوك أو الموصل فى العراق ، إلى باريس فى

فرنسا ، مسافة تقرب من ٢٥٠٠ ميل ، ويمكن وصل حقول الزيت الأخرى فى الشرق الأوسط بأنابيب المشروع كذلك .

ويحدد المشروع الابتدائى سعة الأنابيب فى مسافة الـ ١٨٠٠ ميل الأولى بقطر ٣٤ بوصة و ٣٦ بوصة ، أما الـ ٧٠٠ ميل الباقية فيكون قطر الأنابيب فيها ٢٤ بوصة و ٢٦ بوصة ، كما يوصى بإنشاء ١٥ محطة تقوية على امتداد الخط .

وفى استطاعة خط أنابيب مفرد بهذه المواصفات أن ينقل ٥٠٠ مليون قدم مكعب فى اليوم ، وعند ازدواجه تصل طاقته إلى بليون قدم مكعب يومياً ، ولو نظرنا إلى الخريطة وتتبعنا خط الأنابيب المقترح إنشاؤه ، لوجدنا أن طبيعة الأرض التى يمر فيها تسمح بإنشائه دون عقبات تذكر ؛ كما نلاحظ أن فى استطاعة كل مراكز الصناعة فى أوربا الحصول على الغاز الطبيعى بإنشاء خطوط أنابيب فرعية لا يزيد متوسط طولها على ٣٠٠ ميل .

ويقترح المشروع إنشاء خط أنابيب مزدوج يمر شمال الشرق الأوسط إلى الأراضى الأوربية ، وخط آخر مفرد يبدأ من المملكة العربية السعودية ويمر بشمال أفريقيا ويعبر البحر عند جبل طارق إلى إسبانيا حتى يصل إلى باريس .

وقدرت تكاليف الدور الأول للمشروع بمبلغ ٤٢٥ مليون دولار ، والدور الثانى بمبلغ ٣٥٠ مليون دولار ، على أن تعرض المساهمة فيه دولياً ، أو يعهد إلى هيئة الأمم المتحدة تمويله ؛ وبعد إتمامه تقوم كل

دولة بإنشاء الوصلات الفرعية الممتدة من الخط الرئيسى إلى داخل بلادها ، على نفقتها الخاصة .

السياسة مرة أخرى :

ولا يقف عقبة فى سبيل تنفيذ مثل هذا المشروع الحيوى إلا السياسة ؛ إذ أن خط أنابيب الغاز الطبيعي سيمر فى دول مختلفة الأهداف متضاربة النزعات والآراء ، وتخشى كل دولة إقامة صناعات تقوم على مورد يعتمد استمراره فى التدفق على حالة الجو السياسى فى البلاد المجاورة .

ويقول البعض إن الخطة الشيوعية تؤيد المشروع على أساس أن فى استطاعتها قطع الخط فى أى وقت عن موطن استهلاك الغاز فى المناطق الصناعية ، فتؤثر بذلك تأثيراً سيئاً وشديداً على الصناعات الحيوية فى أوربا ؛ كما يعترض البعض على أساس أن تنفيذ المشروع سيجعل أهم الصناعات الأوربية خاضعاً لأهواء الدول التى تنتج الغاز ، مثل العراق وإيران والمملكة العربية السعودية والكويت ، والتى يحتمل أن تطالب برفع سعره فى أى وقت أو تتخذه وسيلة للتهديد كلما نشأ خلاف سياسى أو اقتصادى بينها وبين أية دولة أوربية .

إزاء هذه الاحتمالات يرى أصحاب المشروع الآن أن يتريثوا حتى ينجلى الجو السياسى العالمى ويؤمن محترفو السياسة فى الدول الكبرى بأن فى مقدور العالم أن يعيش فى سلام عيشة مرضية كريمة بما وهبه الله من خيرات ، لو أنهم تخلوا عن أطماعهم وأنانيتهم . . .


موسكو
الإتحاد السوفييتي
إنجلترا
المحيط الأطلسي
ألمانيا
بولنده
فرنسا
تشيكوسلوفاكيا
سويسرا
النمسا
هنغاريا
رومانيا
اسبانيا
إيطاليا
يوغوسلافيا
بلغاريا
البحر الأسود
بحر قزوين
اليونان
تركيا
إيران
الجزائر
تونس
مراكش
البحر الأبيض المتوسط
سوريا
العراق
شرق الأردن
ليبيا
مصر
القاهرة
المملكة العربية السعودية

خط الأنابيب

مباحث البترول فى الشرق الأوسط

منذ ١٩٤٥

فى تركيا :

يئس معهد الأبحاث للمناجم من النتائج السلبية التى أدت إليها أعمال الكشف فى منطقة « رامان داج » فى تركيا ، على الرغم من أن الطبقات الرسوبية التى تتكون منها الأرض كانت تبعث على الأمل فى العثور على سائل البترول فى هذه البلاد على نطاق تجارى واسع ؛ ولما كانت البلاد فى حاجة للبترول تزداد يوماً بعد يوم ، مما يضطرها إلى بذل المال لاستيراده من الخارج ، فقد عهدت الحكومة إلى عدد من علماء طبقات الأرض ، من الأمريكيين والترك ، إجراء البحث والكشف فى المنطقة الرسوبية من جنوب تركيا الأسيوية ، فى إقليم ديار بكر ، وسهل أذنة ، ومنطقة الإسكندرونة ، فركز هؤلاء العلماء جهودهم منذ سنة ١٩٤٧ .

وبدت بوادر النجاح عند ما استؤنف العمل فى حفر البئر التى كان قد أوقف العمل بها فى رامان داج سنة ١٩٤٧ ، إذ أمكن إنتاج ما يقرب من ٣٠٠ — ٤٠٠ برميل يومياً من البترول الفسفورى الثقيل ، وقد شجع هذا النجاح على الاستمرار فى حفر الآبار بهذه المنطقة ،

فارتفع مقدار الإنتاج اليومى إلى ٥٠٠٠ برميل، ولكن الناتج من البترول لم يمكن استخدامه إلا فى نطاق محدود، لعدم وجود معمل للتكرير.

وفى الشمال من هذه المنطقة اكتشف مستودع من البترول فى المنطقة الجيرية على عمق ٤٥٠٠ قدم، ونظراً لإتساع هذه المنطقة الجيرية فإن كمية البترول المنتظر العثور عليها يمكن أن تصل إلى ١٥ مليون طن.

وفى سنة ١٩٥٢ بلغ عدد الآبار المحفورة عشرين بئراً لم يمكن إنتاج البترول إلا من اثنتى عشرة بئراً منها.

وفى إقليم جارزان أمكن العثور فى سنة ١٩٥١ على حقل من البترول، بعد حفر عدد من الآبار، وفى سنة ١٩٥٢ أكمل حفر ثلاث آبار منها تنتج يومياً ٩٠٠ برميل من بترول فسفورى، يشبه البترول الذى وجد فى «رامان داج».

وفى سنة ١٩٥٠ اتخذت التدابير لإجراء الحفر فى جهات «هوجالى» و «ازيكارا» من منطقة أذنة، ولكن صعوبات فنية حالت دون العثور على بترول من البئرين اللتين تم حفرهما.

وأقيم فى سنة ١٩٤٨ فى «باثفان» معمل صغير للتكرير، للانتفاع بالبترول الفسفورى الذى تنتجه آبار «رامان داج»، وكان المعمل يسع فى بادئ الأمر ٢٠٠ برميل يومياً، ثم زيد اتساعه إلى ٣٥٠ برميل يومياً.

وأقيم فى سنة ١٩٥٢ معمل آخر للتكرير فى «باثفان» يسع ٦٢٥٠ برميلا يومياً، لكى يمكن تكرير البترول الذى تنتجه آبار «رامان داج» و «جرزان»، وتبلغ كمية البترول التى يمكن تحليلها

فى هذا المعمل ٣٠٠,٠٠٠ طن يومياً .

وتبلغ كمية البترول التى تحتاج إليها تركيا ٧٥٠,٠٠٠ طن يومياً، وأقصى ما يمكن أن تنتجه البلاد من هذا الزيت يبلغ ٣٠٠,٠٠٠ طن يومياً ، ولذلك تستورد الباقى من الخارج ، وتتولى الحكومة الاستيراد ، وتشرف على التوزيع إدارة خاصة . ويقوم بتوريد البترول إلى البلاد شركة « كالتكس وكاليفورنيا تكساس أويل كمبانى » و « سوكونى فاكوم » و « شل » و « الشركة الإنجليزية الإيرانية » و « الشركة التركية » .

وكان معمل التكرير بحيفا هو الذى يصدر البترول إليها حتى سنة ١٩٤٨ ثم تولت عبدان بعد ذلك تصدير البترول، ومنذ سنة ١٩٥١ كان معظم البترول يرد إليها من المملكة العربية السعودية .

سياسة تركيا البترولية :

وأشيع فى السنوات الأخيرة أن المسئولين فى تركيا يفكرون جدياً فى تنازل الحكومة التركية عن احتكار صناعة البترول وإسنادها إلى بعض الشركات الأمريكية ، وذلك بعد أن تبين أن سياسة الحكومة البترولية لم تكن موفقة ، وأن الإنتاج البترولى لا يسد حاجة البلاد ؛ كما أشيع أن القانون الذى ينظم احتكار الشركات للبحث واستغلال البترول يوشك أن يصدر ، وهذا ما دعا إلى تكوين شركات جديدة فى تركيا ، فقد أنشأت شركة سوكونى فاكوم فى سنة ١٩٥١ فرعاً لها فى تركيا باسم شركة سوكونى التركية ؛ كما أخذت بعض الشركات فى إيفاد بعض علماء

طبقات الأرض لإجراء البحث والتنقيب عن البترول فى جميع الأراضى التركية ، وكان من بين هذه الشركات شركة ستاندرد نيوجرسى ، وشركة « كالتاكس » كما أذاع مكتب التعاون المشترك أنه خصص مبلغاً من الدولارات لكى تقوم الحكومة التركية بشراء المعدات اللازمة لأعمال الكشف والبحث عن البترول .

• • •

فى سوريا :

وفى سوريا استأنفت شركة سوريا للبترول تنفيذ برنامجها لحفر الآبار ، وكانت قد اضطرت إلى إيقافه لقيام الحرب العالمية الثانية ؛ وقد شمل هذا البرنامج البدء فى حفر آبار أخرى جديدة ، واستئناف الحفر إلى أعماق بعيدة فى الآبار التى كانت قد بدأ العمل بها حتى سنة ١٩٤٠ ؛ وقد اتخذت الاستعدادات المختلفة للبدء فى العمل فى سنة ١٩٤٦ ، فأقيمت فى حلب المخازن والمستودعات التى جهزت بكل ما يلزم من المعدات .

وكانت أول بئر بدأ حفرها فى مايو سنة ١٩٤٧ ، فى منطقة « بافلون » وهى تبعد ٤٠ ميلا شمال حلب ، وبعد استمرار العمل ثلاثة أشهر ، رؤى صرف النظر عنها ، لأن النتيجة كانت سلبية ؛ واستمر حفر الآبار فى مناطق أخرى ففى « دولا » شمال بالميرا ، لم يؤد الحفر إلى نتيجة تستحق

الذكر ، وفى « أبا » حيث استمر العمل ما يقرب من سنة كاملة ، لم يكن الباحثون بأوفر حظ من غيرهم ، وكذلك كانت النتيجة سلبية فى الآبار التى حفرت فى منطقة الخابور بالقرب من الحدود العراقية ، وفى « جبيبا » استؤنف العمل الذى كان قد بدأ فى سنة ١٩٤٨ ، فحفرت بئر على عمق ٨٦٠٠ قدم ، ولم يُعثر فيها على أثر للبترول ، وكانت النتيجة مشابهة لذلك فى إقليم « بيك دى كانار » حيث حفرت بئر على عمق ٩٤٦٠ قدم

هذا ، ويعتقد علماء طبقات الأرض ، اعتماداً على دراسة التكوين الجيولوجى للمناطق التى حفرت فيها الآبار ، أن البترول موجود بهذه المناطق ، على أن علماء الجيوفيزيقا ، أو الجغرافيا الطبيعية ، الذين جابوا البلاد السورية دارسين ما بين سنة ١٩٤٩ — ١٩٥٢ ، يؤكدون أن هذه البلاد خالية من البترول . . .

وقد أدى إخفاق الجهد التى قامت بها « الشركة السورية للنفط » فى العثور على البترول ، إلى إخطار الشركة للحكومة فى سنة ١٩٤٩ بتنازلها عن الامتياز الممنوح لها ، وسلمت إلى الحكومة جميع ممتلكاتها .

وفى سنة ١٩٤٨ حاول أحد الأمريكيين استئناف العمل فى جزء من مناطق احتكار الشركة السورية للنفط ، بعد رحيلها ، ولكن حاجته إلى المال ، وعدم استطاعته الحصول على معونة مالية من أمريكا ، دفعاه إلى أن يصرف النظر عن مشروعه .

فى لبنان :

وفى لبنان حصلت شركة لبنان للنفط فى سنة ١٩٤٧ على امتياز للكشف عن البترول فى منطقة جبل « تربول » ، وقد قضت الشركة المذكورة سبعة عشر شهراً فى حفر الآبار ، وعلى الرغم من الوصول فيها إلى أعماق سحيقة بلغت ١٠٠٦٠ قدماً ، فإنه لم يظهر أى أثر للبترول أو الغاز البترولى ، ولذلك صرفت الشركة النظر عن الاستمرار فى العمل .

وقد حاولت شركات أخرى الوصول إلى البترول ، كما حاولت شركة لبنان للبترول بالاتفاق مع شركة باسفيك وسترن للبحث عن البترول ، فقامت بحفر بئر فى منطقة « يحمور » ولكن النتيجة لم تكن مرضية .

* * *

نعم ، لم تؤد الجهود المختلفة التى قامت بها بعض الشركات للكشف عن مناطق للبترول فى سوريا ولبنان إلى نتائج إيجابية ؛ ولكن الدور المهم الذى يؤديه هذان البلدان فى عالم البترول لا يقل أهمية عن الدور الذى كان يمكن أن يؤدياه لو أنهما أمدا العالم بكميات كبيرة أو صغيرة من البترول ؛ فإن الموقع الجغرافى للبلدين ، والظروف الطبيعية والاقتصادية فيهما وفى البلاد المجاورة ، تفرض على هذين البلدين أن يكونا وسيلة لنقل البترول من الشرق إلى الغرب ، وإلى شحنه فى السفن من موانيهما ؛ ويعود هذا النصيب من النشاط البترولى عليهما بالفوائد الكبيرة ، كالفوائد التى تحصل عليها الحكومة السورية من معمل البترول الذى أنشأته الحكومة

الفرنسية فى حلب وابتاعته شركة البترول العراقية ، إذ تجنى الحكومة ضريبة نسبية على كمية البترول التى يجرى تكريرها يومياً ، وتصيب إلى ذلك نصيبها من الأرباح التى يدرها هذا المعمل .

شركات أنابيب البترول :

لم تكد تنتهى الحرب العالمية الثانية ، حتى تقدمت إحدى الشركات ، وهى شركة تابلاين ، أو « شركة عبر البلاد العربية السعودية للبترول » تطلب امتيازاً لمد أنابيب البترول عبر الأراضى اللبنانية حتى ميناء سيدون الذى يعتبر نهاية للخط الأنبوبى ، وقد تضمن اتفاق الامتياز الذى وقع فى سنة ١٩٤٧ ، على أن تتقاضى الحكومة اللبنانية رسما على مرور الزيت قدره ٣٠ شلناً عن كل ألف طن ، وضرائب نقل تبلغ بنسين عن كل طن .

الاتفاق مع الحكومة السورية :

وقد تأجل توقيع الحكومة السورية على اتفاق مماثل مع الشركة المذكورة إلى سنة ١٩٤٩ ، وكانت نصوصه تماثل نصوص الاتفاق المبرم مع الحكومة اللبنانية ، ولا يختلف عنه إلا فى أن الحكومة اللبنانية تتقاضى ضريبة إضافية نظير قيام الحكومة بالمحافظة على سلامة تلك الأنابيب ، كما احتفظت الحكومة بحقها فى نقل البترول السورى خلال هذه الأنابيب فى حالة ما إذا عثر على بترول فى سوريا ؛ هذا إلى أن الشركة تعهدت

ببيع ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ طن من البترول الخام إلى الحكومة بسعر السوق العالمى وقت الطلب .

وقد كانت هاتان الاتفاقيتان موضع نقد أعضاء البرلمان فى البلدين ، وكانت النتيجة توقيع اتفاق جديد بين الشركة وكل من الحكومتين السورية واللبنانية فى دمشق وبيروت ؛ وينص الاتفاق الجديد مع الحكومة السورية على أن تدفع الشركة للحكومة مبلغ ١,١٠٠,٠٠٠ دولار سنوياً بدلا من المبلغ المنصوص عليه فى الاتفاقية الأولى وقدره ٤٥٠,٠٠٠ دولار ، كما زادت كمية البترول الخام التى كان من حق الحكومة شراؤها بسعر السوق العالمى ، كما تضمنت الاتفاقية التى أبرمت مع الحكومة اللبنانية ،زيادة المبلغ الذى تدفعه الشركة سنوياً إلى ٥٠٠,٠٠٠ دولار ، عدا زيادة الضريبة المفروضة على نقل البترول ، والتى زادت إلى ٥٠٪ ، أى أصبحت ثلاثة بنسات عن كل طن .

وكذلك أدخل تعديل على الاتفاقية المبرمة بين شركة البترول العراقية وحكومتى سوريا ولبنان فى سنة ١٩٤٧ ، فقد كانت هذه الاتفاقية تتضمن أن تدفع الشركة إلى الحكومة اللبنانية ضريبة على مرور البترول فى أراضيها قدرها ٤٥,٠٠٠ جنيه سنوياً ، وإلى الحكومة السورية ٧٥,٠٠٠ جنيه سنوياً ، فقبلت الشركة تعديل الاتفاقية المذكورة تعديلا يشابه فى خطوطه الرئيسية التعديل الذى أدخل على الاتفاقية المبرمة بين الحكومتين وشركة تابلاين ؛ فتعهدت الشركة بأن تدفع للحكومة اللبنانية ٤٥٠,٠٠٠ جنيه استرلينى سنوياً ؛ عدا مطالب أخرى تقدمت

بها الحكومتان فيما بعد لشركة العراق للبترول ، منها أن تتعهد الشركة بإنشاء معمل تكرير فى حمص «سوريا»، وأن تشترك الحكومة مناصفة فى صافى أرباح الشركة ، وأن تتسلم كمية من البترول الخام بلا ثمن .

وفى يونيو سنة ١٩٤٩ تم اتفاق بين الحكومة السورية و «شركة أنابيب الشرق الأوسط» التى تضم «الشركة الإنجليزية الإيرانية» ، و «شركة نيوجرسى» و «شركة سوكونى فاكوم»، بشأن مد خط أنابيب من شمال الخليج الفارسى عبر الأراضى السورية ؛ ولكن هذه الشركة لم تلبث أن تنازلت عن الاتفاق المذكور .

وفى سنة ١٩٤٥ عقدت «شركة البحر المتوسط لتكرير البترول» — وهى مكونة من شركتى كالتكس وسوكونى فاكوم — اتفاقاً مع الحكومة اللبنانية لإنشاء معمل لتكرير البترول يسع ١٢,٥٠٠ برميل يومياً. وقد بدئ فعلا فى إنشائه منذ سنة ١٩٥٣ .

ولا ريب فى أن مد خط الأنابيب البترولية الذى أنشأته شركة البترول العراقية ، والذى يبدأ من كركوك ويخترق الأراضى السورية حتى ينتهى عند بانياس على الساحل السورى ، والخط الثانى الذى أنشأته شركة «عبر البلاد العربية للبترول»، والذى يمر عبر بلاد المملكة العربية السعودية ويخترق الأراضى اللبنانية حتى ينتهى عند «سيدون» — قد عاد على الجمهورتين السورية واللبنانية بفوائد اقتصادية جمة ؛ فقد زادت الضرائب المفروضة على الشركة ، كما زادت المبالغ السنوية التى يتعين عليها دفعها للحكومتين ، بمقدار زيادة الحركة التجارية فى البلدين .

نقابة العمال فى سوريا ولبنان :

وقد زادت نقابة العمال فى سوريا ولبنان قوة ومكانة فى البلدين ، واعترفت بها شركات الاستغلال ؛ وقد ساعد شعور العمال بالمسئولية على عدم انقيادهم للمؤثرات السياسية ؛ على أن اضطرار الشركات إلى إنقاص الأيدى العاملة بعد تمام إنشاء الخطوط الأنبوبية ، قد أثار سخط السلطات المحلية والصحف ، ولكن الرأى العام الذى يعلم حق العلم طبيعة العمل ، لم يكن على رأى الصحافة فى هذا الشأن .

فى فلسطين والأردن :

لم تكد تنتهى سنة ١٩٤٥ حتى كانت شركة البترول العراقية قد انتهت من إنجاز الاستعدادات لمد خط الأنابيب عبر أراضى شرق الأردن وفلسطين حتى نهايته فى حيفا ، كما اتخذت التدابير لتنظيم معمل البترول فى حيفا وتوسيع مقدرته حتى تصل من ٢,٢٥ مليون إلى ٧ مليون برميل ؛ ولتحقيق ذلك وقع اتفاق بين شركة العراق للنفط والمندوب السامى البريطانى لتنظيم العلاقة بين الشركة وحكومة فلسطين ؛ وقد تعهدت الشركة بموجب هذا الاتفاق أن تدفع مبلغ ٤٥,٠٠٠ جنيه إلى حكومة فلسطين الحرة ، فلما انتهى الانتداب البريطانى فى مايو سنة ١٩٤٨ وأعلن إنشاء إسرائيل ، انتشرت الفوضى فى البلاد ، وتوقفت أعمال الإنشاء فى الأراضى الفلسطينية ، وانتقل مركز إدارة الشركة من حيفا إلى طرابلس

« لبنان » ، وكان هذا سبباً لخسائر فادحة للشركة ، كما فقدت الحكومة العراقية بذلك الأتاوة التى كان على الشركة أن تدفعها ، وتوقف تنفيذ تسعة وعشرين امتيازاً لأعمال الكشف ؛ ولكن مفعول هذه الامتيازات ظل نافذاً بموجب مرسوم صدر فى هذا الصدد ؛ فلم تكد الحرب تضع أوزارها حتى استأنفت شركة تعمير فلسطين عملها ، وكانت قد حفرت بئراً فى سنة ١٩٤٧ ، على بعد ثمانية أميال شمال شرق غزة ، بلغ عمقها ٣٤٦٥ قدم ، ولكن ازدياد الفوضى والحروب الداخلية اضطر القائمين بالأمر إلى إيقاف العمل ؛ وقد دل حفر هذه البئر على خلو هذه المنطقة المكونة من الحجر الجيرى ، والتى كان يُعتقد أنها تختزن مستودعاً للبترول .

واستؤنفت بعد ذلك أعمال الكشف عن طريق حفر الآبار فى الجزء الجنوبى من فلسطين ، على بعد خمسين ميلا جنوب شرق غزة ، ومُهد لهذا الغرض طريق طوله ١٦ ميلا على امتداد طريق بير شيبا ، وعلى الرغم من كل ذلك وقفت الأعمال كلها بسبب الفوضى التى تسود البلاد ، وهجرة التجار والصناع من منطقة كرنوب والحليقات إلى غزة .

وقد منعت الحوادث كذلك الاستمرار فى بذل الجهود لزيادة طاقة معمل تكرير حيفا ، طبقاً للبرنامج الموضوع له ، إلى سبعة ملايين طن فى السنة ، وإنشاء وحدة إضافية للتقطير ، وكان الغرض من إنشاء هذه الوحدة استنباط مشتقات البترول ، كالنفط والكحول وزيت اللبريكانت ؛ وقد استمرت بعض الأعمال قائمة بين سنتى ١٩٤٦ و ١٩٤٨ ، على الرغم من أعمال التخريب وكثرة المشاغبات ؛ ولكن

شدة اضطراب الأمن فى داخل البلاد ، اضطرت إلى إيقافها آخر الأمر ؛ ومما دفع إلى إيقاف العمل ، قرار الحكومة العراقية منع مسيل البترول إلى فلسطين ، مما حرم معمل التكرير فى حيفا من الاستمرار فى عمله ؛ وقد كان لذلك أسوأ النتائج الاقتصادية على غرب أوربا وجنوبها ، فقد حرمت تلك البلاد من البترول العراقى ؛ كما أدى توقف تلك المشروعات إلى الاقتصاد فى عدد العمال الذين كانوا يعملون فى تلك الجهات .

فى شرق الأردن :

فى سنة ١٩٤٦ . نودى الأمير عبد الله ملكاً على شرق الأردن ، وكان على علاقة وثيقة ببريطانيا ، فساعد هذا على استمرار مد خط أنابيب البترول من الحدود العراقية ، وقد استمر العمل فى هذا المشروع من سنة ١٩٤٦ إلى ١٩٤٨ . وصحبه رخاء بين العمال ، إذ كان سبباً لتشغيل العدد الكبير منهم ؛ ولكن لم تكد تتم إقامة الآلات الحديثة وتُعد محطات التخزين فى سنة ١٩٤٨ ، حتى منعت العراق مسيل البترول فى الأنابيب من العراق ، بسبب الحرب الناشبة بين العرب واليهود ، فتعطلت بذلك خطوط الأنابيب الجنوبية التابعة لشركة النفط العراقية عن العمل ، ولكن العمال لم يصبهم ضرر كبير من جراء توقف العمل ؛ فإن شركة البترول العراقية تمكنت من الإفادة من النابهين منهم فى عمليات إقليم القطر ، بالمملكة العربية السعودية .

أما مشروع « شركة عبر البلاد العربية السعودية » لمدّ خطوط

الأنابيب داخل المملكة الأردنية الهاشمية ، والذى تحصل منه البلاد على ٦٠,٠٠٠ جنيه سنوياً ، فقد استمر العمل لانجازه بين سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥١ ، ويتبع هذا الخط سير خطوط أنابيب شركة البترول العراقية ، ثم يتجه نحو الغرب ، ثم إلى الشمال ، ليبعد عن الحدود الإسرائيلية ؛ ولذلك لم تُقم هذه الشركة مضخات لدفع البترول داخل إسرائيل . . .

وقد عدلت الاتفاقية المبرمة بين الشركة وحكومة شرق الأردن تعديلا يشبه التعديل فى الاتفاقية المبرمة بين شركة البترول العراقية وكل من سوريا ولبنان ، فأصبح نصيب الحكومة الأردنية بمقتضى الاتفاقية الجديدة ٢١٥,٠٠٠ جنيه سنوياً ، بدلا من ٦٠,٠٠٠ جنيه ؛ ولقد أفادت شرق الأردن من هذه الشركة فوائد مالية كبيرة ، لكثرة قوتها الشرائية لبعض المنتجات الوطنية ؛ وكان من المنتظر أن توافق شركة التابلاين على زيادة كمية البترول الخام الذى ينساب فى أنابيب شرق الأردن ، حتى تستطيع إقامة معمل تكرير فى منطقة « المفرق » ؛ هذا ، وتحصل مملكة شرق الأردن على كمية من البترول المكرر لا تتجاوز ١٠٠,٠٠٠ طن فى السنة ، من لبنان ، بواسطة شركتى شل وسوكونى فاكوم .

محاولة الكشف عن مناطق للبترول فى شرق الأردن :

ما زالت بعض الشركات البترولية تمنى النفس بإمكان العثور على بترول فى تلك المملكة ، فقد جددت شركة البترول العراقية محاولتها فى

سنة ١٩٤٧ للحصول على امتياز للكشف عن البترول واستغلاله فى شرق الأردن ؛ وقد منح الملك إحدى الشركات فى ١٠ مايو سنة ٤٧ حق احتكار الكشف واستغلال البترول فى جميع أنحاء المملكة ؛ وقد وكلت هذه الشركة العمل إلى شركة سبق تكوينها باسم « شركة التعمير الأردنى للبترول » ويتضمن الاتفاق أن تدفع الشركة للحكومة الأردنية مبلغ ٥٠,٠٠٠ جنيه عند بدء الاستغلال ، زيادة على ١٥٠٠٠ جنيه ذهبى فى كل سنة ، تزيد إلى ٨٠,٠٠٠ جنيه بعد ١٢ سنة ، علاوة على ضريبة قدرها ٤ شلنات ذهبية عن كل طن من البترول الخام تنتجه الآبار الأردنية ، وفى حالة ما إذا كان البترول الناتج من نوع غير جيد ، فإن اشتراط الجنيه الذهبى ومقدار الأتاوة يكونان موضع نظر ، بعد عشرين سنة من بدء الاستغلال .

ولكن هذه الاتفاقية لم تُجد نفعاً ، لأن الأبحاث الجيوفسيولوجية دلت على أن الأمل ضعيف فى وجود مستودعات من البترول ذات قيمة ؛ وقد نتج عن هذا الاتفاق أن إسرائيل نقضت الاتفاقية السابق إبرامها مع حكومة فلسطين سنة ١٩٤٨ ، والتى تتعهد حكومة فلسطين بموجبها بالعمل على مسيل البترول الأردنى عبر أراضيها إلى البحر المتوسط . ولم تر « شركة التعمير الأردنى للبترول » مواصلة حفر الآبار فى شرق الأردن للكشف عن منابع للبترول ، مع الاستمرار فى دفع قيمة الإيجار الاسمى المتفق عليه لمدة عشر سنوات ؛ ويعتبر هذا المبلغ من ملطفات الأزمة المالية التى تعانيها شرق الأردن منذ انقطعت صلتها بالبحر المتوسط لوجود

إسرائيل ، وتعثُّر التجارة والعمل فى محطات البترول التابعة لشركة البترول العراقية ، وصعوبة الحصول على بترول يسد حاجة السكان . . .

فى إسرائيل :

أرادت بريطانيا أن توهن قُوى العرب وتفرق وحدتهم ، وأن تتخلص فى الوقت نفسه من الوباء الصهيونى فى بلادها ؛ فرمتنا بهؤلاء الآلاف من المتشردين والأفاقين ومصاصى الدماء وتجار الأعراض ، وقالت لهم : اتخذوا لكم وطناً قومياً فى فلسطين باسم « إسرائيل » . . .

وتجمعت حثالات الشعوب فى هذه الأرض المقدسة لتتخذ وطناً قومياً وتنشئ دولة ، وأمدها الاستعمار الصليبى فى أوربا وأمريكا بكل ما يقدر عليه من أسباب العون المادى والمعنوى ، لتكون وسيلة لتوهين قوة العرب والمسلمين وتمزيق وحدتهم الجغرافية ، بعد وحدتهم القومية . . .

وُخيل إلى إسرائيل أنْ قد استتب لها الأمر ، وأنها دولة ذات كيان ، فأخذت تنظر حواليها نظرة أصحاب الأوطان إلى أوطانهم ، لتزيد مواردها وتدعم اقتصادياتها المنهارة نتيجة لشدة من الحصار العربى ؛ فأخذت تفكر فى استنباط البترول مما تحت أرجلها من أرض فلسطين . . .

بدأت إسرائيل تنزل ميدان البترول وأمامها عقبات ثلاث : أولاها أن الأرض التى تقيم عليها لا تحتوى على مستودعات باطنية للبترول ، وثانيتها رفض العراق مسيل البترول الخام عبر أراضيها إلى البحر ، والثالثة هى الحصار العربى المضروب عليها بحيث لا تستطيع حركة ذات الشمال

أو ذات اليمين ؛ وكانت النتيجة المحتومة لذلك أن تضطر إلى شراء البترول من البلاد ذات العملة الصعبة ، وهى لا تملك منها كما لا تملك من غيرها إلا القليل.

ويرى البعض أن هناك ثلاثة عوامل يمكن أن تخفف من حدة سوء الموقف البترولى لإسرائيل :

١ — وجود معمل تكرير حيفا .

٢ — إمكان إسرائيل الحصول على البترول من بعض فروع الشركات الموجودة بها .

٣ — كفاءة بعض أفراد إسرائيل العملية والصناعية ، واستطاعة بعض أصدقائهم فى الخارج أن يتخذوا التدابير اللازمة فى سبيل تموين إسرائيل بحاجتها من هذا السائل .

أثر امتناع العراق عن مد إسرائيل بالبترول :

أوقفت العراق مسيل البترول إلى إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ ، حين اتخذت بعض تدابير وحشية للاستيلاء على أملاك العرب وتشريدهم عن أوطانهم . وترتب على ذلك أن تعطلت محطة الخط الأنبوبى للبترول ، كما أصبح مستودع البترول هناك قاصراً على اختزان كمية البترول القليلة التى تأتيها بها السفن من الخارج .

وكانت الحكومة الإسرائيلية تستخدم بعض منشآت الشركة للإفادة منها فى بعض الأغراض الحكومية ، مع استمرار الشركة فى الوقت نفسه على دفع إتاوة نقل البترول المتفق عليهما منذ عهد حكومة الانتداب ، وقدرها

٣٠,٠٠٠ جنيه سنوياً ، بالرغم من توقف حركة نقل البترول منذ وجود إسرائيل ؛ على أن الغريب فى الأمر ، بل لعله أشد غرابة من أى تصرف مالى فى تاريخ الاقتصاد الدولى ، أن حكومة إسرائيل تطالب الشركة فى هذه الظروف بزيادة الأتاوة أو الإيجار الاسمى ، وقد استدعت هذه المطالبة العجيبة مباحثات طويلة فى تل أبيب والقدس ولندن ؛ وكان طبيعياً أن ترفض الشركة ؛ وكانت وجهة النظر التى بنت عليها أسباب الرفض : أن حقوق الشركة والتزاماتها مستمدة من الاتفاقيتين المبرمتين فى سنة ١٩٣١ وسنة ١٩٣٤ بينها وبين الحكومة البريطانية صاحبة الانتداب فى ذلك الوقت ، وأن إسرائيل قد رفضت الاعتراف بهذه الالتزامات ؛ هذا إلى أن إسرائيل عميل غير موثوق بشرفه التجارى ؛ وفوق هذا وذاك فإن عدم الاستقرار فى إسرائيل وعداوة الشعوب العربية لها ، مما يجعل مصير المشروعات العمرانية مشكوكاً فيه . . .

وإزاء ذلك رأت حكومة إسرائيل أن تدعو بعض الذين يعنيهم أمرها فى الخارج ، لدراسة موضوع البترول فى إسرائيل ؛ وقد اهتم بهذا الأمر بعض يهود سويسرا وكندا وأمريكا وأفريقية الجنوبية ، من شركات وأفراد ، فأرسلوا بين سنتى ١٩٤٩ و ١٩٥٢ إلى إسرائيل إخصائيين لدراسة الموضوع عن قرب ، وعُرضت الاحتمالات المختلفة للبحث والمناقشة ، واشتركت الشركات اليهودية من جميع البلدان فى هذه المباحثات ، مثل « شركة البترول الاتحادية » و « شركة الكوتيننتال الجديدة للبترول » و « شركة الكشف الإسرائيلية للبترول » و « نقابة إمبال » و « شركة تعاون الوقود اليهودية »

و « شركة البترول الأمريكية الإسرائيلية »، وكان من نتائج هذه المباحثات إعداد قانون جديد للتعدين وللبترول فى إسرائيل ، من أهم نصوصه أن تكون مناطق الاحتكار قليلة المساحة ، ليزيد تنافس الشركات ؛ وأن يمنح حق الاحتكار فى ثلاثة أشكال مختلفة : (١) حق الاستطلاع العام (٢) وحق الالتزام الذى يسمح بإجراء الأبحاث وبحفر الآبار بقصد الكشف عن مستودعات البترول (٣) وأخيراً حق الاستغلال . . .

ومدة حق الالتزام ثلاث سنوات ، مع إلزام المحتكر المبادرة فى العمل والحفر فى منطقة الاحتكار ، ولا يتجاوز مسطح كل احتكار ١٠٠,٠٠٠ فدان ، ولا يصرح بالحصول على أكثر من ثلاثة التزامات فى إقليم واحد ؛ وفى حالة العثور على البترول ، يصبح الاستغلال حقاً مكتسباً للمحتكر ، ومدة العقد ثلاثون سنة ، تتجدد بعدها مرة واحدة لمدة عشرين سنة ، وتحصل الحكومة على إتاوة قدرها ١٢,٥٪ زيادة على ضريبة الدخل التى تقدر بـ ٥٠٪

وقد كان التفاؤل عظيما فى الأوساط الحكومية الإسرائيلية بعد صدور هذا القانون ، إذ كان المعتقد أنه سيكون مشجعاً وحافزاً لرءوس الأموال والشركات على القيام بأعمال البحث والتنقيب ؛ ولكن هذا التفاؤل ذهب أدراج الرياح ؛ ولم تلبث إسرائيل أن شعرت بحاجتها الشديدة إلى البترول ؛ إذ تستهلك الصناعة اليهودية مليون طن فى اليوم ، ولا تستطيع بأقل من ذلك المقدار أن تواصل الإنتاج ؛ وتضطر الحاجة إسرائيل فى الوقت الحاضر إلى استخدام الكميات القليلة من البترول التى تجلبها إليها شركات

التوزيع من جزائر الهند الهولندية . وفى سنة ١٩٤٩ ، جلبت باخرة واحدة كميات من البترول الخام من فنزويلا ؛ وقد بقيت إسرائيل تستمد بعض البترول اللازم لها من نصف الكرة الغربى ، أى من أمريكا ، ولكنها تدفع له ثمناً غالياً ؛ فقد دفعت فى سنة ١٩٥٣ ما يزيد على ١٥ مليون جنيه ثمناً للبترول ؛ وقد حاولت أن تعقد مع إنجلترا قرضاً يوازى نصف هذا المبلغ ، ولكن مساعيها ذهبت أدراج الرياح .

من أين تستمد إسرائيل بترولها :

كانت واردات إسرائيل من البترول تصل إليها عن طريق شركتى شل وسوكونى ، ولكن منذ سنة ١٩٥٢ أصبحت تستمد جزءاً من بترولها من « شركة تعاون الوقود الإسرائيلية » ، وهى شركة يهودية ، يملك الجمهور ثلث أسهمها ، والثلث الثانى تملكه الحكومة ، والثلث الأخير يملكه حزب هيستادوت .

وتمد شركة شل إسرائيل بالبترول الذى تأتى به من إقليم البحر الكاريبى ، وتقدر قيمة الوارد إليها من هذه الجهة بـ ٨٠٠,٠٠٠ جنيه فى السنة .

ولم تتمكن إسرائيل حتى الآن من مد خط أنبوبى للبترول بين العقبة وحيفا ، وكانت ترمى من إنشائه إلى تجنب المرور بقناة السويس وخطر مصادرة مصر للبضائع الإسرائيلية .

البترول فى مصر

يعتبر البترول بحق عصب الحياة الاقتصادية فى مصر ؛ وترجع أهميته هذه إلى خلو الأراضى المصرية تقريباً من الموارد الطبيعية لأنواع الوقود الأخرى ، كالفحم والخشب ، مما يجعل مصر تعتمد اعتماداً كبيراً على هذا السائل ومشتقاته للحصول على القوة المحركة اللازمة لتصنيع البلاد الذى يعتبر ضرورة لازمة لتوفير أسباب الاستقرار اللازم وزيادة الدخل القومى للسكان الذين يزيدون زيادة مطردة وسريعة .

وقد بذلت بعض الشركات جهوداً كبيرة فى سبيل الكشف والتنقيب عن البترول فى جهات متعددة من البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء ، وقد توجت بعض هذه الجهود بنجاح محسوس ، فقد عثر فى بعض هذه المناطق على كميات كبيرة من البترول فى حقل «جمسة» عام ١٩٠٠ و «الغردقة» عام ١٩١٣ ؛ وبذلك ساهمت صناعة البترول فى مصر ، فى أيامها الأولى ، بجانب من الطاقة اللازمة للبلاد ؛ فاستخدم معظم إنتاج البترول حينئذ فى صنع الكيروسين اللازم للإضاءة والأغراض المنزلية الأخرى ، وكذلك البنزين ، ولكن الكميات الناتجة من هاتين المنطقتين لم تكن كافية لسد حاجة مصر من البترول ، مما اضطر مصر إلى الاستمرار فى استيراد الفحم من الخارج ؛ وقد بلغ ما استوردته البلاد

فى عام ١٩٣٧ – أى قبل كشف حقل رأس غارب – ما يقرب من ١,٣٣٢,٠٠٠ طن ، لاستيفاء حاجتها من الطاقة اللازمة للصناعة ؛ وفى ذلك العام اكتشف حقل رأس غارب ، الذى ظهر فيما بعد أنه من أغزر حقول البترول فى مصر إنتاجاً ؛ فأدى ذلك الكشف إلى زيادة الإنتاج زيادة محسوسة ؛ ولكن مصر على الرغم من ذلك استمرت فى حاجة شديدة إلى البترول لسد حاجات الصناعات التى أخذت تنتشر انتشاراً كبيراً . . .

وأعلنت الحرب العالمية الثانية بعد ذلك بسنتين ، وتعذر على مصر استيراد حاجتها من الفحم ، فتعرضت حياتها الاقتصادية للعقم والشلل ، ولكن إنتاج حقل رأس غارب ، ساعد على تخفيف الأزمة إلى حد ما ؛ إذ هيئت كافة أنواع الآلات المستخدمة فى مصر لتدار بالبترول بدلا من الفحم ؛ وكان تحويل أجهزة قاطرات السكك الحديدية إلى البترول أهم عمليات التحويل جميعاً ؛ نظراً للدور الحيوى الذى لعبته السكك الحديدية خلال سنى الحرب .

وانتهت الحرب ، وبدأت مصر عهداً جديداً فى تاريخ البترول فى مصر ، فاستأنفت الشركات – سواء الأجنبية والمصرية – بذل الجهود الكبيرة فى أعمال الكشف والتنقيب والحفر ، فى نواحى متعددة من سيناء وعلى ساحل البحر الأحمر ، حتى يمكنها أن تواجه الاستهلاك المحلى من البترول ، وكان قد أخذ فى الصعود السريع خلال سنى الحرب (١٩٣٩ – ١٩٤٤) وازداد سرعة فى السنوات التى تلت الحرب ،

حتى قفز من مليون طن فى عام ١٩٤١ إلى ٢,٥٠٠,٠٠٠ طن فى عام سنة ١٩٤٨ .

وعلى الرغم من حاجة مصر الشديدة إلى البترول ومشتقاته ، لسد ما تحتاج إليه الصناعة النامية فى مصر ، أصدرت الحكومة المصرية فى عامى سنة ١٩٤٧ و ١٩٤٨ قانونى الشركات المساهمة والمناجم والمحاجر ؛ فكان لهما أثر بالغ السوء فى صناعة البترول بمصر ؛ إذ أدى هذان القانونان إلى تثبيط همم الشركات الأجنبية التى كانت تعمل جاهدة فى سبيل الكشف عن البترول واستغلاله بما يسد حاجات البلاد ويعود فى الوقت نفسه بالنفع المادى على هذه الشركات .

وقد بقى هذان القانونان مسلطين على رقاب الشركات الأجنبية خمس سنين متوالية ، أصيبت فيها صناعة البترول المحلية بنكسة ، وأصيب الاقتصاد الوطنى بخسارة كبيرة ؛ إذ تراجعت بعض الشركات الأجنبية من الميدان ، وأخذ الفرق بين إنتاج البترول المحلى والاستهلاك يتسع عاماً بعد عام ، نتيجة لتوقف نمو صناعة البترول المحلية ؛ فزادت وارداتنا من المواد البترولية ، وزاد تبعاً لذلك ما تخسره البلاد من عملات أجنبية صعبة تنفقها فى سبيل الحصول على البترول ؛ وقد بلغ ما خسرته مصر فى هذا الصدد خلال السنين الخمس الماضية ، ما يعادل ٥٥ مليون جنيه ، من الدولارات والجنيهات الإسترلينية .

الشركات الأجنبية والمصرية خلال هذه الفترة :

كانت الشركات الثلاث الكبرى التى تعمل فى مصر خلال هذه الفترة ، هى : الشركة الإنكليزية المصرية ، وسوكونى فاكوم ، وستاندرد أويل أوف إيجبت ؛ وقد عقدت العزم على مواصلة الكشف وحفر الآبار على الرغم من العوامل المثبطة للعزائم التى لقيتها فى أبحاثها قبيل الحرب العالمية الثانية وفى أثنائها ؛ فواصلت الشركات جهدها ، وعملت على إرسال بعثات الكشف فى جميع الأنحاء ، حتى شملت أبحاثها جميع المناطق فى مصر .

ففى الفترة ما بين ١٩٤٥ و ١٩٤٨ حفرت شركة استاندرد أويل آباراً فى منطقة أبو حمد، و « درج »، و « نخل » — فى سينا الوسطى ؛ كما حفرت بئرين فى « أبو رواش » ، قرب الهرم ، وآباراً أخرى قرب « أبو روديس » و « وادى بابا » — على الشاطئ الغربى من سيناء ، وبئراً أخرى فى منطقة « خبرة » فى شمال شرق سيناء ، بالقرب من حدود فلسطين ، وآباراً أخرى فى « وادى فيران » ، على الشاطئ الغربى لسيناء ؛ وظهر أن كل هذه الآبار جافة ، ما عدا آبار حقل « وادى فيران » . . .

وهكذا بعد جهاد ظل خمسة عشر عاماً ، أنفقت فيها شركة نيو جرسى ما يقرب من ستة ملايين دولار ، ظهر البترول المصرى بكميات وافرة على عمق ٦٥٠٠ — ٦٥٧٠ قدم ، ومن المقدر أن يبلغ الإنتاج من هذا البترول ١٥٠ برميل يومياً ؛ وبهذه المناسبة ، مُنحت شركة التعاون

المصرية للبترول حق احتكار وادى فيران فى سنة ١٩٥٣ ، بالاشتراك مع شركات أمريكية وسويسرية، وشركة تعاون كاليفورنيا الجنوبية للبترول .

أما الشركة المصرية الإنكليزية فقد استأنفت أعمال البحث فى شمال رأس غارب ، فى عين موسى شمال خليج السويس ، بالاشتراك مع شركة « سوكونى » ، وواصلت البحث كذلك فى جهة « هرمس » شمال « الغردقة » ، وحفرت بئراً فى جهة « عسل » ولكنها ظهرت جافة ، ولكن شركة سوكونى حفرت بئراً أخرى فى نفس المنطقة سنة ١٩٤٧ ، فظهر أنها تحتوى على مستودعات باطنية غنية بالبترول ؛ وقد تم كشف حقل آخر للبترول على غاية من الأهمية فى منطقة « سدر » ، شمال « عسل » ، وقامت الشركة المصرية الإنكليزية بالاشتراك مع « سوكونى » بحفر بعض الآبار فى « رمالا » و « الحمراء » ؛ وفى منطقة القناة حفرت آبار أخرى فى عتاقة ، وأبو سلطان ، ولكنها لم تؤد إلى نتائج إيجابية ؛ وحفرت ثلاث آبار فى رأس مطارمه فى الجنوب الشرقى من « سدر » ، وكانت النتائج إيجابية .

وبعد هذا العرض السريع للأعمال التى قامت بها الشركات الأجنبية والمصرية فى سبيل الكشف عن البترول ، نجد لزاماً علينا أن نورد هنا أهم ما جاء فى ذينك القانونين اللذين عاقا صناعة البترول عن التقدم خلال خمس سنين :

قانون الشركات المساهمة :

فى ٢٠ يوليو سنة ١٩٤٧ صدر القانون رقم ١٣٨ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالشركات المساهمة ؛ وتنص المادة الرابعة منه على أن يكون ٤٠ ٪ على الأقل من أعضاء مجلس إدارة كل شركة مساهمة من المصريين ، وإلا بطلت جميع قراراته ، فضلا عن جواز الحكم على الشركة بغرامة لا تزيد على ألف جنيه .

وتنص المادة الخامسة على ألا يقل عدد المصريين المستخدمين فى الشركات المساهمة عن ٧٥ ٪ من مجموع المستخدمين ، وألا يقل مجموع ما يتقاضونه من أجور ومرتبات عن ٦٥ ٪ من مجموع الأجور والمرتبات التى تدفعها الشركة ؛ كذلك لا يجوز أن يقل عدد العمال المصريين عن ٩٠ ٪ من مجموع العمال ، ولا أن يقل مجموع ما يتقاضونه من أجر عن ٨٠ ٪ من مجموع أجور العمال التى تدفعها الشركة .

وتنص المادة السادسة على وجوب تخصيص ٥١ ٪ على الأقل من أسهم الشركة للمساهمين المصريين ، سواء عند تأسيس الشركة أو عند زيادة رأس المال ؛ ولا يدخل فى حساب هذه المادة الشركات التى تأسست قبل صدور هذا القانون ، إلى أن تنتهى مدتها ، على أن تراعى فى حالة تجديدها .

قانون المناجم والمحاجر :

وفى عام ١٩٤٨ صدر القانون رقم ١٣٦ بشأن وضع القواعد والأحكام

المتعلقة باستغلال المناجم والمحاجر ، فكان له مثل ذلك الأثر ، ونحن نورد فيما يلى أهم أحكامه :

المادة ٤ : يحظر البحث عن المعادن بأنواعها ، سواء أكان ذلك فى أملاك الحكومة العامة أو الخاصة ، أو فى أملاك الأفراد ، أو فى المياه الإقليمية ، إلا بترخيص خاص؛ ويعطى الترخيص بقانون وإلى زمن محدود .

المادة ٥ فقرة ج و د : أما إذا ثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، وجب الإعلان عن منطقة الاستغلال فى الجريدة الرسمية وطرحها فى مزايدة عامة ، ويعطى الترخيص باستغلالها بقانون ، وإلى زمن محدود .

المادة ١٠ : لا يبرم عقد الاستغلال ما لم يثبت وجود المعدن بكميات تسمح باستغلاله ، ولا تزيد مدة العقد على ثلاثين عاماً قابلة للتجديد مرة واحدة لا تزيد على ١٥ عاماً .

المادة ١٥ : للحكومة حق شراء ما لا يزيد على ٢٠ ٪ من خام البترول الناتج من المنطقة المرخص باستغلالها أو منتجاتها المكررة ، بثمن يقل بمقدار ١٠ ٪ عن سعر المثل فى سوق عالمية معترف بها .

المادة ١٦ : للحكومة فى حالة الطوارئ الناشئة عن قيام أو توقع قيام الحرب ، أو الناشئة عن أسباب داخلية ، الاستيلاء على بعض أو كل منتجات المنجم الخام أو المكررة ، ومطالبة صاحبه بزيادة الإنتاج إلى أقصى حد مستطاع ، والاستيلاء على المنجم عند الاقتضاء؛ وللحكومة

كل ذلك فى غير حالات الطوارئ المشار إليها إذا أوقف صاحب المنجم العمل أو حد من إنتاجه وترتب على ذلك عجز فى تموين البلاد ، أو كان توقفه بقصد التحكم فى الأسواق .

وقد أثار القانونان اعتراضاً قوياً من جانب الشركات العاملة فى الصناعة البترولية ؛ أما فيما يختص بقانون الشركات المساهمة فقد اعتبرت الشركات المادة السادسة منه عائقاً أمام رءوس الأموال الأجنبية نحو عمليات كشف واستنباط البترول ؛ إذ تتطلب هذه العمليات نفقات طائلة ، هذا إلى ما تتعرض له هذه العمليات من مخاطر لا يستهان بها .

أما قانون المناجم والمحاجر فقد اشتمل على مواد كانت موضع نقد وشكوى من الشركات ؛ ومن ذلك :

أولا : رأت الشركات أن جعل مدة الاستغلال ثلاثين عاماً على الرغم من جواز تجديدها مرة واحدة ١٥ عاماً ـ لا تكفى ، وذلك لما تتطلبه هذه الأعمال فى الغالب من زمن طويل قبل أن تتمكن الشركة من استغلال البترول بطريقة تجارية .

ثانياً : كانت وجهة اعتراض الشركات على نص المادتين ٤ و ٥ من القانون ، أن المادة الأولى جعلت الترخيص بالبحث ، بقانون ؛ فإذا ما ثبت وجود المعدن نصت المادة الخامسة على وجوب الإعلان عن منطقة الاستغلال وطرحها فى مزايدة عامة ، وبذلك يضيع عليها كل ما أنفقت فى سبيل التنقيب من مال وجهد ؛ لاحتمال أن يصير الاستغلال من نصيب شركة أخرى ، ما دام الأمر ينتهى بمزايدة عامة .

ثالثاً : وتنتقد الشركات النص القائل بأن التصريح باستغلال الكشف لا يجوز منحه إلا للشركة المصرية كما حددها قانون الشركات .

هذا إلى أن الحكومة فى ذلك الوقت عمدت إلى تحديد أسعار المواد البترولية المنتجة محلياً على أساس كان من شأنه حرمان شركات البترول من كل ما يحفزها على بذل الجهد لزيادة الإنتاج المحلى ؛ وقد أوضح الدكتور حسن بغدادى الوزير السابق للتجارة والصناعة والتموين ، مشكلة التسعير الجبرى المشار إليها ، فقال فى مؤتمر صحفى عقده ليشرح فيه التسويات النهائية المتعلقة بالخلافات التى كانت قائمة بين الحكومة وشركات البترول :

إن شركات البترول قبل الحرب العالمية الثانية كانت تعمل فى مصر فى جو من الثقة والاطمئنان ، بشروط مرضية بالنسبة للشركات وللحكومة ، وكان المنتج من البترول يباع بالسعر العالمى الذى يباع به إنتاج البترول فى جميع أنحاء العالم ؛ وأدى التنافس بين البترول المستورد والبترول المنتج محلياً إلى خفض أسعار البترول العالمى . ولما قامت الحرب الأخيرة ونشأت مشكلة توزيع البترول بالبطاقات وتحديد سعر جبرى له ، إبقاء على سعر الكيروسين منخفضاً لأهميته بالنسبة للطبقات المتوسطة ، كان على الحكومة أن تقوم بتحميل سعر البنزين — وهو استهلاك الطبقات القادرة — ليبقى الكيروسين منخفض السعر ، واتخذ ذلك بالنسبة للمواد البترولية المنتجة محلياً والمستوردة . وكان طبيعياً أن تقوم فى ظل هذا النظام غير الطبيعى عدة مشكلات ، أهمها موازنة الأسعار البترولية ، وظهرت

عدة منازعات حول الإنتاج المحلى ، الذى أصبح الاستمرار فيه غير مغر للشركات ؛ وظل نظام التسعير الجبرى قائماً بعد انتهاء الحرب حتى عام ١٩٤٩ عند ما انخفضت أسعار العملة المصرية بالنسبة للدولار ، وترتب على ذلك أن ارتفع سعر البترول المستورد من الخارج بنسبة ٤٠٪ ، لأن جميع الشركات البترولية العالمية — حتى الإنجليزية منها — تتعامل بالدولار ؛ كما ترتب على ذلك زيادة العبء على المنتج المحلى ، ووجدت الحكومة نفسها أمام مشكلة كبيرة هى مشكلة التسعير الجبرى .

استئناف بعض الشركات نشاطها :

على الرغم من تلك العراقيل المثبطة للهمم استمرت بعض الشركات فى نشاطها فى ميدان البترول ؛ إذ طلبت الشركة المصرية الإنجليزية ، وشركة سوكونى ، والشركة الوطنية المصرية للبترول ، والشركة الفرنسية العامة للبترول — طبقاً للقانون الجديد الصادر فى سنة ١٩٤٨ الحصول على التزامات تخولها البحث والكشف عن البترول ، ولم تقدم هذه الشركات على ذلك إلا اعتقاداً منها بأن هذين القانونين لن يطول أجلهما ، وأن التعديل سوف يدخلهما آجلا أو عاجلا .

واستمر العمل فى جنوب سينا ، فى مناطق « سدر » و « عسل » ، والمطارمة ، مما رفع إنتاج البترول فى هذه الجهات الثلاث ، من نصف مليون طن فى سنة ١٩٤٨ ، إلى مليون طن فى سنة ١٩٤٩ ، و ١,٢ مليون طن فى كل من ١٩٥٠ ، ١٩٥١ ، ١٩٥٢ .

بيان إحصائى

لإنتاج مصر واستهلاكها من منتجات البترول الرئيسية فى السنوات ١٩٤٩ — ١٩٥٣

السنة	مجموع الإنتاج المحلى من المنتجات المكررة	مجموع الاستهلاك المحلى من المنتجات المكررة	واردات المنتجات المكررة	الواردات المدفوعة بالعملات الأجنبية
	(الأرقام بالأطنان المترية)			جنيه مصرى
١٩٤٩	٢,٠٤٩,٢٠٠	٢,٧٢٤,٨٠٠	٧٠٣,٠٠٠	٥,٥٠٠,٠٠٠
١٩٥٠	٢,١٩١,٢٠٠	٢,٩٠٧,٨٠٠	٧٦٢,٢٠٠	٩,٨٠٠,٠٠٠
١٩٥١	٢,١٥٥,٩٠٠	٣,١١٥,٢٠٠	١,٠٠٥,١٠٠	١٣,١٠٠,٠٠٠
١٩٥٢	٢,٢٠٤,٣٠٠	٣,١١٥,٠٠٠	٩٣٢,٧٠٠	١٤,٣٠٠,٠٠٠
١٩٥٣	٢,١٨٣,١٠٠	٣,٢٣١,٧٠٠	١,٠٥٣,٦٠٠	١٤,٥٠٠,٠٠٠

أما إنتاج الثلث الأول من عام ١٩٥٤ فقد كان كالآتى :

يناير	١٦٢,٨٠٠ طن	فبراير	١٥٣,٠٠٠ طن
مارس	١٧٥,١٠٠ «	إبريل	١٦٨,٤٠٠ «

هذا ، فى حين بلغ متوسط الإنتاج فى الشهور الأحد عشر الأولى من سنة ١٩٥٣ = ٢٠١,٨٠٠ طن ، ولم يبلغ متوسط الشهور الخمسة التالية لها أكثر من ١٦٥,٠٠٠ طن ، بنقص نسبته ١٨ ٪ تقريباً .

ومن هذا البيان يتضح نقص الإنتاج البترولى فى مصر منذ سنة ١٩٥٢ .

حقول البترول فى مصر

تقع جميع حقول البترول التى تم اكتشافها فى مصر إلى الآن ، على سواحل خليج السويس والبحر الأحمر ، ولم يعثر الباحثون بعدُ على حقول أخرى فى الصحراء الغربية ، على الرغم مما قاموا به فيها من أعمال البحث والتنقيب .

وحقول مصر المنتجة ، هى : حقول جمسة ، والغردقة ، وأبو دربة ، ورأس غارب ، وسدر ، وعسل ، ورأس مطارمة ، ووادى فيران . وتعتبر هذه الحقول بالقياس إلى حقول البترول الأخرى فى العالم ، حقولا صغيرة ، ما عدا رأس غارب ، وهو أكبر الحقول المصرية جميعاً .

حقول البحر الأحمر

جمسة : تم اكتشاف حقل جمسة على عدة مراحل ؛ ولهذا كان من الصعب تعيين المرحلة التى يصح أن ينسب إليها ابتداء الكشف عنه ؛ فقد بدأت مرحلة الكشف الأولى سنة ١٩٠٩ ، حين أنتجت إحدى الآبار التى قام بحفرها الاتحاد المصرى ، وقد استمر الإنتاج من هذه البئر أربع سنوات ، وكان إنتاجها متقطعاً ؛ وفى سنة ١٩١٠ آلت ملكية هذا الحقل إلى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ، فواصلت أعمال الإعداد

والإنتاج ، حتى بلغ إنتاج الحقل فى سنة ١٩١٤ — ٩٢,٠٠٠ طن مترى ، واستمر إنتاجه منتظماً حتى سنة ١٩٢٧ ، وكانت جملة المنتج قد بلغت ١٩٣,٠٠٠ طن .

وقد كان نجاح الإنتاج من حقل جمسة باعثاً على تنشيط البحث والتنقيب ، على الرغم من أن قيمة الحقل الاقتصادية لم تكن ذات أهمية تذكر ؛ ومن المرجح أن أعمال البحث الجدى عن المواد البترولية فى مصر كان من الممكن أن تتأخر طويلا لو لم يحفزها هذا النجاح .

الغردقة : يقع حقل الغردقة على الشاطئ الأفريقى للبحر الأحمر ، عند مدخل خليج السويس ، على مسافة ٥٥ كيلو متراً تقريباً جنوب جمسة ، وقد شجع نجاح الإنتاج من حقل جمسة « شركة الآبار للزيوت الإنجليزية المصرية » على الشروع فى البحث بمنطقة الغردقة ، وتم للشركة حفر أولى آبار تلك المنطقة فى سنة ١٩١٣ ، وبلغ هذا الحقل ذروة إنتاجية فى سنة ١٩٣١ ، إذ أنتج ٢٩١,٠٠٠ طن سنوياً ؛ ومنذ ذلك الوقت أخذ إنتاجه فى التضاؤل ، إلى أن هبط إلى ٣٩,٩٠٠ طن فى سنة ١٩٥٢ ، وأصبح ما ينتجه الآن من البترول مختلطاً بعشرة أضعاف حجمه من الماء ؛ ويرجع ظهور الماء لأول مرة فى آبار هذا الحقل إلى سنة ١٩١٦ ، ومنذ ذلك الحين أخذت نسبة الماء تزيد ، مما دعا إلى بذل الجهود لفصله عن البترول ؛ وأخيراً استخدمت وحدة تجفيف كهربائية صغيرة فى سنة ١٩٢٢ ، وقد نجحت هذه التجربة نجاحاً كبيراً . وحقل الغردقة يعتبر صغيراً إذا ما قيس بحقول العالم الأخرى ؛ وقد بلغ مجموع إنتاجه حتى

نهاية ١٩٥٣ = ٥,٢٥٤,٩٠٠ طن .

رأس غارب : يقع حقل رأس غارب على بعد ٢٠٠ كيلومتر تقريباً جنوب السويس ، على الشاطئ الغربي من الخليج ، وينتج ٣٢٠٠ طن يومياً ؛ ولذلك يعد أكبر الحقول المصرية وأهمها ؛ وقد حفرت بئران فى هذه المنطقة لأول مرة فى سنة ١٩٢١ ، ولكن النتائج لم تكن مشجعة ، إلا أن البحث استؤنف باستخدام الوسائل الحديثة فى سنة ١٩٣٧ ، وعثر على الزيت فى أبريل سنة ١٩٣٨ ، وقد بلغ حقل رأس غارب ذروة إنتاجه فى سنة ١٩٤٨ إذ بلغ ١,٣٣٢,٠٠٠ طن ، ولكن هذه الكمية نقصت فى سنة ١٩٥٢ فبلغت ١,٢٠٠,٠٠٠ طن .

ويحتوى الحقل على كافة المنشآت الضرورية لحقول البترول الحديثة ، بما فى ذلك الورش والمحطات الكهربائية ؛ كما أنشئت به عدة مؤسسات اجتماعية ، فبه الآن مستشفى ، ومدارس ، ومسجد ، ونواد للعمال والموظفين .

أبو دربة : بدأت أعمال التنقيب فى هذا الحقل سنة ١٩٠٩ ، ولكن النتائج لم تكن باعثة على التفاؤل ؛ ثم عثرت الحكومة المصرية اتفاقاً فى سنة ١٩١٨ على إحدى الآبار القليلة العمق فى هذه المنطقة ، ووجدت فيها آثار البترول ، فدفعها ذلك إلى مواصلة العمل ، مما أدى إلى كشف بعض موارد البترول ، ولكن النتائج لم تكن ذات أهمية ، فصرفت الاهتمام عنها ، وباعت ما كان لديها من مهمات إلى اتحاد

البترول المصرى ، الذى استأنف العمل هناك ، ولكن لم تأت سنة ١٩٤٥ حتى نفدت موارد هذا الحقل .

سدر : يقع حقل سدر بشبه جزيرة سيناء ، على بعد ٤٥ كيلو متراً تقريباً من السويس ، على الشاطئ الشرقى من الخليج ؛ ويرجع اكتشاف هذا الحقل إلى أوائل سنة ١٩٤٦ ، وبدأ إنتاجه منتظماً فى سنة ١٩٤٨ ، وبلغت جملة ما استخرج منه من الخام حتى نهاية سنة ١٩٥٢=١,٤٧٩,٠٠٠ طن ؛ وتعتبر منطقة حقل سدر أحدث المناطق المعمورة فى مصر ، وهى تشمل كثيراً من المنشآت الاجتماعية ، من مدارس ونواد .

عسل : يقع حقل عسل إلى الجنوب من حقل سدر ، وقد تم حفر أول بئر فيه سنة ١٩٤٨ ، ثم استؤنف حفر الآبار حتى بلغ عددها فى سنة ١٩٥١ = ٢١ بئراً ، ولم يمكن العثور على بترول إلا فى سبع منها ، وبلغت جملة إنتاج الحقل فى سنة ١٩٥٢ = ١,٤٩٨,٦٠٠ طن .

وادى فيران : قام بكشف هذا الحقل شركة ستاندرد أويل فى سنة ١٩٤٨ ، بعد أن أنفقت ما يقرب من أربعة ملايين من الجنيهات ، وبرغم ما بذلت من الجهود ، اضطرت إلى التوقف عن العمل فى ظل الأحكام غير الملائمة لقانون المناجم القائم فى ذلك الحين .

رأس مطارمة : تم الكشف عن هذا الحقل فى أواخر ١٩٤٨ ، وقد حفرت به ست آبار حتى اليوم ، ولم يبدأ إنتاجه بعد .

شركات البترول فى مصر

ا – شركات الإنتاج

١ – شركة الزيوت الإنجليزية المصرية :

كانت هناك قبل الحرب ثلاث شركات تقوم بالبحث والتنقيب عن البترول فى مصر ، وهى « شركة البحر الأحمر للزيت » و « شركة التعاون الأفريقية للتنقيب » و « شركة الزيوت المصرية » .

ثم اندمجت هذه الشركات الثلاث فى شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ، وفى سبتمبر سنة ١٩١٣ عقد اتفاق بين الحكومة المصرية والشركة ، أصبح للشركة بمقتضاه الحق فى القيام بأبحاثها فى مناطق أخرى ، وحددت إتاوة الحكومة بـ ٥٪ من الإنتاج ، علاوة على ١٠٠,٠٠٠ سهم من الأسهم المرموز لها بحرف (ج) ، وفى سنة ١٩٣٧ تم اتفاق آخر يعطى الشركة حق الحصول على رخص لكشف البترول لا يتعدى مجموعها أربعين رخصة ، فى مساحات لا تتجاوز الواحدة منها مائة كيلو متر مربع ، على أن تحصل الحكومة لقاء ذلك على حصة قدرها ١٤ ٪ من أسهمها .

ولما نجحت الشركة فى كشف منطقة البترول فى « سدر » ، طلبت الترخيص لها باستغلالها ؛ وفى مايو سنة ١٩٤٨ أحيل إلى مجلس النواب

مرسوم بمشروع قانون يرخص للحكومة التعاقد مع الشركة لاستغلال البترول فى هذه المنطقة ، وجاء فى المادة الثانية من المرسوم أن مدة الاستغلال لا تتجاوز الثلاثين عاماً ، تجدد لمدة ١٥ سنة ، طبقاً للشروط التى تكون سارية بمقتضى الأحكام المعمول بها فى شأن التجديد ؛ على أن تدفع الشركة للحكومة إتاوة قدرها ١٥ ٪ من قيمة البترول المستخرج عيناً أو نقداً ، كما يكون للحكومة الأولوية فى شراء ٢٠ ٪ من البترول أو مشتقاته من إنتاج هذه المنطقة ، على أن يكون نصفها بسعر المثل فى السوق العالمية مخصوماً منه ١٠ ٪ ، والنصف الآخر بدون خصم .

ونص البند العاشر من العقد على أنه فى حالات الطوارئ لأسباب قومية ، أو فى حالة قيام الحرب ، يكون للحكومة حق الاستيلاء على جميع البترول الناتج ومشتقاته ، كما يتعين على المستغل أن يبذل قصارى جهده فى زيادة الإنتاج لسد مطالب الحكومة ، ويلتزم المستغل بالتوسع فى الاستغلال إلى أقصى حد ممكن ، وإذا ما تبين للحكومة تهاون فى تنفيذ هذا الشرط ، فلها الحق فى إخطار المستغل وتقرير ما ترى اتخاذه من إجراءات لتحقيق القصد من النص ؛ كما نص هذا البند على أن المحاكم المصرية هى المختصة بالنظر فى كل نزاع أو خلاف قضائى ينشأ بين الحكومة والشركة .

وتملك بعض شركات البترول أسهماً فى تلك الشركة ، ولشركات البترول البريطانية والهولندية الجانب الأكبر من رأس مالها ، كما يملك بعض الأفراد أسهماً فيها ، وتملك الحكومة المصرية حوالى ٢٨٪ من الأسهم .

ويتكون رأس مال هذه الشركة كالآتى :

(ا) ١٫٧٠٨٫٠٠٠ أسهم عادية حرف (ب) وقيمة السهم الواحد جنيه إنجليزى .

(ب) ١٠٠,٠٠٠ سهم عادى حرف (ج) وقيمة كل سهم منها جنيه إنجليزى ، وتملكه الحكومة المصرية .

٢ ــ شركة سوكونى فاكوم :

وتشترك مع شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية فى الآبار الجديدة فقط ، كما تقوم بتكرير البترول الخام الذى تنتجه الشركة السابقة .

٣ ــ الشركة العمومية للبترول المصرى :

مقرها باريس ، وقد حصلت على امتياز احتكار البترول فى ديسمبر ١٩٤٩ ، ثم نالت امتيازاً آخر فى سنة ١٩٥٠ ، وذلك لأن جميع المشروعات بقانون ألغيت فى بداية السنة الأخيرة ؛ وقد أخذت فى البحث والتنقيب فى مناطق رأس محمد ، والعريش ، وشمال الإسماعيلية ؛ ولكنها لم تجد شيئاً حتى الآن .

٤ ــ الجمعية التعاونية للبترول :

وهى شركة مصرية ، طلبت امتياز المناطق السبع عشرة التى كانت ممنوحة لشركة ستاندرد التى انسحبت فى سنة ١٩٥٠ من استغلالها لهذه

المناطق . وقد أدت أعمال الكشف التى قامت بها هذه الشركة ، إلى العثور عن البترول فى وادى فيران . ويرجع تأسيس هذه الجمعية إلى سنة ١٩٣٤ ، ولم يكن رأس مالها يتجاوز ٩٣٢ جنيه ، ثم بدأت فى إنشاء مستودعاتها العمومية بالمكس ، وأقرضها بنك التسليف الزراعى ٨٠٠٠ جنيه حتى تستطيع الاستمرار فى العمل . وكان النجاح رائدها ؛ فقد بلغ رأس مالها فى ٣١ ديسمبر سنة ١٩٥٢ حوالى ربع مليون جنيه .

هذا وترمى سياسة الجمعية البترولية إلى تحقيق الأغراض الآتية :

١ ــ مساعده الحكومة فى تصريف إنتاج معمل التكرير الحكومى بالسويس .

٢ ــ إرسال بعوث من العمال المصريين إلى الخارج ، وخاصة إلى الولايات المتحدة ، للتخصص فى هندسة البترول وإدارة المستودعات والزيوت المعدنية .

٣ ــ الاشتراك فى المؤسسات التعاونية الدولية ، مثل الجمعية التعاونية الدولية للبترول .

٤ ــ تخصيص جزء من الأرباح السنوية لاستخدامه فى عمليات البحث والكشف عن البترول .

(ب) شركات التوزيع

١ – شركة شل : وتقوم بتوزيع إنتاج شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية ، بعد أن تتسلمه من معمل تكرير البترول بالسويس ، وتقوم فوق هذا باستيراد البترول من الخارج .

٢ – شركة فاكوم الأمريكية : وتقوم كذلك بتوزيع بعض إنتاج شركة آبار الزيوت المصرية الإنجليزية ، كما تستورد البترول من الخارج .

٣ – شركة كالتكس الأمريكية : وتكوّن مع شركة الغاز المصرية والشركة الأهلية (مصرية) مجموعة واحدة ، وعملها قاصر على استيراد البترول من الخارج لتوزيعة فى البلاد .

٤ – شركة أسو الأمريكية : وتشترك معها شركة مانتشوف الأمريكية ، وتستورد كذلك البترول من الخارج لتوزيعه فى البلاد .

٥ – الجمعية التعاونية للبترول : مصرية ، وهى تستولى على الفائض من إنتاج المعمل الحكومى ، وتشترى من شل فى حدود حصة تقدر بنحو ٥ ٪ فى التوزيع .

٦ – الشركة المستقلة المصرية للبترول : مصرية ، وتشترى من شل فى حدود حصة بنحو ٢ ٪ فى التوزيع .

الحياة الاجتماعية فى مناطق البترول بمصر

تقع جميع مناطق البترول فى بقاع بعيدة فى الصحراء ؛ فأكبر هذه الحقول وأهمها وهو رأس غارب ، يقع فى منطقة مقفرة منعزلة عن العمران ، حتى إن ناقلات الزيت التى تحمل البترول الخام يومياً إلى السويس ، تعود إلى رأس غارب وقد ملئت صهاريجها بحوالى ١٥٠٠ طن من الماء ، لسد حاجات السكان البالغ عددهم ١٥٠٠ نفس ، والذين استوطنوا رأس غارب عقب كشف مناطق البترول بها .

ونظراً لما يدره البترول من الفوائد المادية على الشركة فقد نظمت حياة عمالها ومعيشتهم تنظيما ارتفع بهم إلى مستوى عال ؛ فقد أنشأت فى كل من رأس غارب والغردقة وسدر ، مدينة نموذجية تضم منازل روعى فى تصميمها راحة العمال ، وكلها مزودة بالتيار الكهربائى ، كما أن منازل الموظفين من مصريين وغيرهم ، مجهزة بالكثير من قطع الأثاث والثلاجات الكهربائية ووسائل التدفئة الصناعية وأدوات الطهى الآلية .

وتبذل الشركة عناية خاصة بصحة عمالها وعائلاتهم ، ولذا أنشأت فى كل حقل من حقول البترول مستشفى زودته بأحدث المعدات ووسائل العلاج ، ولم تكتف بإنشاء المدارس اللازمة لتعليم أبناء العمال ، بل تعمل على تشجيع التعليم الثانوى والجامعى ، بدفع إعانات دراسية كبيرة لأبناء

العمال الذين يجتازون مرحلة التعليم الابتدائى بنجاح .

وهناك ناديان ، أحدهما للموظفين والآخر للعمال ، وبكل منهما مكتبة وحمام للسباحة وملاعب لمختلف الألعاب الرياضية ، وفصل لتعليم الموسيقى .

كما افتتحت الشركة فى رأس غارب مركزاً لتعليم الهوايات المختلفة ، زودته بالمدربين الأكفاء والمعدات اللازمة لتدريب العمال وتلقينهم أصول الصناعات اليدوية التى يميلون إليها .

بيان عن أجور العمال فى الشهر :

	أعزب أو متزوج بدون أولاد	متزوج وله ولد أو ولدان	متزوج وله ثلاثة أولاد فأكثر
	مليم جنيه	مليم جنيه	مليم جنيه
عامل غير فنى	١٧,٥٠٠	١٨,٥٠٠	٢١,٠٠٠
عامل نصف فنى	١٨,٣٥٠	١٩,٥٠٠	٢٢,٠٠٠
عامل فنى	٣٨,٨٠٠	٣٩,٩٠٠	٤٢,٧٥٠

إنتاج الشرق الأوسط من البترول

بآلاف الأطنان المترية

	١٩٤٦	١٩٤٩	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢	١٩٥٣
منطقة الخليج الفارسى						
الكويت	٨٠٠	١٢,٣٧٨	١٧,٢٩١	٢٨,٢٢٦	٣٧,٦٣٧	٤٣,٢٨٦
المملكة العربية السعودية	٨,٢٠٠	٢٣,٤٧١	٢٦,١٧٩	٣٧,٢٠٠	٤١,٤٤٣	٤١,٣٢٥
البحرين	١,١٠٠	١,٥١٢	١,٥١٢	١,٥٠٩	١,٥٠٠	١,٥٠٠
قطر	—	٩٦	١,٦٣٢	٢,٣٦٩	٣,٢٩٧	٤,٠٦٢
المجموع	١٠,١٠٠	٣٧,٤٥٧	٤٦,٦١٤	٦٩,٣٠٤	٨٣,٨٧٧	٩٠,١٧٣
دول الشرق الأوسط الأخرى						
إيران	١٩,٤٧٩	٢٧,٢٣٥	٣٢,٢٥٨	١٦,٨٣٨	١,٠٠٠	١,٢٠٠
العراق	٤,٦٠٧	٤,٠٦٨	٦,٤٨٠	٨,٦٣٠	١٩,٠٠	٢٨,١٦٢
مصر	١,٢٨٢	٢,٢٨٠	٢,٣٤٠	٢,٣٣٣	٢,٤٠٠	٢,٥٠٠
المجموع الكلى	٣٥,٤٦٨	٧١,٠٤٠	٨٧,٦٩٢	٩٧,١٠٥	١٠٦,٢٧٧	١٢٢,٠٣٥

تكرير البترول

ليس للزيت الخام قيمة عملية بحالته التى يخرج بها من باطن الأرض، ولذا ينبغى أن يمر بعدة عمليات فنية معقدة لنحصل منه على عدد كبير من المنتجات النافعة التى تدخل فى تركيبه ، لاستخدامها فى مختلف وجوه الصناعة والزراعة وغيرها ؛ ويتزايد عدد هذه المنتجات زيادة مطردة بفضل التقدم العملى فى عمليات التكرير ؛ على أن المجال هنا لا يتسع لشرح تلك العمليات بالتفصيل ، لما تنطوى عليه من تعقُّد ، ولذا سنقتصر على الإشارة إلى العمليات الرئيسية التى يمر بها الزيت ، سواء فى الحقول التى تقوم الشركة باستغلالها ، أو فى معمل التكرير التابع لها بالسويس .

من البئر إلى الناقلة :

كثيراً ما يخرج الزيت الخام من البئر مختلطاً بالغاز ، ولذا يمرر فى جهاز خاص يستخلص منه الغاز الذى يعرف بالغاز الطبيعى ، ولهذا الغاز فى رأس غارب فوائد جمة ، إذ يستخرج منه الجازولين الذى يختلط بالزيت الخام قبل تكريره ، ويدفع معظم الغاز المتخلف بالمضخات ثانية إلى الآبار

تحت ضغط شديد ، لرفع الخام إلى السطح ، أما الباقى فيستعمل بصفة عامة كوقود لمختلف أغراض الحقل .

ولما كانت آبار حقلى الغردقة ورأس غارب آخذة الآن فى النضوب ، فإن نسبة الماء المالح الذى يخرج ممتزجاً بالزيت الخام يتزايد باطراد ، ويكون المزيج على هيئة مستحلب يصعب معه فصل الزيت عن الماء بالتسخين والعمليات الكيماوية وحدها ؛ وقد واجهت الشركة هذه المشكلة فى الغردقة منذ عام ١٩١٩ وانتهت بعد إجراء تجارب عدة إلى تركيب أول جهاز كهربائى لفصل الزيت الخام عن الماء ، وقد اتبعت نفس الطريقة فى أنحاء العالم الأخرى للأغراض المماثلة ، ثم أقيم فى رأس غارب جهاز مماثل ، ولكنه أحدث وأكبر من السابق ، وقد بلغت تكاليفه ٣٨٠,٠٠٠ جنيه مصرى ، وبعد تخليص الزيت الخام من الغاز والماء يصبح معداً لشحنه فى الناقلات إلى السويس .

فى معمل التكرير :

فى السويس معملان للتكرير ، أحدهما تابع لشركة آبار الزيوت ، حيث يكرر الجانب الأكبر من إنتاج جميع حقول البترول المصرية ، والآخر تابع للحكومة ، وقد أقيم لتكرير زيت الإتاوة الذى تحصل عليه الحكومة من الشركتين المنتجتين .

وأولى العمليات التى يمر بها الزيت الخام فى معمل التكرير ، هى

عملية التقطير ، وتتم هذه العملية فى برج خاص ، تفصل فيه الهيدروكربونات التى يتألف منها الزيت الخام إلى مجموعات متجانسة .

وفى هذه العملية يسخَّن الزيت الخام إلى درجة الحرارة المناسبة التى تكفل بقاء المنتجات الثقيلة سائلة ، على حين تتبخر الكسور الخفيفة ، ويسحب الراسب الثقيل الذى يعرف عندئذ بزيت الوقود ؛ أما الأبخرة فتمر إلى برج مرتفع من الصلب يسمى برج التقطير ، وتبرد هذه الأبخرة كلما ارتفعت فى البرج ، فتتكثف الكسور التى تتألف منها إلى سوائل متباينة الخواص ، تسحب على ارتفاعات مختلفة ، والمنتجات التى نحصل عليها بهذه الكيفية فى معمل التكرير بالسويس ، هى البنزين ، والكيروسين ، والجاز أويل (السولار) .

على أن البنزين الذى يحصل من عمليه التقطير يكون رديئاً لا يناسب السيارات ، ولذا يتعين خلطه بأصناف عالية الجودة من البنزين ، تحصل من إجراء عملية تعرف بالتكسير لبعض المنتجات الأثقل من البنزين ، بتسخينها إلى درجة ٥٠٠ مئوية ، تحت ضغط مرتفع يبلغ ٣٥٠ رطلا على البوصة المربعة .

أما زيت الوقود المتخلّف من عملية التقطير الأولى فيدخل فى جهاز البيتومين ، كى نحصل منه على بيتومين — كما يتبين من اسم الجهاز — وسوائل أخرى أخف منه ؛ وتنتج خلال عمليات التكرير غازات مختلفة ، منها نوع خفيف جداً يصعب تحويله إلى سائل ، ولذا يستعمل كوقود فى معمل التكرير نفسه ، أو يباع بعد تنقيته إلى مصنع السماد الذى أقيم قريباً من معامل التكرير ، إذ يستخدم فى عملية تحويل الجير الحى إلى

نترات الجير التي تستعمل فى تسميد الأراضى الزراعية .

وهناك أيضاً غاز البيوتين ، وهو أثقل من النوع السالف الذكر ، ويتم تحويله تحت ضغط متوسط ، إلى سائل يعبأ فى أسطوانات من الصلب ، ويباع تحت اسم « شل بوتاجاز » ، ليستعمل كوقود فى أجهزة الطهى والتسخين المنزلية ، وفى الأغراض الصناعية .

ومن أحدث الأجهزة التى يضمها معمل التكرير « جهاز استرداد الكبريت » الذى يقوم بعملية استخلاص كبريتور الهيدروجين من الغاز وتحويله إلى عنصر الكبريت ، ولم يبدأ استخدام هذا الجهاز إلا منذ ثلاث سنوات ، فى وقت كان العالم يعانى فيه نقصاً خطيراً فى موارد الكبريت ، فساهم بنصيب وافر فى سد حاجة البلاد من هذه المادة الحيوية ؛ ويربو إنتاج هذا الجهاز على ٣١٠٠ طن فى العام ، يستخدم الجانب الأكبر منها فى إنتاج حامض الكبريتيك ، وثانى كبريتوز الكربون ، اللذين يدخلان فى صناعة خيوط غزل الحرير الصناعى ، أما الكمية الباقية فتستخدم فى الأغراض الزراعية .

وقد لا يجد الزائر لمعمل التكرير شيئاً مثيراً ، فهو لن يتمكن من مشاهدة العمليات التى تجرى داخل الأجهزة ، ولعل المكان الوحيد الذى سيبدو له عامراً بالحياة والنشاط هو مصنع البراميل ، ففيه يرى ألواح الصلب تدخل من جهة لتخرج من الجهة الأخرى براميل سوداء لامعة .

وبعد أن يتم تكرير الزيت الخام وتحويله إلى منتجات تامة الصنع معدة للاستهلاك ، يجرى توزيعها فى كافة أنحاء البلاد بمختلف وسائل

النقل، مثل السكك الحديدية، والسيارات، والأنابيب، والصنادل النهرية.

ولعل من المناسب أن نذكر هنا نبذة عن تاريخ معمل تكرير شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية:

قامت الشركة بتشييد هذا المعمل عام ١٩١٣ لتكرير الزيت الخام الذى بدأت تدره ينابيع حقل الغردقة؛ ولما انتهت الحرب العالمية الأولى، بدأت الشركة فى توسيع المعمل ليستوعب مقادير إضافية من الزيت الخام، كانت تجلب من حقول بترول الشرق الأوسط؛ وباكتشاف حقل رأس غارب سنة ١٩٣٨، وثب إنتاج مصر خلال الحرب العالمية الثانية إلى حد لم يكن متوقعاً، وكان من المتعذر توسيع المعمل مرة ثانية لمواجهة الزيادة، فقام مهندسو الشركة بإدخال بعض التعديلات الفنية على نظام المعمل، ليتمكن من تكرير مجموع إنتاج الحقول المصرية من الزيت الخام؛ ثم استؤنفت أعمال الكشف والتنقيب بعد الحرب، فاكتشفت حقلا سدر وعسل، على الضفة الشرقية لخليج السويس؛ فبات لزاماً على الشركة توسيع المعمل، لاستيعاب إنتاج هذين الحقلين ومواجهة الزيادة فى الطلب على المواد البترولية، نتيجة لانتعاش الصناعات المحلية؛ وبهذا وثب إنتاج المعمل من ٧٤٢,٠٠٠ طن، إلى مليونى طن فى العام، وبلغ عدد العمال والموظفين أكثر من ثلاثة آلاف شخص؛ ولما كانت البلاد فى حاجة إلى التوسع فى صناعة التكرير، فقد قررت حكومة الثورة توسيع معمل تكرير البترول الأميرى من ٤٠٠ ألف طن إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن، وسيتبين فيما يلى الأدوار التى مر بها هذا المشروع حتى ظهر إلى حيز الوجود.

معمل التكرير الحكومى

أولا : إنشاء معمل التكرير الحكومى وتطور كفاءته الإنتاجية :

فى أواخر سنة ١٩٢٢ أنشأت الحكومة المصرية معمل تكرير البترول الأميرى بمدينة السويس ، وكانت ترمى من وراء ذلك إلى تحقيق غرضين :

(ا) معالجة خام البترول الذى تحصل عليه كأتاوة عينية من الشركات التى تتولى استغلال حقول البترول المحلية .

(ب) إمداد المصالح الحكومية ببعض ما تحتاج إليه من المواد البترولية .

ولما تم إنشاء المعمل عهدت وزارة المالية إلى مصلحة الكيمياء ، بالإشراف على أعماله ، وكان معظم موظفيه الفنيين من الأجانب .

وبدأ إنتاج المعمل فى سنة ١٩٢٣ ، حيث تمكن من معالجة حوالى ١١٨٧١ طن من البترول الخام ، أنتجت المواد الآتية :

٥٤٦ طن من البنزين .	٩٥١ طن من الديزل .
٨٥٨ طن من الكيروسين .	٨٦٠٧ طن من المازوت .

إلا أنه لم ينجح بعد ذلك النجاح المنشود ، فقررت إغلاقه فى سنة ١٩٢٤ ، ثم عادت تحت ضغط البرلمان إلى تشغيله فى سنة ١٩٢٥ .

وقد لوحظ أن كان إنتاج المعمل من المواد البترولية دون حاجة مصالح الحكومة ؛ لذلك اتجه الرأى منذ سنة ١٩٢٧ إلى توسيع

المعمل وشراء كميات إضافية من الخام الأجنبى لزيادة الإنتاج وتحسين نوعه .

وفى سنة ١٩٣٣ أدخلت وزارة المالية على أجهزته وآلاته بعض التحسينات والإضافات ، فأقيم به جهاز لإنتاج الديزل والأسفلت من المازوت ، وكفاءته حوالى ٢٠,٠٠٠ طن سنوياً ؛ كما أقيم به عام ١٩٣٦ جهاز تقطير كفاءته حوالى ٧٠,٠٠٠ طن .

وقد ظهرت نتيجة تلك التحسينات والإضافات فى سنة ١٩٣٧ ، فزاد الإنتاج زيادة ملحوظة .

ولما زاد عدد آبار البترول المحلية ، وبدأت حقول رأس غارب إنتاجها الغزير فى سنة ١٩٣٨ ، زادت حصة الحكومة من الأتاوة العينية ، وتضاعف إنتاج المعمل ؛ إذ عالج فى سنة ١٩٣٩ حوالى ٦٢,٩٢٠ طن من الخام ، أنتجت :

٩٧٠٢	طن من البنزين	٣٥٠٦٨	طن من المازوت
٥٤٣٥	طن من الكيروسين	٥٤٣٥	طن من الأسفلت
٦٠٣٦	طن من الديزل		

وباكتشاف حقول سدر فى عام ١٩٣٧ ، وحقول عسل فى عام ١٩٤٨ ، قصرت كفاءة المعمل عن معالجة الأتاوة العينية ، فتقرر توسيع المعمل ، واتفقت الحكومة مع شركة لومس الأمريكية على إقامة وحدتين جديدتين لتدعيم أجهزة المعمل القديمة ، وتمت تلك التوسعة فى أواخر سنة ١٩٤٨ . وفيما يلى بيان بالمواد البترولية من المعمل ، وجملة الخام التى عالجها فى المدة من ١٩٤٩ – ١٩٥٠ و ١٩٥١ – ١٩٥٢ :

نوع المنتج	٤٩ـ١٩٥٠ بالطن	٥٠ـ٥١ بالطن	٥١ـ٥٢ بالطن
بنزين	٦٧,١٦٦	٢٧,٠٨٦	٢٤,٩٦٣
كيروسين	٢٥,٠١٧	٣١,٦٩٠	٣٢,٣٩٥
سولار	٢٤٥٥	١٨,٩٥٢	٢١,٥٦٢
ديزل	١٥,٦٨١	١١,٧٩٤	٩٤٤٥
مازوت	٢٦٨,١٢٨	١٩٨,٦٦٩	١٨٦,٤٣٣
أسفلت	٨١٧٦	١٥,٢٧١	٩٢٠٣
بوتين	—	٨٨	—
جملة المنتجات	٣٤٦,٦٢٣	٣٠٣,٥٥٠	٢٨٤,٠٠١
مازوت حريق أفران مستهلك فى الانتاج	١٤,٤٠٠	١٤,٦٣٢	١٤,٦٠٠
المجموع	٣٦١,٠٢٣	٣١٨,١٨٢	٢٩٨,٦٠١
فاقد ومواد أخرى	٤٨٠٠	٥,٧٧٥	٤٧٧٨
جملة الخام المكرر	٣٦٥,٨٢٣	٣٢٣,٩٥٧	٣٠٣,٣٧٩

ثانياً : تصريف المعمل :

توزع منتجات معمل التكرير الحكومى على المصالح والهيئات الحكومية بالأسعار المقررة ، بعد خصم التخفيض للحكومة عن مشترياتها من شركات البترول . ولما كان إنتاج المعمل من الكيروسين يزيد منذ

إنشائه على حاجة المصالح الحكومية ، رخصت وزارة المالية للمعمل أن يبيع فائض إنتاجه من الكيروسين إلى الجمعية التعاونية للبترول ، منذ بدأت تزاول نشاطها فى سنة ١٩٣٩ ، بنفس الأسعار التى تشترى بها الجمعية من شركة شل ؛ وما زال هذا النظام متبعاً إلى الوقت الحاضر ، إذ تحصل الجمعية التعاونية وحدها بمقتضاه على حوالى ٦٦ ٪ من الكيروسين الذى ينتجه المعمل ، وتبلغ قيمته السوقية نحو ٢٠٠,٠٠٠ جنيه .

ثالثاً : زيادة كفاءة المعمل إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن سنوياً :

تبلغ كفاية المعمل الأميرى الآن فى السنة ، حوالى ٤٠٠,٠٠٠ طن ، وتبلغ كفاية المعمل التابع لشركة آبار الزيوت المصرية حوالى ٢,٠٠٠,٠٠٠ طن ، وتستورد البلاد من الخارج حوالى ١,٠٠٠,٠٠٠ طن سنوياً .

وقد اتجهت نية الحكومة إلى توسيع المعمل حتى تصبح طاقة المعملين معاً كافية لسد حاجة الاستهلاك المحلى من المواد البترولية المكررة ، وذلك باستيراد الخام وتكريره لمواجهة الموقف مستقبلا إذا زاد الإنتاج ؛ وقد اتفقت الحكومة مع إحدى الشركات الأمريكية على توريد أجهزة حديثة للمعمل الأميرى حتى تصل كفايته إلى حوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن من الخام سنوياً ؛ وكانت مصلحة الوقود تقدّر أن تتم هذه التوسعة قبل انقضاء عام ١٩٥٣ لو أن الاعتمادات المالية تقررت فى الوقت المناسب .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أنه حتى بعد أن تصل طاقة المعمل الأميرى إلى الحد المنتظر ، ستظل البلاد تستورد حوالى ١٠٠٠و٠٠٠ طن سنوياً .

رابعاً : الاتفاق مع شركة كالتكس :

لما كانت كفاءة معمل التكرير الأميرى ستصل بعد تمام التوسعة إلى حوالى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن سنوياً ، وهو قدر يزيد كثيراً فى الوقت الحاضر على خام البترول الذى يتيسر الحصول عليه من الإنتاج المحلى ، اتفقت الحكومة فى ٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ مع شركة كالتكس — التى تمتلك آبار البترول الأمريكية العربية — على توريد البترول الخام الذى يحتاج إليه معمل التكرير ، فى حدود ١,٠٠٠,٠٠٠ طن سنوياً (٦,٠٠٠,٠٠٠ برميل أمريكى) لمدة خمس سنوات تنتهى فى آخر يونيو سنة ١٩٥٥ . ثم أعقبت الحكومة ذلك الاتفاق بعقد آخر يقضى بأن يتولى المعمل الأميرى تكرير الخام لحساب شركة كالتكس ؛ وتبلغ كمية الخام التى يكررها المعمل الآن لحساب هذه الشركة ، نحو ٨١,٠٠٠ طن سنوياً .

ويبلغ الربح الصافى الذى يعود على الشركة حوالى ١٣٥,٠٠٠ جنيه فى السنة ، كان من الممكن أن تعود جميعاً إلى الخزانة العامة لو أن الحكومة اشترت الخام وكررته لحسابها .

خامسا : الأثر الاقتصادى لإنتاج المعمل :

لا جدال فى أن معمل التكرير الأميرى قد حقق غاية هامة ؛ إذ سهل للحكومة الحصول على حاجتها من المواد البترولية بتكاليف معقولة ؛ وإذا كان التوسع فى أعمال الكشف عن البترول من الأهداف الرشيدة ،

لما يترتب عليها من زيادة الثروة القومية ، وتوطيد دعامة أساسية من دعامات الاقتصاد المحلى فى زمنى السلم والحرب على السواء ، وإذا كانت زيادة إنتاج المواد البترولية تساهم مساهمة مباشرة فى تصنيع البلاد وتشغيل الأيدى العاملة ، فضلا عن سد حاجات الاستهلاك المحلى — فلا شك أن تحقيق هذه الأهداف يحتم وضع سياسة سليمة ثابتة لتوزيع المنتجات البترولية بأقل التكاليف المعقولة .

وإذا كانت التوسعات فى المعمل حتى الآن ترفع كفايته إلى ١,٣٠٠,٠٠٠ طن سنوياً ، أى إلى ما يربو على ثلث مقطوعية الاستهلاك المحلى ، فإن هذا القدر الكبير من المواد البترولية سوف يضع الحكومة فى مركز اقتصادى قوى يمكنها إلى حد كبير من وضع سياسة شاملة فى توجيه استهلاك المواد البترولية ، وتحديد أرباح التوزيع الملائمة فى الداخل ؛ ويترك ربحاً معقولا للشركات القائمة بالتوزيع .

سادساً : عيوب الإدارة الحكومية السابقة للمعمل :

كان يعوز القائمين على إدارة المعمل الأميرى — وشأنه فى ذلك شأن كل منشأة حكومية ذات طابع تجارى — صفات الابتكار والتجديد التى تحفز النشاط الفردى إلى المسارعة لاستخدام كل ما يستجد من طرق الانتاج ووسائل تنظيمه المؤدية إلى ضغط التكاليف وزيادة الإنتاج وتنويع المنتجات بما يتفق وحاجات التسويق ، لتحقيق الربح ؛ فضلا عن أن وجود معمل التكرير الأميرى كجزء من الأقسام الإدارية

التابعة لمصلحة الوقود ، خاضعا للروتين الحكومى ، قد جرد المعمل من عنصر المرونة ، وهى أساسية لرفع كفايته إلى حدها الأقصى ، عن طريق تمكينه من مواجهة ما يستجد من الظروف الطارئة ورسم الخطط للمستقبل ثم مسايرة التقدم العلمى ورسم السياسة اللازمة لإعداد الفنيين وبرامج التوسيعات والمشتريات . وفيما يلى تفصيل موجز لوجوه النقص التى كانت موجودة فى المعمل :

(ا) العيوب الفنية :

تحتاج إدارة معمل التكرير ، طبقاً للأصول الفنية ، إلى مجموعة كبيرة من الخبراء الحائزين لخبرة علمية وعملية حديثة وواسعة فى صناعة التكرير ؛ ولم يكن لدى المعمل برامج طويلة الأمد لإعداد هذه الفئة من الفنيين ، ولم يكن فى الإمكان إعداد الخبراء اللازمين بأوضاع الميزانية الحكومية . وقد ظهرت آثار نقص المستوى الفنى فى النواحى الآتية :

١ ــ ليس هناك برامج لتجديد الآلات وإصلاحها ، فيستمر استعمالها فى كثير من الأحيان حتى تقف عن العمل .

٢ ــ ليس بالمعمل قسم للتفتيش الدورى على الآلات وصيانتها ومنع وقوع الحوادث ، وليس به سياسة مرسومة فى تنظيم استهلاك الآلات وإقامة المنشآت وشراء الآلات ؛ وقد وقعت بعض الأخطاء الفنية فى التوسعات .

(ب) العيوب المالية والإدارية :

١ ــ ليس للمعمل حسابات دقيقة مسجلة بالطرق الفنية الصحيحة ،

وليس من الممكن تبعاً لذلك الاستدلال على مقدار الربح أو الخسارة .

٢ – لم تكن تعيينات الموظفين والعمال متمشية دائماً مع حاجات العمل الحقيقية ، من ناحيتى توفر الثقافة والخبرة الفنية والإدارية .

٣ – البطء الشديد المخل بصالح العمل فى إجراءات تزويد المعمل باحتياجاته من الأدوات والمهمات ؛ وكانت هذه الحال دائماً موضع شكوى إدارة المعمل ، كما ترتب عليها كثير من المخالفات المالية كانت موضوع مناقضات مستمرة من ديوان المحاسبة وتفتيش الوزارة .

سابعاً : تحويل المعمل إلى شركة مساهمة :

ومن المؤكد أن هذه العيوب ستظل قائمة ما بقيت الحكومة تدير المعمل، بل لعلها تتضخم ويزداد عددها عندما يبدأ المعمل فى الإنتاج بعد إتمام التوسعات ؛ لاحتياجه وقتئذ إلى موظفين أكثر عدداً وأعلى دربة فنية ، ولزيادة الأعباء والمسئوليات المتعلقة بتنظيم العمل الإدارى والحسابى وبأعمال الصيانة والتجديدات وشراء المهمات والتخزين ، ثم تزويد المعمل بحاجته من الخام والسعى فى تصريف المنتجات .

وليس هناك علاج ناجع لهذه الحال إلا عن طريق إشراك النشاط الفردى فى ملكية المعمل وإدارته ، طبقاً للأوضاع السليمة ؛ ولا يكون ذلك إلا بتأسيس شركة مساهمة مصرية ، يحدد رأس مالها على أساس قيمة المعمل الأميرى الذى يحوّل إليها، وعلى أساس ما يلزم من الأموال لتمويل المشروعات الأخرى التى يُرى إسنادها إلى الشركة ؛ ومنها :

١ ــ مد خط أنابيب لنقل المواد البترولية بين السويس والقاهرة ، وخطوط أنابيب أخرى قد تقررها الحكومة .

٢ ــ إنشاء مستودعات لتخزين المواد البترولية فى نهايتى خطوط الأنابيب وفى الأماكن المناسبة على امتدادها .

٣ ــ إقامة مصنع يُلحق بمعمل التكرير لإنتاج مادة التولوين لسد حاجة وزارة الحربية ، ومادة البنزول لسد حاجة وزارة الصحة العمومية ؛ والمادة الأولى لازمة لصناعة المفرقعات ، والمادة الثانية لازمة لصناعة ا د . د . ت ، وتتكلف إقامة هذا المصنع حوالى ٥٠٠,٠٠٠ جنيه ؛ ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن الهيئة الصحية العالمية تبرعت بالأجهزة والآلات والفنيين اللازمين لصناعة ا د . د . ت ، بشرط أن تقوم الحكومة بإنتاج مادة البنزول .

ومن الطبيعى فى هذا الشأن أن تخوّل الحكومة الشركة الجديدة الحق فى أن تحل محلها فى الحصول على الأتاوة العينية من الخام بثمنها ، وفى استخدام حق شراء الخام المخوّل أصلا للحكومة فى قانون المناجم ، على أن تدفع الشركة للحكومة قيمة التخفيض الذى تُفيده الشركة فى الثمن نيابة عن الحكومة عند الشراء .

ثامناً : لكى يتيسر للحكومة تنفيذ سياستها الاقتصادية فى تحديد أسعار المواد البترولية وتوزيعها على النحو الذى بيناه من قبل ، يجب على الحكومة أن تشترك فى الشركة الجديدة بحصة لا تقل عن ٥١ ٪ من رأس المال ، تسدد كلها أو معظمها بقيمة موجودات المعمل مقدرة على

أساس قيمتها الفعلية فى السوق ؛ وتشترك الحكومة تبعاً لذلك فى مجلس إدارة الشركة بأعضاء يمثلون نصيبها فى رأس المال ، كما يمكن أن يكون لها مندوب لدى الشركة ، مهمته رقابة العمل ورعاية مصالح الحكومة .

وقد يكون من المناسب أن تعرض الحكومة بالطريقة التى تتراءى لها ، حوالى ٢٥ ٪ من رأس المال لتساهم فيه واحدة أو أكثر من المنشآت العالمية التى تزاول نشاطاً مماثلا للنشاط الذى يتقرر إسناده إلى الشركة الجديدة ؛ وبهذه الطريقة تضمن البلاد الاستفادة على وجه الاستمرار بالتقدم العلمى والفنى فى الخارج ؛ أما باقى رأس المال فيعرض للاكتتاب فى داخل البلاد .

مزايا المشروع الأخرى :

علاوة على المزايا الفنية والإدارية والمالية التى تترتب على تحويل معمل التكرير الأميرى إلى شركة مساهمة ، فإنه يحقق المزايا التالية :

١ — القيام على تدبير الخام الإضافى للمعمل بعد توسيعه ، وتبلغ كميات الخام الإضافية اللازمة نحو ١٠٠,٠٠٠ طن ، تتكلف حوالى ٥,٥٠٠,٠٠٠ جنيه ، وتستورد جميع تلك الكميات من الخارج .

٢ — رسم سياسة مرنة للعمل ، تتلاءم مع زيادة الإنتاج ، وتجعل من الميسور وضع سياسة تجارية لتصريف بعض أنواع المنتجات وتصديرها للخارج فى حالة زيادة الإنتاج عن حاجة الاستهلاك المحلى .

٣ — لا شك فى أن قيام الشركة بجميع المشروعات التى ذكرناها

من قبل سوف يرفع عن كاهل ميزانية الدولة أعباء مالية كبيرة ، فى وقت تتزاحم فيه مختلف مشروعات التنمية الاقتصادية على الخزانة العامة .

٤ ـ تخفيف الأعباء الإدارية والمسئولية الفنية الملقاة على عاتق مصلحة الوقود ، فى الإشراف على معمل التكرير الحكومى ، حتى تتفرغ للأعمال الأصلية التى تقع فى اختصاصها ، وهى البحث عن البترول والإشراف على أعمال البحث والاستغلال وإجراء التفتيش الفنى عليها ودراسة التقادير الفنية التى تلتزم الشركات بتقديمها فى هذا الشأن .

وقد لاحظت حكومة الثورة تعثر أعمال الإنشاء والتوسع التى بدأت فى معمل التكرير ، فعهدت بالإشراف عليه إلى هيئة خاصة منتخبة ، برياسة القائم مقام أركان الحرب محمود يونس ، مدير المكتب الفنى بمجلس قيادة الثورة ، وقد تسلم العمل فى شهر يناير سنة ١٩٥٤ ، وقام بوضع خطة جديدة لتكملة الإنشاءات والأعمال المطلوبة ، وتمكن من تنفيذ الأعمال المطلوبة فى موعد سابق على الموعد المحدد لها .

ولما كانت حكومة الثورة تستهدف دائماً ابتكار أحدث طرق الإدارة لمؤسساتها ومصالحها ، فقد قررت فى فبراير سنة ١٩٥٣ ، فصل معمل تكرير البترول الأميرى عن مصلحة الوقود ، وتشكيل مجلس إدارة خاص به ، ليقوم بإدارة المعمل على نظام الشركات الأهلية .

وصدر فى ١٥ أغسطس سنة ١٩٣٥ القانون رقم ٣٩١ لسنة ١٩٥٣ بشأن إنشاء مجلس لإدارة معمل تكرير البترول الحكومى بالسويس ، هذا نصه ، بعد التعديل الصادر بالقانون رقم ٤٦٨ لسنة ١٩٥٣ :

بعد الديباجة :

مادة ١ — ينشأ لمعمل تكرير البترول الحكومى بالسويس مجلس إدارة يكون السلطة العليا المهيمنة على المعمل والمشرف على تصريف الأمور فيه ، طبقاً لهذا القانون ، دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة فى مصالح الحكومة .

ماده ٢ — يشكل مجلس الإدارة المنصوص عليه فى المادة السابقة على الوجه الآتى :

١ — وزير التجارة والصناعة — رئيساً

أعضاء:

٢ — وزير المالية والاقتصاد أو من ينوب عنه

٣ — مدير عام مصلحة السكك الحديدية

٤ — مستشار من مجلس الدولة تندبه شعبة الرأى المختصة

٥ — رئيس الإمدادات والتموين بوزارة الحربية

٦ — مدير عام مصلحة الوقود

٧ — عضو من ذوى الخبرة بالإدارة يختاره مجلس الوزراء

٨ — عضو يختاره المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى ، لمدة ٣ سنوات

٩ — عضو فنى يختاره وزير التجارة والصناعة من بين المشتغلين بإنتاج البترول وتجارته ، لمدة ٣ سنوات .

١٠ — عضو من الملمين بمسائل البترول يختاره وزير التجارة والصناعة من الجامعات أو غيرها من الهيئات ، لمدة ثلاث سنوات .

وعند غياب وزير التجارة والصناعة يتولى وزير المالية والاقتصاد رياسة المجلس ؛ويتولى أعمال سكرتارية المجلس مدير المعمل ، دون أن يكون له صوت فى المداولات .

ونصت مواد القانون بعد ذلك على مواعيد اجتماع مجلس الإدارة ، وحددت اختصاصاته ؛ كما نصت أيضاً على أن قرارات المجلس تصبح نافذة المفعول بمجرد صدورها ، دون حاجة إلى التصديق عليها من هيئة حكومية ، غير أنه فى حالة مخالفة قرارات المجلس لرأى وزير التجارة والصناعة ، يرفع الأمر لمجلس الوزراء ، ويوقف تنفيذ القرار إلى أن يفصل مجلس الوزراء فى الخلاف ؛ فإذا مضت ستة أسابيع من تاريخ صدور قرار مجلس الإدارة دون أن يفصل مجلس الوزراء فى الخلاف صار القرار نافذاً ، كما عهد القانون لعضو مجلس الإدارة المنتدب تنفيذ قرارات مجلس الإدارة ، وجعله مسئولا عن تنفيذ السياسة العامة التى يقرها المجلس ، ومنحه اختصاصا ت مالية واسعة تعطيه من الحرية ما يكفل حسن سير العمل بالمعمل وسرعة البت فى الأمور التى تحتاج إلى سرعة البت .

وخلاصة القول أن القانون جعل من معمل التكرير الحكومى هيئة تجارية تتمتع بكل ما تتمتع به أية هيئة أو مرفق تجارى ، ؛ ولم يطل الوقت حتى وضحت النتائج الباهرة لهذه الخطوة الحاسمة ، وظهرت باكورة إنتاج المعمل فى العيد الثانى للثورة ، يوم ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٤ .

تعليق على قانون المناجم

واتفاقية الأسعار فى مصر

١ – كشفت التجربة عن قصور أحكام تشريع المناجم الذى صدر فى مصر بمقتضى القانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٤٨ ، كما كشفت عن تخلف تلك الأحكام عن مسايرة الرغبة الملحة فى استثمار الثروة المعدنية ، لا سيما ما يتصل منها بخامات الوقود ، وبالبترول بوجه أخص . وقد كانت أحكام ذلك القانون صادرة عن تصوّر ضيق الأفق ، أغفل الناحية الاقتصادية إغفالاً يكاد يكون تاماً ، ، وأغفل الاعتبارات الواقعية على نحو شلّ حركة الإقبال على تعهد موارد الثروة المعدنية فى فى مصر ، وحمل الشركات الكبرى على الإحجام عن العمل فيها ؛ وقد ضاعف من أثر هذا التشريع فى تعويق التقدم الاقتصادى ، اشتداد الخلاف بين الحكومة والشركات على مسألة تسعير المنتجات البترولية .

٢ – ولم يكن هناك بُدٌّ إزاء ذلك من أن يتجه تفكير العهد الجديد إلى إصلاح تشريع المناجم إصلاحاً شاملا ، وإلى التعجيل بحسم الخلاف الذى استحكم بين الحكومة وشركات البترول فى شأن مشكلة تسعير المواد البترولية ؛ وقد كان هدف العهد الجديد فى إصلاح تشريع المناجم ، وضع أحكام تغرى بالإقبال على مصر ، لاستقصاء ما قد يكون كامناً

فى أديمها من منابع البترول وحقوله ؛ ولم يغب عن بال القائمين بهذا الإصلاح أن مثل هذا العمل يتطلب أمرين :

أولهما : توافر رءوس الأموال الطائلة التى لا يمكن بغيرها الإقبال على أى مشروع من مشروعات الكشف عن البترول واستغلاله .

والثانى : توافر الخبرة الفنية فى أرفع مستوى ، بعد أن تقدمت وسائل الكشف عن البترول وجدت طرائق علمية حديثة لا تزال فى عنفوان نموها وتقدمها .

٣ ـ ولذلك أخرجت الثورة القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالمناجم والمحاجر ، وضمنته جميع الإصلاحات الجوهرية التى تكفل تحقيق أغراضها ، سواء فيما يتعلق باستغلال الثروة البترولية على أوسع نطاق ، أو فيما يتعلق بتشجيع الشركات على الإقبال على الكشف عن الثروة البترولية فى مصر والعمل على استنباطها ؛ والحق أن ظهور الحقول الغنية فى الشرق الأوسط ، لا سيما فى الجنوب الغربى من آسيا ، وبوجه خاص فى شبه جزيرة العرب ، جعل مصر جزءاً من سوق عالمية قريبة ، ظهر فى بعض أجزائها ما يعتبر أكثر إغراء بالإقبال وأكثر اجتذاباً لرءوس الأموال ؛ ولهذا كان من حسن السياسية أن تكيف مصر موقفها فى ضوء ما جدّ من الظروف فى الدول القريبة منها ، وأن تجعل همها الأول تيسير البحث عن البترول لكل قادر على القيام به .

٤ ـ ولهذا عدّل القانون الجديد عن الأحكام التى تضمنها تشريع سنة ١٩٤٨ ، من قصر حق استغلال البترول على شركات المساهمة

المصرية ؛ إذ كان هذا القيد ضاراً وصورياً فى آن واحد ؛ أما ضرره فلأن التجربة أثبتت أن الشركات المصرية التى أسست للكشف عن البترول واستغلاله كانت من القلة وضآلة رأس المال بحيث يتعذر القطع بتوافر أهليتها المالية للقيام بمشروعات الكشف والاستغلال ؛ فلم يكن للقيد من أثر فى هذه الحالة إلا إحجام الشركات الأجنبية الكبرى عن الاشتغال بهذه المشروعات فى مصر ، مع ما هو معلوم من توافر الكفاية المالية والغنية فيها ، ومع ما هو معلوم عن استعدادها لتحمل المخاطر الجسيمة التى تنطوى فى كل عمل من أعمال البحث عن البترول .

وأما أن القيد المتقدم ذكره صورى ، فلأنه فى حقيقته لا يحول دون تكوين الشركة المصرية برأس مال أجنبى ، وإن اتسم فى ظاهره بمسحة زائفة من التعصب للقومية .

٥ — وغنىٌّ عن البيان أن تكوين شركة مساهمة مصرية لا يحول دون قيامها على رأس مال أجنبى ، ولم تكن قيود قانون الشركات القديم تمنع من تحقق ذلك عملاً ؛ فبمجرد إنشاء شركة مصرية يُحتفظ للمصريين فيها بنصيبهم من رأس المال ، لم يكن ثمة مانع يحول دون انتقال هذا النصيب إلى الأجانب ؛ وأبلغ من ذلك أن الشركات المصرية التى أنشئت للاشتغال بالتنقيب عن البترول ، كانت تستعين بشركات أجنبية ورءوس أموال أجنبية ، وتتعاقد من الباطن مع هذه الشركات وأصحاب هذه الأموال ، بمقتضى عقود تسمى عقود التنقيب ، ويظفر هؤلاء وأولئك من الصفقة بنصيب الأسد ؛ والواقع أن تمصير رأس المال

لا يكفى إذا أريد تمصير الاستغلال ، بل لا بد أن يُشترط لذلك تمصير الخبرة والارتفاع بها إلى المستوى الذى بلغه الأجانب ؛ ومن التضليل إغماض العين عن هذه الحقيقة ، ومن التضليل نشر الأراجيف فى هذا الشأن بغير الحق ، أجل ، إن فى مصر قلائل توافر لهم محصول علمى يصح الاعتماد عليه فى بعض النواحى ، ولكن الشقة أمامنا لا تزال مترامية ، ومن واجبنا أن نتبين حقيقة النقص وأن نعمل دائبين على تلافيه ، وعلى إعداد العدة للمستقبل ؛ فإذا بلغنا الغاية فى هذا المضمار صح لنا أن نمضى قدماً فى الاعتماد على رأس المال المصرى والخبرة المصرية ، أما قبل ذلك فقضاء حق الاقتصاد القومى يوجب علينا الاستعانة فى أوسع نطاق بالشركات الأجنبية ذات الخبرة ، لا سيما أن هذه الاستعانة هى سبيلنا إلى كسب الخبرة العملية وتدريب المصريين .

٦ — ومع ذلك لم يفت الحكومة أمر تشجيع المصرى ، تمهيداً لسياسة التمصير ؛ فقد نص القانون على أن تكون الأولوية للمصرى على الأجنبى فى الحصول على تراخيص البحث إذا لم يتيسر تحديد الأولوية على الوجه المقرر فى القانون ؛ كما نص على أن تكون الأولوية للمصرى فى الحصول على عقود الاستغلال عن طريق المزايدة فى حالة تساوى العروض ؛ وفى حدود هذين الحكمين مهد القانون تمهيداً حكيماً لسياسة التمصير ، دون أن يغفل أى اعتبار من الاعتبارات الجوهرية التى يجب أن تراعى فى العمل على النهوض بالاقتصاد القومى .

٧ — وعلى هذا الأساس طرح القانون الجديد فكرة التفريق بين

الشركات المصرية والشركات الأجنبية فى هذا الشأن ، وجعل الميدان مفتوحاً للنوعين على سواء ، وهو فى هذه الناحية أقرب إلى الواقع وأبعد عن الضلال ؛ لأنه يستنجز القائمين بالأمر جهداً شاقاً فى ضبط أحكام عقود الاستغلال وإلزام الشركات الأجنبية تدريب المصريين . وقد كان من أثر هذه السياسة أن آثرت الشركات الأجنبية نفسها استقدام رءوس أموال من الخارج ، وإنشاء شركات مساهمة مصرية يُفسح فيها المجال لاشتراك رأس المال المصرى إن وجد من المصريين من يُقبل على استثمار ماله فى مثل هذه المشروعات ، فالجوهرى فى أية سياسة اقتصادية تُرسم هو الإلمام بعللها وأثرها فى الاقتصاد القومى ، عن بينة وبصر كامل بالأمور ، حتى لا يكون من أثر التضليل الاطمئنان إلى ما يجافى الواقع ويفوّت المصالح العليا دون حاجة أو فائدة .

٨ — هذا ، وقد اتسم القانون الجديد بطابع التيسير ، تشجيعاً للشركات على التنقيب فى مصر ، فشرع نظام الاستطلاع كمرحلة أولى تسبق البحث ، وجعل الترخيص بالاستطلاع وسيلة للتنافس والتسابق ، فأجاز منحه لمتعددين بالنسبة إلى مساحة واحدة ، فإذا طلب أيهم ترخيصاً بالبحث وتوافرت الشروط التى يتطلبها القانون ، بطل ترخيص الاستطلاع بالنسبة إلى الباقين ، ولم يغفل واضعو القانون عن ضرورة وضع حد أقصى للمدة التى تكون ترخيصات البحث سارية خلالها ، حتى لا يكون فى طول هذه المدة ما يُغرى أصحاب تلك الترخيصات بالتراخى ، وما يؤدى إليه من حبس مساحات واسعة عن الاستثمار ؛ ولذلك

لم يُجز القانون الجديد سريان ترخيص البحث بعد السنة الرابعة إلا إذا قام صاحب الترخيص بتشغيل جهازى تنقيب على الأقل ، كل منهما فى مساحة واحدة ؛ بشرط أن يزيد الإيجاز السنوى لكل مساحة ليس بها جهاز تنقيب إلى خمسة آلاف جنيه عن السنة الخامسة ، وسبعة آلاف وخمسمائة جنيه عن السنة السادسة ، وهكذا بزيادة ألفين وخمسمائة جنيه سنوياً إلى أن يبدأ فى تشغيل جهاز التنقيب ، على أن يكون للحكومة الحق دائماً فى عدم التجديد بعد السنة الثامنة .

٩ – وبذلك وفق القانون بين مصلحة صاحب الترخيص فى أن تتاح له أوسع فرصة للتنقيب عن البترول ، وبين مصلحة الدولة فى ألا تبق أية مساحة فى يد صاحب الترخيص مدة تُجاوز القدر المعقول ؛ ولهذا نص القانون أيضاً على أن الحكومة لا تتقيد بتجديد إذا رأت أنه قد أصبح من حق المرخص له أن يطلب عقد استغلال طبقاً لشروط الترخيص ؛ وما من شك فى أن هذه القواعد حرية بأن تحقق النفع المقصود منها فى توافر الجهاز الحكومى الذى يقوم بإحكام الرقابة والتوجيه دون عنت أو إرهاق .

١٠ – وقد عُنى القانون فضلا عما تقدم بوضع نظام للمساحات التى تعود إلى الحكومة ، أو المساحات التى تتقدم فى شأنها عدة طلبات للبحث ؛ ومؤدى هذا النظام طرح المساحات المتقدم ذكرها فى مزايدة عامة ، تحقيقاً للعدالة بين طالبى الترخيص ، ورعاية لجانب الحكومة ؛ وقد أخذ القانون بنظام المزايدة كذلك فيما يتعلق باستغلال المساحات التى

ترى الحكومة وجود الخام فيها بكميات تسمح باستغلاله ، وذلك دون حاجة إلى الحصول على ترخيص سابق بالبحث .

وبديهى أنه إذا ثبت وجود الخام بكميات تسمح بالاستغلال المباشر فى مساحة بعينها ، وجب أن يكون المرجع فى المفاضلة بين المتقدمين نظام المزايدة ، ما لم يكن هناك ترخيص سابق بالبحث ، وفى هذه الحالة الأخيرة لا تلجأ الحكومة إلى نظام المزايدة ، وإنما تتبع أحكام هذا الترخيص .

١١ — هذا ، وقد استحدث القانون فى شأن عقود الاستغلال أحكاماً جديدة إلى جانب الأحكام التى كانت مقررة من قبل ؛ فجعل القاعدة العامة فى نظام الأتاوات ١٥ ٪ بالنسبة إلى نصف المساحة ، و ٣٥ ٪ بالنسبة إلى النصف الثانى . ولم يعلق جواز الحصول على عقد استغلال فى النصف الثانى من المساحة على وجود بئر منتجة ، توخيا للتيسير وتشجيعاً للتنقيب ؛ أما عند تجديد عقد الاستغلال فقد نص القانون الجديد على أن تكون الأتاوة دائماً ٢٥ ٪ .

ومن الواضح أن نصوص القانون الجديد لا تحول دون إنشاء اتفاق خاص فى شأن الأتاوة يُعدل فيه عن النسب المئوية إلى قاعدة مناصفة الأرباح على الوجه المتبع فى أكثر دول الشرق الأوسط .

ويلاحظ فى شأن قاعدة مناصفة الأرباح أن جدواها لا تتحقق على وجه مرض إلا فى الحالات التى يكون فيها الانتاج وفيراً وتكون فيها أعمال البحث قد انتهت أو كادت ؛ أما فى حالات الإنتاج القليل ، وكذلك

عندما تكون أعمال البحث فى مراحلها الأولى ، فقد يكون الحصول على الأتاوات أفضل ؛ لأن الحكومة تحصل على هذه الأتاوات ، وتحصل فوق ذلك على ضرائب الأرباح وغيرها من الجبايات الحكومية ؛ وقد يكون مجموع ما تحصل عليه فى هذه الحالة أكبر مما يعود عليها طبقاً لقاعدة مناصفة الأرباح ؛ إذ أن الحكومة عند الأخذ بنظام المناصفة لا تحصل على ضرائب الأرباح .

١٢ — وقد عرض القانون الجديد لحق الحكومة فى شراء ٢٠ ٪ من البترول أو من المنتجات البترولية التى يحصل عليها المستغل من المساحة ، ونص صراحة على أن يكون الثمن معادلا لثمن المثل فى سوق عالمية معترف بها ، مع تخفيض ١٠ ٪ .

وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية التى رافقت القانون ما يوضح سياسة الحكومة فى شأن تشجيع صناعة التكرير ، فنقتطف منها ما يأتى :

« ومن المقرر تشجيعاً لصناعة تكرير البترول فى الجمهورية المصرية ألا تستعمل الحكومة حق شراء الخام من المساحة المرخص باستغلالها إلا بعد استيفاء معامل التكرير التى يملكها المرخص له فى الجمهورية المصرية حاجتها من خام المساحة ، على ألا يترتب على ذلك بحال من الأحوال حرمان الحكومة من استيفاء كامل حقها (٢٠٪) من إنتاج المساحة من الخام أو المنتجات أو منهما معا ؛ وتمشياً مع هذه السياسة أوجب القانون استخدام البترول الناتج من مساحة الاستغلال فى سد حاجة معامل التكرير الموجودة فى مصر بطريق الأولوية ، على ألا يزيد

سعر ما يُستخدم محلياً على سعر التصدير للخارج » .

١٣ — ولما كان لأنابيب نقل البترول أثر كبير فى خفض التكاليف، فقد وضع القانون الجديد قيوداً لمد هذه الأنابيب ، قصد منها إلى رعاية الاقتصاد القومى ؛ فنص على إلزام المرخص له بنقل نصيب الحكومة ، سواء فى ذلك بترول الأتاوة أو ما تشتريه من المرخص له بالاستغلال ، وجعل نقل بترول الأتاوة دون مقابل مهما طال الخط ، وجعل نقل البترول الذى تشتريه الحكومة ، بالمجان فى مسافة معينة ، وبثمن لا يجاوز التكاليف الفعلية فيما زاد على هذه المسافة ؛ وقد استكمل القانون هذه الأحكام على نحو يُعين على خفض التكاليف ويحسم جميع أسباب الخلاف .

١٤ — وتناول القانون بالتنظم مسائل أخرى تفصيلية ، فأوجب على الأجنبى أن يكون له موطن مختار فى مصر ، وأن يحتفظ فيها بالسجلات والدفاتر الخاصة بأعمال البحث والاستغلال ؛ ووضع قواعد تتبع فى تعويض مالك الأرض عن الأضرار التى تنجم عن البحث أو الاستغلال ؛ وتضمن أحكاماً تواجه حالة استيلاء الحكومة على الآبار أو الحقول المنتجة للبترول وما يتصل بها من منشآت التكرير ، وأنشأ نظاماً للتحكم فى حالات خاصة ، وأتى بطائفة من الأحكام التفصيلية الأخرى لتيسير العمل وضبطه على حد سواء .

١٥ — على أن أهم ما اشتمل عليه القانون الجديد فى سبيل التشجيع على العناية بالتنقيب عن البترول وترغيب الشركات فيه ، هو وضع

أحكام خاصة بالصحراء الغربية ، تُطبق خلال سنوات خمس ، وتخويل وزارة التجارة حق التعاقد على البحث أو الاستغلال بمقتضى قانون خاص يتضمن شروطاً خاصة ، استثناء من أحكام القانون فى فترة مؤقتة ؛ ولم تُخلف الأيام ظن واضعى التشريع فى شأن الجمع بين الفكرتين ؛ فقد كان لهما الأثر الأبلغ فى اجتذاب الشركات وإقبالها على مصر بصورة جاوزت آمال المسرفين فى التفاؤل .

١٦ — فقد استرعى انتباه واضعى القانون أن الجهود التى بذلت للتنقيب عن البترول تركزت فى الصحراء الشرقية ، وأن الصحراء الغربية برغم اتساعها لم تظفر من عناية الشركات بأى نصيب ، اللهم إلا محاولات عابرة لم تتصل ولم تُسفر عن نتيجة ؛ ولذلك رؤى وضع قواعد خاصة تنطوى على معنى الترغيب فى التنقيب عن البترول فى الصحراء الغربية فى فترة قصيرة قدرها القانون بسنوات خمس ، فنص — عن طريق الاستثناء من بعض أحكامه — على ما يأتى : « تنطبق فيما يتعلق بتراخيص البحث التى تمنح فى الصحراء الغربية خلال الخمس السنوات التالية لصدور هذا القانون ، وفيما يتعلق بعقود الاستغلال المترتبة عليها ، الأحكام الآتية :

أولا : يكون الحد الأقصى للمساحة التى يُمنح عنها البحث أربعمائة كيلومتر مربع (بدلا من مائة كيلو متر مربع فى الصحراء الشرقية) .

ثانياً : تكون الأجرة السنوية لترخيص البحث عن السنتين الأولى والثانية بالفئات المقررة ، أما عن السنة الثالثة وما بعدها فتكون الأجرة

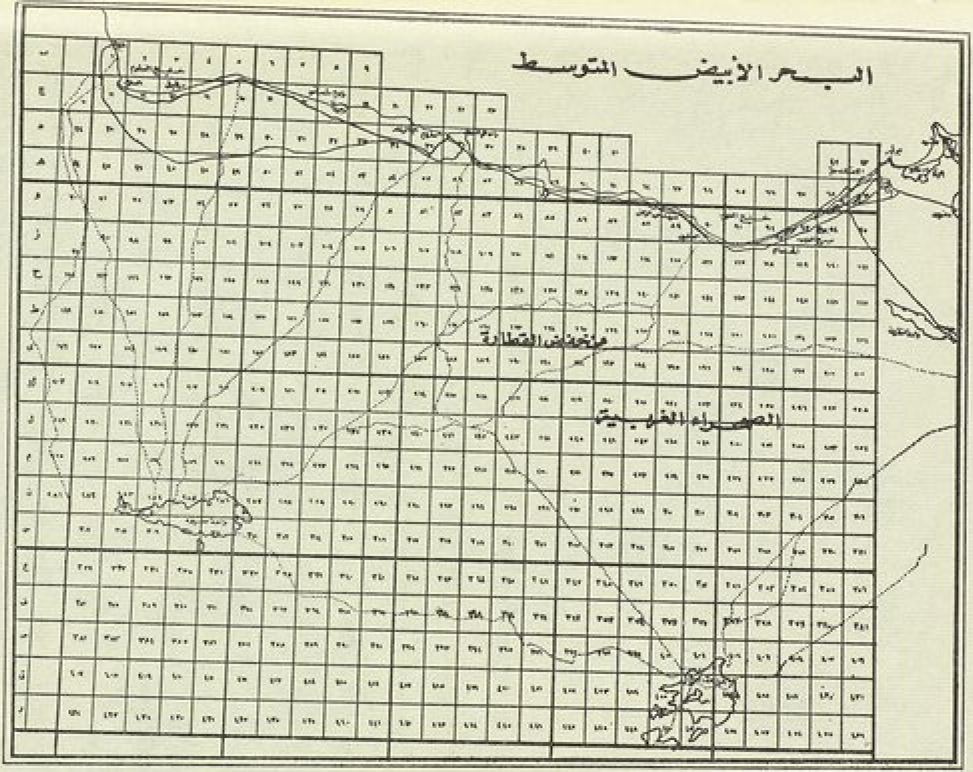
بواقع ٢٥ ٪ من الفئات المقررة بالنسبة إلى الصحراء الشرقية .

ثالثاً : تكون الأجرة أو الأتاوة التى تؤدى للحكومة عن عقود الاستغلال التى تئول لصاحب ترخيص البحث ، بواقع ثلثى الفئات المقررة بالنسبة إلى الصحراء الشرقية .

وهذه جميعاً أحكام تُشجع على الإقبال على الصحراء الغربية والعمل فيها .

١٧ — ثم إنه رؤى من ناحية أخرى ، توسعاً فى بذل أسباب الإغراء بالإقبال على التنقيب عن البترول فى مصر ، أن يُنص على أنه يجوز خلال سنة من تاريخ العمل بالقانون ، أن يرخص بقانون لوزير التجارة والصناعة بأن يعهد بالبحث عن المواد المعدنية وباستغلال المناجم والمحاجر إلى شركة أو جمعية أو مؤسسة ، بشروط خاصة ، استثناء من أحكام هذا القانون ؛ ولم يُقصد من هذا النص إلا حثّ الشركات الكبرى على الإقبال على مصر ، وإلى جواز التحلل من الأحكام المقررة فى القانون إذا اقتضت المصلحة ذلك ، فى فترة أحست فيها البلاد بالخسارة الفادحة التى نجمت عن إهمال ثروتها البترولية .

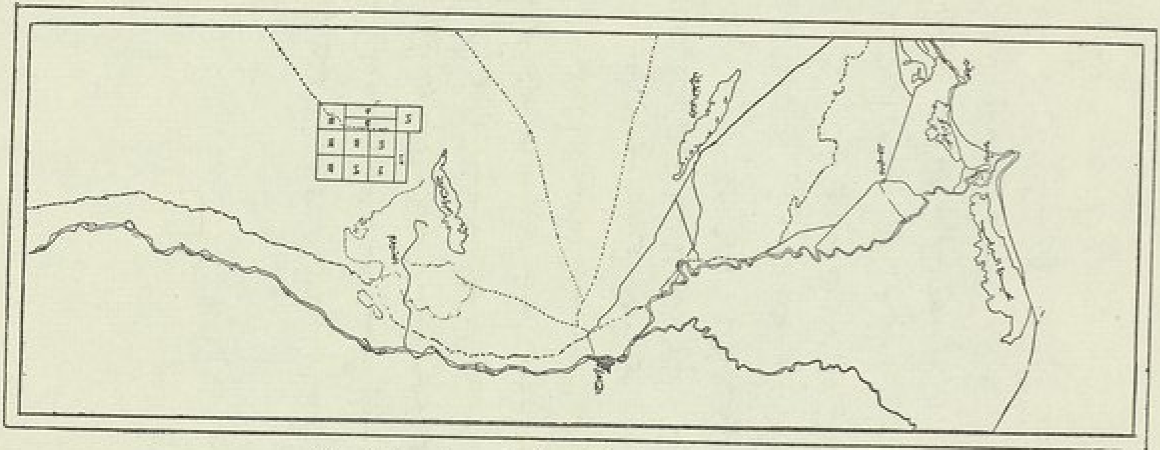
١٨ — وقد كان من أثر النصين المتقدم ذكرهما أن تعددت طلبات البحث والاستغلال فيما يتعلق بالصحراء الغربية ، بعد أن كانت هذه المنطقة مهملة لا تسترعى انتباه الشركات أو تثير فيها أية رغبة فى البحث والتنقيب ؛ ولم يكد ينقضى عام واحد على صدور القانون ، حتى



مناطق استغلال شركة كوفرادا بالصحراء الغربية

غدا الجزء الأكبر من الصحراء الغربية محلا لعقدين هامين ، أولهما تم مع شركة كونرادا المتحدة للبترول ، والثانى مع شركة سينى سيرفس ؛ وبذلك آتت الفكرة ثمرتها كاملة ، وأثبتت أنها صادرة عن نظر صائب وحكم سلم .

١٩ – وقد حفزت هذه النتائج رجال العهد الجديد على إعادة النظر فى القانون الجديد ، لتعديله تعديلا آخر يكون من شأنه تشجيع استغلال الثروة المعدنية بوجه عام ؛ فمصر التى تتطلع إلى عهد جديد فى التصنيع ، تحتاج إلى استنباط جميع مواردها المعدنية ، وإلى مواصلة العمل فى سبيل النهوض بمستوى الإنتاج البترولى ، لتواجه حاجتها المتزايدة إلى مورد الوقود ، ولتوفر على نفسها تلك المبالغ الطائلة التى تنفقها من رصيد عملاتها الصعبة فى سبيل الحصول على هذه المواد .



مناطق استغلال شركة سيتى سرفيس بالصحراء الغربية

خاتمة

قد ظهر مما أسلفنا بيانه ، أن البلاد العربية تملك ثروة عظيمة من البترول ، يمكن – لو أحسنت استخدامها والقيام عليها – أن تكتسب بها قوة عظمى فى توجيه السياسة العالمية ؛ فالبترول اليوم – كما كان بالأمس وخلال الحربين العالميتين بالذات – هو أهم عنصر تعتمد عليه الدول المحاربة لتلتمس أسباب النصر ؛ وقد جرى مجرى الأمثال على ألسنة جميع القواد فى الحرب العالمية الماضية ، أن الدولة التى تملك آخر جالون من البترول ، هى الدولة التى يُكتب لها النصر ؛ وقد أكدت النتائج هذه الحقيقة ؛ فلولا الغارات المتتابعة التى شنتها طائرات الحلفاء على برلين ، لما انهزمت ألمانيا ؛ ولولا فائض البترول عند الحلفاء ، لما استطاعت طائراتها أن تتابع تلك الغارات التى كسبتْ لها النصر . . .

ونستطيع بالقياس على هذا أن نقول فى وقت السلم : إن الدولة التى تملك أكبر كمية من البترول هى التى تستطيع أن تثبت وجودها بين أمم الحضارة ؛ فالبترول هو وقود المصانع والآلات والسيارات والطائرات والقطر والبواخر وكل وسائل الإنتاج وكل وسائل المواصلات فى البر والبحر والجو ؛ فليس لأمة من الأمم مكان بين أمم الحضارة إذا عزّ عليها أن تحصل على حاجتها من البترول لإدارة هذه الآلات جميعاً . . .

وقد علمنا — نحن العرب — مما سبق ، أين مكاننا من البلاد المنتجة للبترول ؛ فلماذا لا نحاول أن نكتسب بهذه الثروة التى حبتنا بها الطبيعة ، قوة نوجه بها ونتوجه لنحقق ما نرنو إليه من أهداف قريبة وأهداف بعيدة ؟

لماذا نقنع من غلة هذه الثروة الطبيعية بمثل أجرة حامل الفأس ، ليس له من ثمرة كدّه إلا دريهمات ولقيمات ، ولغيره الثمرة التى أرواها بعرقه ، وهو إلى كل ذلك صاحب الأرض وسيد الموقف ؟

لسنا نعنى بهذا أن نطالب بزيادة فى الأتاوة وضريبة الاستغلال ونصيب أكبر فى الإنتاج ، وإن كان ذلك كله حقاً لا سبيل إلى إنكاره ؛ وإنما نعنى ضرورة الشعور بمكاننا وإمكاننا باعتبارنا أصحاب الأرض التى تفيض بهذا السائل ، ثم ما يستتبع ذلك الشعور من الإيمان بضرورة رسم الخطة الموحدة لنحقق أقصى ما نستطيعه من الخير لبلادنا ، باعتبارنا المنتجين الحقيقيين لهذه القوة البالغة الأثر فى الحرب وفى السلم على السواء . . .

إن لبلادنا حقوقاً لم يُعترف بها فى جملتها بعد ، والذين يغصبون هذه الحقوق ويجحدونها هم الذين يطمعون فى الظفر بما تنتج بلادنا من البترول ، وهو العصب الحقيقى لقوى الحكومات والشعوب ؛ فكيف يمكن التوفيق بين هذين المتناقضين ؟ كيف يمكن التوفيق بين حقيقة القوة التى تكمن فى بلادنا وتتمثل فى هذا السائل النفيس ، وبين مظهر الضعف الذى يتمثل فى خضوعنا ، أو فى خضوع بعضنا ، للوافد الدخيل الذى يحاول

أن يفرض سلطانه على بلادنا ، ومنا لا من غيرنا يستمد كل قوته التى يتسلط بها ؟

هذا التناقض الواضح لم يحمل عليه إلا سبب واحد ، هو قناعة بعضنا بالثمرة العاجلة ، ومحاولته الانعزال عن مجموعة الشعوب العربية على وجه ما ، اكتفاء بما ناله من تلك الثمرة العاجلة ، كما يقنع حامل الفأس بدريهمات ولقيمات ، ويدع لغيره الثمرة التى أرواها بعرقه ، ناسياً أنه صاحب الأرض وسيد الموقف !

وليس هناك من سبيل لتحقيق معانى القوة التى يفرضها علينا مكاننا وإمكاننا ، إلا بأن نستشعر – نحن العرب – معنى الوحدة ، ونعمل لها ، ونحرص على توثيق أسبابها ، لتجتمع طاقتنا المادية والمعنوية ؛ فتتحقق لنا بذلك أسباب القوة ، ونملك أن نكون كما نريد لأنفسنا لا كما يراد لنا . . .

وإنه لمن توفيق الله أن نكون اليوم على هذا الطريق ؛ بعد أن زالت الأسباب التى كانت تحمل بعضنا على نوع من الانعزال ، أو نوع من القناعة بالثمرة العاجلة . . .

وإننا بهذه الوحدة لنستشرف لطلائع فجر جديد . . .

ترخيصات البترول عام ١٩٥١

الملكية - الشروط - المناطق



شركة الزيت العربية الأمريكية (الأرامكو)

الامتيازات : المدة :
المنطقة الأصلية : ٦٦ سنة ابتداء من ١٥ يوليو سنة ١٩٣٣
المنطقة الإضافية : ٦٦ سنة ابتداء من ٢١ يوليو سنة ١٩٣٩
المساحة المشمولة بالامتياز : ٤٤٠٠٠٠ ميل مربع تقريبا
ينتهي الامتياز عام ١٩٩٩
المؤسسون :

شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا	٣٠ ٪
شركة تكساس	٣٠ ٪
شركة ستاندرد أويل (نيوجيرسي)	٣٠ ٪
شركة سوكوني فاكوم	١٠ ٪
	١٠٠ ٪

شركة بترول البحرين

الامتيازات :
المدة : ٥٥ سنة ابتداء من ١٩ يونيو سنة ١٩٤٠
المساحة المشمولة بالامتياز - جميع مياه البحرين والمياه الإقليمية
المؤسسون :

شركة ستاندرد أويل أوف كاليفورنيا	٥٠ ٪
شركة تكساس	٥٠ ٪
	١٠٠ ٪

شركة بترول الكويت

الامتيازات :
المدة : ٧٥ سنة ابتداء من ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤
المساحة المشمولة بالامتياز : جميع أراضي الكويت ٦٥٠٠ ميل مربع تقريبا
ينتهي الامتياز عام ٢٠٠٩
المؤسسون :

شركة دارسي لأعمال الكشف (تابعة لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية)	٥٠ ٪
شركة الخليج لأعمال الكشف (تابعة لشركة بترول الخليج)	٥٠ ٪
	١٠٠ ٪

شركة الزيت الأمريكية المستقلة

الامتياز : المدة : ٦٠ سنة ابتداء من ٢٨ يونيو سنة ١٩٤٨
المساحة المشمولة بالامتياز :
جميع الأراضي النصف المملوك لشيخ الكويت في المنطقة المحايدة غير المقسمة بين المملكة العربية السعودية والكويت بما في ذلك الجزر والمياه الإقليمية (١٩٥٠ ميل مربع تقريبا)
المؤسسون :
ج. س. ابركرومبي
شركة أشلاند للبترول والتكرير
رالف ك. دافيز
شركة بترول دييب روك
شركة بترول هانكوك
شركة بترول فيليبس
شركة سيجنال للزيت والغاز
شركة بترول سانزاي

شركة بترول الباسيفيك الغربي

الامتياز : المدة : ٦٠ سنة ابتداء من ٢٠ فبراير سنة ١٩٤٩
المساحة المشمولة بالامتياز :
جميع الأراضي النصف المملوك لجلالة ملك المملكة العربية السعودية في المنطقة المحايدة غير المقسمة بين المملكة العربية السعودية والكويت بما في ذلك الجزر والمياه الإقليمية
المؤسسون : ج. بول جتي انترستس

شركة الزيت البحرية الدولية

الامتياز :
المنطقة الواقعة داخل البحر تجاه الشاطئ حول شبه جزيرة قطر
المؤسسون :

شركة بترول سوبيريور أوف كاليفورنيا	٥٠ ٪
شركة سنترال مينينج آند انفستمنت	٥٠ ٪
	١٠٠ ٪

شركة بترول العراق

الامتياز : المدة ٧٥ سنة ابتداء من ١٤ مارس سنة ١٩٢٥
المساحة المشمولة بالامتياز : مقاطعتا بغداد والموصل شرقي نهر دجلة (٣٢٠٠٠ ميل مربع تقريبا) ولا تشمل المنطقة التي تحت امتياز شركة بترول خانقين
ينتهي الامتياز عام ٢٠٠٠
المؤسسون :

شركة انجلو ساكسون بتروليوم (تابعة لمجموعة شركات شل)	٢٣,٧٥ ٪
شركة دارسي لأعمال الكشف (تابعة لشركة البترول الإنجليزية الإيرانية)	٢٣,٧٥ ٪
شركة البترول الفرنسية (الحكومة الفرنسية)	٢٣,٧٥ ٪
شركة استغلال الشرق الأدنى (شركة ستاندرد أويل نيوجيرسي ٥٠ ٪ شركة سوكوني فاكوم ٥٠ ٪)	٢٣,٧٥ ٪
شركة بارتيسيبيشنز انفستمنت	٥,٠٠ ٪
	١٠٠ ٪

شركة بترول البصرة

الامتياز - المدة - ٧٥ سنة ابتداء من ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٣٨
المساحة المشمولة بالامتياز : جميع الأراضي العراقية غير المشمولة بالامتيازات الممنوحة لشركة بترول العراق وشركة بترول الموصل وشركة بترول خانقين
ينتهي الامتياز عام ٢٠١٣
المؤسسون - مؤسسي شركة بترول العراق

شركة بترول الموصل

الامتياز : المدة - ٧٥ سنة ابتداء من ٥ مايو سنة ١٩٣٢
المساحة المشمولة بالامتياز : جميع أراضي العراق غرب نهر دجلة شمال خط عرض ٣٣ (٤٠٠٠٠ ميل مربع تقريبا)
ينتهي الامتياز عام ٢٠٠٧
المؤسسون - مؤسسي شركة بترول العراق

شركة بترول شرق الأردن
(تابعة لشركة امتيازات البترول)
شركة امتيازات البترول
(حضرموت وعدن) ترخيص للكشف فقط
شركة استغلال البترول (عمان)
(تابعة لشركة امتيازات البترول)
شركة استغلال البترول (ترو شيال كوست)
(تابعة لشركة امتيازات البترول)
امتيازات وترخيص واحد للكشف
شركة استغلال بترول قطر (تابعة لشركة امتيازات البترول)
الامتياز : المدة - ٧٥ سنة ابتداء من ١٧ مايو سنة ١٩٣٥
المساحة - جميع أراضي قطر (٤١٠٠ ميل مربع تقريبا)
ينتهي الامتياز في ٢٠١٠
المؤسسون :
جميع الشركات المذكورة أعلاه تابعة لشركة بترول العراق

اتحاد شركات بترول إيران

شركة الزيت البريطانية	٤٠ ٪
شركة رويال دتش شل	١٤ ٪
الشركات الأمريكية	٤٠ ٪
الشركة الفرنسية	٦ ٪

شركة بترول خانقين

المؤسسون : شركة البترول الإنجليزية الإيرانية

شركة بترول سنكلير

الامتياز : يشمل جميع أراضي اثيوبيا
المؤسسون : شركة بترول سنكلير

الكتاب التالى

من مجموعة اخترنا لك

شمال أفريقيا في الماضي والحاضر والمستقبل

يصدر فى

أول اكتوبر ١٩٥٤

الطابع والناشر

دار المعارف بمصر